جامعة الموصل

كلية الإدارة والاقتصاد

اختبار مؤشرات السلامة المالية للمصارف العراقية

شهد يونس دلس گايم

رسالة دبلوم عالي

علوم مصرفية

بإشراف

المدرس

د. ميادة صلاح الدين تاج الدين

1442هـ 2020م

اختبار مؤشرات السلامة المالية للمصارف العراقية

رسالة تقدمت بها

شهد يونس دلس گايم

إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في قسم العلوم المالية والمصرفية

بإشراف

المدرس

د. ميادة صلاح الدين تاج الدين

2020م

1442هـ

﴿ الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا ﴾

صدق الله العظيم

سورة الكهف ،الأية:46

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ **(اختبار مؤشرات السلامة المالية للمصارف العراقية)** جرى بإشرافي في جامعة الموصل/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في العلوم المالية والمصرفية.

التوقيع:

المشرف: **م.د. ميادة صلاح الدين تاج الدين**

التاريخ: / / 2020

إقرار المقوم اللغوي

أشهد بأن هذه الرسالة الموسومة **(اختبار مؤشرات السلامة المالية للمصارف العراقية)** تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ما ورد فيها من أخطاء لغوية وتعبيرية، وبذلك أصبحت الرسالة مؤهلة للمناقشة بقدر تعلق الأمر بسلامة الأسلوب وصحة التعبير.

التوقيع:

الاسم: **د. أحمد يحيى علي الدليمي**

التاريخ: / / 2020

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على توصيتي المشرف والمقوم اللغوي، أرشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع:

الاسم: **أ.م.د. بشار أحمد عبد الرزاق العراقي**

التاريخ: / / 2020

إقرار رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية

بناءً على التوصيات التي تقدم بها المشرف والمقوم اللغوي ورئيس لجنة الدراسات العليا، ارشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

الاسم: **أ.م.د. بشار أحمد عبد الرزاق العراقي**

التاريخ: / / 2020

قرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة التقويم والمناقشة، بأننا قد اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ **(اختبار مؤشرات السلامة المالية للمصارف العراقية)** وناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها فوجدنا أنها جديرة لنيل شهادة الدبلوم العالي في العلوم المالية والمصرفية.

التوقيع:
الاسم: م.د. ليلى عبد الكريم محمد الهاشمي
(عضواً)

التوقيع:
الاسم: م.د. زهراء أحمد توفيق النعيمي
(رئيساً)

التوقيع:
الاسم: م.د. ميادة صلاح الدين تاج الدين
(عضواً ومشرفا)

قرار مجلس الكلية

اجتمع مجلس كلية الإدارة والاقتصاد بجلسته..... المنعقدة بتاريخ / /2020 وقرر منح الطالبة شهادة الدبلوم في العلوم المالية والمصرفية

التوقيع:
الاسم: أ.د. علاء عبد السلام يحيى الحمداني
(مقرر مجلس الكلية)
التاريخ: / / 2020

التوقيع:
الاسم: أ.د. ثائر أحمد سعدون السمان
(عميد كلية الإدارة والاقتصاد)
التاريخ: / / 2020

شكر وثناء

أشكر الله شكرا يليق بجلاله وعظيم سلطانه وكبريائه وعظمته ومنه وكرمه الذي احاطني به ورعايته في انجاز هذه الدراسة وما توفقي الا بالله و الصلاة والسلام على خير خلق الله محمد وعلى اله محمد وصحبه ومن والاه.

وبعد يطيب لي ان اتقدم بجزيل الشكر والثناء إلى الدكتورة ميادة صلاح الدين تاج الدين، التي تفضلت بقبول الاشراف على هذه الرسالة برحابة صدر وصححت لي الهفوات وارشدتني إلى الصواب...

وقد أفاضت علي بفكرها الثاقب وغزير عملها، فأسأل الله ان يجزيها خير الجزاء وأسأله تعالى أن يمن عليها بالصحة والعافية.

ويدعوني واجب العرفان أن اقدم خالص شكري واعتزازي إلى عميد كلية الإدارة والاقتصاد الدكتور ثائر أحمد السمان والى اساتذتي في الدراسات العليا والى السادة التدريسيين في قسم العلوم المالية والمصرفية ،واخص منهم بالذكر الدكتور بشار احمد العراقي رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية،

كما أُقدم خالص الشكر إلى اللجنة العلمية الموقرة التي ستتكرم بمناقشة هذه الرسالة المتواضعة.

كما أُهدي وافر شكري إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب إلى من كلّت انامله ليقدم لنا لحظة سعادة إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير (والدي العزيز)....

الى من ارضعتني الحب والحنان ، إلى رمز الحب وبلسم الشفاء إلى القلب الناصع بالبياض (والدتي الحبيبة)....

الى عائلتي الثانية إلى العش الذي احتضنني بكل حب وود طيلة أيام دراستي العم (خالد) والخالة (ايمان) وأخواتي اللواتي لم تنجبهن أمي (ريام ورند) أهديكم محبتي وجهدي.

الى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي إخواني...

وأخيراً اتقدم بالشكر إلى زملائي لما تفضلوا به من دعم ومساندة وتحفيز

الطالبة

المستخلص

شهدت الساحة المصرفية تزايداً في عدد الأزمات وسهولة انتقال هذه الأزمات داخل الجهاز المصرفي في السنوات الأخيرة، الامر الذي أدى إلى قيام البنوك المركزية بدورها التنظيمي والرقابي من أجل الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي من أية أزمات ومعالجة الأزمات في حال وقوعها.

فالبنك المركزي يقوم بوضع قوانين لتنظيم الأعمال المصرفية ويقوم بممارسة أعمال الرقابة والتدقيق على المصارف التجارية بوصفه اعلى سلطة في الدولة والغاية من إجراء هذه الرقابة هي الحفاظ على السلامة المالية للمصارف وحماية حقوق المودعين والمساهمين ولتحقيق السلامة المصرفية يقوم البنك المركزي بتقييم الأداء المالي للمصرف من أجل تحديد عناصر القوه والضعف واعتمد البنك المركزي على نظام التقييم (CAMEL) لتقييم المصارف والحفاظ على السلامة المالية.

وأصبحت فيما بعد السلامة المالية من الأمور المهمة، فدور البنوك المركزية يجب ان يكون واضحاً هنا من خلال تشجيعها للمصارف بالحفاظ على السلامة المالية، ويتمثل بالدور التنظيمي بشكل عام والرقابي بشكل خاص، من هذا المنطلق جاءت أهمية هذه الدراسة والتي سنتطرق من خلالها إلى دور البنوك المركزية من ناحية الرقابة المصرفية، وكذلك إعطاء فكرة عن الرقابة المعتمدة من قبل البنوك المركزية مع الإشارة إلى أحد النظم الرقابية وهو نظام (CAMELS)، فضلاً عن تناول السلامة المالية ومؤشراتها.

وبغية تحقيق البحث لأهدافه واثبات فرضياته فقد قامت الباحثة بقياس مؤشرات السلامة المالية على الجهاز المصرفي العراقي وذلك من خلال تطبيق النسب الخاصة بكل مؤشر من مؤشرات السلامة المالية على الجهاز المصرفي العراقي ككل، مع تناول نموذج ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لاختبار علاقات الارتباط بين المؤشرات الخاصة بالسلامة المالية، وبعد تحليل النتائج تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بموضوع الدراسة، ومن أهم الاستنتاجات التي توصلت لها الدراسة تعد مؤشرات السلامة المالية للمصارف من الأمور الضرورية، وذلك بسبب المخاطر الكثيرة التي تواجهها المصارف والجهاز المصرفي، ووجود هكذا مؤشرات تساعد المصارف في القدرة على التعرف فيما إذا كانت ستواجهها أزمة ماليه من أجل السيطرة عليها واتخاذ التدابير المناسبة في الوقت المناسب لمعالجة هذه الازمة أو الحد أو التخفيف من أثرها، ومن تطبيق مؤشرات السلامة المالية على الجهاز المصرفي العراقي اتضح فعلاً ان الجهاز المصرفي العراقي كان متعافياً وقوياً وله قدرة كبيرة على مواجهة الصدمات والأزمات المالية ولكن في المقابل أثر ذلك على ربحية المصارف، كما وجاءت

علاقات الارتباط بين مؤشرات السلامة المالية ومؤشرات الربحية أغلبها تقريباً علاقات عكسية ضعيفة، مما يدل بأن المبالغة في المحافظة على كفاية رأس المالية وعلى السيولة في مؤشرات السلامة المالية لإظهار موقف الجهاز المصرفي قوياً وجيداً امام البنك المركزي العراقي مع التقليل من الاقراض من أجل إثبات أن المصارف تطبق نظام التقييم (CAMELS) وتعزز السلامة المالية للمصارف، ولكن بالمقابل فإنها تؤثر على ربحية المصارف، الأمر الذي يجعل المصارف امام خيارين الأول تطبيق مؤشرات السلامة والالتزام بنظام التقييم (CAMELS)، والثاني تحقيق الربحية، ومن أهم التوصيات التي توصي بها الدراسة هي تعزيز الدور الرقابي للبنك المركزي العراقي من خلال استخدام نظام (CAMELS) للرقابة على الجهاز المصرفي لتحسين التزام المصارف بتوجهات البنك المركزي العراقي من أجل تعزيز السلامة المالية، والقيام بإجراء عدد من الدراسات في مجال السلامة المالية فيما يتعلق بالجوانب الأُخرى التي تساعد في تحقيق السلامة المالية بالجهاز المصرفي، مثلاً أثر عوامل الاقتصاد الكلي في سلامة وعدم استقرار الجهاز المصرفي.

ثبت المحتويات

الموضوع	الصفحة
المستخلص	أ–ب
ثبت المحتويات	ج
ثبت الجداول	د
ثبت الاشكال	هـ–و
المقدمة	1
الفصل الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة	13–2
المبحث الأول: منهجية الدراسة	5–3
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	13–6
الفصل الثاني: نشأة وتطور ومفهوم البنوك المركزية ووظائفها وخصائصها وأهدافها	31–14
المبحث الأول: نشأة البنوك المركزية وتطورها ومفهومها ووظائفها وخصائصها وأهدافها	20–15
المبحث الثاني: الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية	31–21
الفصل الثالث: مفهوم السلامة المالية واهميتها ومؤشراتها	48–32
المبحث الأول: نشأة ومفهوم السلامة المالية واهميتها وسياساتها	38–33
المبحث الثاني: مؤشرات السلامة المالية	48–39
الفصل الرابع: الجانب الوصفي والتحليلي للدراسة ومناقشة النتائج	79–49
المبحث الأول: الاطار الوصفي للدراسة	57–50
المبحث الثاني: قياس مؤشرات السلامة المالية في الجهاز المصرفي العراقي وتحليل ومناقشة النتائج	79–58
الاستنتاجات والتوصيات	82–80
اولا: الاستنتاجات	81–80
ثانياً: التوصيات	82
اولا: المراجع العربية	88–83
ثانيا: المراجع الاجنبية	93–88
المستخلص باللغة الانكليزية	A-C

ثبت الجداول

الجدول	عنوانه	الصفحة
1	تواريخ تأسيس البنوك المركزية في عدد من الدول	16
2	عناصر نظام (CAMELS) والدلالات الخاصة بكل مكون منها	29
3	تصنيف المصارف حسب نظام (CAMELS)	30
4	تعاريف تقديرات (CAMELS)	30
5	عدد الدول التي جمعت مؤشرات السلامة المالية كما منشور في (IMF) ولغاية (Oct - 2019)	41-40
6	معيار كفاية رأس المال حسب (بازل 1) و(بازل 2)	54
7	معدل كفاية رأس المال للجهاز المصرفي العراقي للمدة 2013 – 2016 (%)	59
8	نسبة الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الاجل للجهاز المصرفي العراقي للمدة 2013 – 2016 (مليون دينار)	61
9	نسبة الموجودات السائلة إلى اجمالي الودائع للجهاز المصرفي العراقي للمدة 2013 – 2016 (مليون دينار)	63
10	نسبة الموجودات السائلة إلى اجمالي الموجودات للجهاز المصرفي العراقي للمدة 2013 – 2016 (مليون دينار)	65
11	نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع للجهاز المصرفي العراق للمدة 2013 – 2016 (مليون دينار)	67
12	فجوة التمويل للجهاز المصرفي العراقي للمدة 2013 – 2016	69
13	نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض للجهاز المصرفي العراقي للمدة 2013 – 2016 (مليون دينار)	71
14	نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي الموجودات للجهاز المصرفي العراقي للمدة 2013 – 2016 (مليون دينار)	73
15	نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي رأس المال للجهاز المصرفي العراقي للمدة 2013 – 2016 (مليون دينار)	75
16	نسبة العائد إلى اجمالي الموجودات للجهاز المصرفي العراقي للمدة 2013 – 2016 (%)	77
17	نسبة العائد إلى حق الملكية للجهاز المصرفي العراقي للمدة 2013 – 2016 (%)	78

ثبت الأشكال

الشكل	عنوانه	الصفحة
1	انواع الرقابة على التمويل المصرفي	18
2	خصائص البنك المركزي	19
3	أهداف البنوك المركزي	20
4	الوسائل التي تنتهجها البنوك المركزية للقيام بدورها الرقابي	25
5	وظائف النظام المالي	35
6	ركائز السلامة المالية	38
7	القطاعات الرئيسة لمؤشرات السلامة المالية	42
8	مؤشرات السلامة المصرفية	44
9	المؤشرات الاحترازية الكلية	47
10	هيكل المؤشرات الاحترازية الجزئية	48
11	هيكل الجهاز المصرفي العراقي كما في عام 2018	52
12	نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي العراقي للمدة 2013 – 2016	59
13	نسبة الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الاجل للجهاز المصرفي العراقي للفترة2013 – 2016	62
14	نسبة الموجودات السائلة إلى اجمالي الودائع للجهاز المصرفي العراقي للمدة 2013 – 2016	64
15	نسبة الموجودات السائلة إلى اجمالي الموجودات للجهاز المصرفي العراقي للمدة 2013 – 2016	66
16	نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع للجهاز المصرفي العراقي للمدة 2013 – 2016	68
17	فجوة التمويل للجهاز المصرفي العراقي للمدة 2013 – 2016	69
18	نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض للجهاز المصرفي العراقي للمدة 2013 – 2016	72
19	نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي الموجودات للجهاز المصرفي العراقي للمدة 2013 – 2016	74

الشكل	عنوانه	الصفحة
20	نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي رأس المال للجهاز المصرفي العراقي للفتر 2013 – 2016	76
21	نسبة العائد اجمالي الموجودات للجهاز المصرفي العراقي للمدة 2013 – 2016	77
22	نسبة العائد إلى حق الملكية للجهاز المصرفي العراقي للمدة 2013–2016	78

المقدمة

شهدت الساحة المصرفية في السنوات الأخيرة تزايداً في عدد الأزمات والسهولة في انتقال هذه الأزمات داخل الجهاز المصرفي، فقامت البنوك المركزية بدورها التنظيمي والرقابي من أجل الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي من أية أزمات ومعالجة الأزمات في حال وقوعها.

وتعد الرقابة المصرفية أداة جوهرية لتعزيز السلامة المالية وبناء قطاع مالي ومصرفي فعال وكفوء والحد من المخاطر المصرفية واداتها بشكل سليم، لان وجود نظام مصرفي سليم ومعافى أصبح من الضروريات الملحة والتي تفرضها البيئة من أجل البقاء والاستمرار.

لذا فان الرقابة المصرفية التي تمارسها البنوك المركزية أصبحت ضرورة تفرض نفسها لما لها من مسؤولية مباشرة في الحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف وبالنتيجة خلق جهاز مصرفي سليم ومعافى وقوي للمحافظة على حقوق كل من المودعين والمستثمرين ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بشكل قوي وسليم فضلاً عن تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة وازدهارها وتقدمها.

اذن البنوك المركزية في أية دولة سواءً كانت دول متقدمة أم دول نامية تمثل قمة الهرم في النظام المصرفي والمالي، وتطورت مهام ووظائف البنوك المركزية ابتداءً بإصدار العملة مروراً ببنك الدولة والملجأ الأخير وصولاً إلى الأدوار التي تعمل على تحقيق وتعزيز السلامة المالية، ويعد الدور الرقابي أحد أهم الأدوار التي تقوم بها البنوك المركزية وذلك لتعزيز السلامة المالية للجهاز مصرفي قوي.

وأصبحت السلامة المالية من الأمور المهمة ولا سيما بعد الازمة المالية العالمية 2008، فدور البنوك المركزية يجب ان يكون واضحاً هنا، ويتمثل بالدور التنظيمي بشكل عام والرقابي بشكل خاص، من هذا المنطلق سوف نتطرق إلى دور البنوك المركزية من ناحية الرقابة المصرفية، وكذلك إعطاء فكرة عن الرقابة المعتمدة من قبل البنوك المركزية مع الإشارة إلى أحد النظم الرقابية وهو نظام (CAMELS) الذي بدأت الإشارات إليه مؤخراً وبشكل متزايد.

وبهدف تحقيق الغرض المفاهيمي والتحليلي للدراسة فقد جرى تقسيم الدراسة على اربعة فصول، جاء الفصل الأول لعرض منهجية البحث مع تناول أهم ما توصلت له الدراسات السابقة المرتبطة بهذا الموضوع، أما الفصل الثاني فخصص لعرض الجانب المفهومي الخاص بالبنوك المركزية من حيث النشأة والتطور والمفهوم والوظائف والخصائص والأهداف مع تسليط الضوء على الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية واعطاء فكرة عن نظام التقييم (CAMELS)، أما الفصل الثالث فتناول الجوانب الخاصة بمفهوم السلامة المالية واهميتها ومؤشراتها، في حين عرض الفصل الرابع الجانب الوصفي والتحليلي للدراسة ومناقشة النتائج، وفي الختام خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بموضوع الدراسة.

الفصل الأول

منهجية الدراسة والدراسات السابقة

يتناول هذا الفصل عرضاً لكل من منهجية الدراسة والدراسات السابقة، وتتمثل منهجية الدراسة في المشكلة والأهمية والأهداف والفرضيات فضلاً عن عرض لمنهج الدراسة، أما الدراسة السابقة فتتمثل باستعراض عدد من الدراسات السابقة العربية والاجنبية ذات الصلة المباشرة بموضوع الدراسة، كل هذا سيتم عرضه من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: منهجية الدراسة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول

منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة كان لابد من عرضٍ موجزٍ لمنهجيتها من حيث مشكلتها وأهميتها والفرضيات الخاصة بها ومنهجها.

أولاً: مشكلة الدراسة

تركز مشكله الدراسة على دور البنك المركزي العراقي في تعزيز السلامة المالية من خلال الرقابة على المصارف، وكيف يمكن الاستفادة من نظام (CAMELS) في العراق للدعم واشراف ومراقبه دقيقه للمصارف، وتتمثل مشكلة الدراسة من خلال الاجابة على التساؤلات الآتية:

1. هل كان للدور التنظيمي والرقابي من قبل البنك المركزي العراقي دوراً في تعزيز وتحقيق السلامة المالية للجهاز المصرفي والمحافظة عليها؟
2. هل يوجد معوقات في سبيل تفعيل الرقابة المصرفية لتحقيق السلامة المالية للجهاز المصرفي من قبل البنك المركزي العراقي؟
3. هل أسهمت السلامة المالية في الحد من الأزمات التي تواجه الجهاز المصرفي؟
4. هل لنظام (CAMELS) دوراً في تحقيق السلامة المالية في المصارف، وهل يمكن لهذا النظام إعطاء إشارات ذات صلة بالسلامة المالية في الجهاز المصرفي؟

ثانياً: أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في المجالات الآتية:

1. تتطرق الدراسة إلى أحد المواضيع المهمة والحيوية محلياً ودولياً، بسبب ما تتعرض له النظم المصرفية في العالم من صدمات وأزمات ومشاكل مالية ذات تأثيرات سلبية على الاقتصاد العالمي.
2. إن ما ستقوم بتقديمه الدراسة حول دور البنوك المركزية في تعزيز السلامة المالية سيسد النقص في الدراسات السابقة التي تناولت أدوار البنك المركزي التنظيمية والرقابية من خلال توضيح أثرها في المحافظة على السلامة المالية.
3. إن ما ستقدمه الدراسة من عرض تحليلي للجوانب المتعلقة بتحقيق السلامة المالية في العراق عن طريق البنك المركزي، وكيف يمكن الاستفادة من نظام (CAMELS) في العراق للدعم واشراف ومراقبة دقيقه للمصارف يشكل إضافة لما توصلت إليه الدراسات السابقة.

4. إن ما تقدمه الدراسة من مناقشة للنتائج في الجانب الوصفي والتحليلي سيكون مهماً لمعرفة مدى أهمية الرقابة المصرفية والسلامة المالية ونظام (CAMELS) للمصارف والزبائن.
5. ربط الجانب الرقابي للبنك المركزي بالواقع العملي والاستفادة منها في الدراسات المستقبلية في تحقيق السلامة المالية للجهاز المصرفي والقدرة على مواجهة الصدمات والأزمات المالية.
6. بيان أثر الدور الرقابي على السلامة المالية، مما يساعد في ترسيخ السلامة المالية للجهاز المصرفي العراقي وتحسين استجابتها لضوابط وتعليمات البنك المركزي العراقي.
7. قياس السلامة المالية للجهاز المصرفي العراقي يساعدها في اتخاذ التدابير اللازمة لتجنب المخاطر المصرفية والمالية وتصحيح الاوضاع المالية والادارية.

ثالثاً: هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

1. توضيح أهمية الدور الرقابي للبنوك المركزية بشكل عام والبنك المركزي العراقي بشكل خاص، وأثره في المحافظة على السلامة المالية للجهاز المصرفي.
2. التعرف على كيفية قياس مؤشرات السلامة المالية للجهاز المصرفي.
3. قياس أثر السلامة المالية في المحافظة على الربحية المصرفية.
4. بناء أساس لإطار السلامة المالية في النظام المصرفي وذلك عن طريق استخدام نظام (CAMELS) الذي يمثل أحد الانظمة الرقابية في النظم المصرفية في العالم.
5. تسليط الضوء على أحد أنظمة الرقابة المصرفية الا وهو نظام (CAMELS) الذي يحتوي على مجموعة من المؤشرات المهمة التي تساهم في رفع كفاءة وفاعلية النظام المصرفي، فضلاً عن مساهمتها في تقييم المصارف وفق معايير متنوعة ومتجددة في البيئة المصرفية تساعد في تحقيق السلامة المالية.
6. تفادي الصدمات المالية والأزمات المالية من خلال تطبيق مؤشرات السلامة المالية في المصارف.

رابعاً: فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضيتان أساسيتان هي:

الفرضية الأولى: للدور الرقابي للبنك المركزي العراقي دوراً في تحقيق السلامة المالية.

الفرضية الثانية: هناك علاقة بين عناصر نظام (CAMELS) وبين مؤشرات السلامة المالية إذ تعد مؤشرات السلامة المالية جزءاً من عناصر نظام (CAMELS).

خامساً: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال اعتمادها على الادبيات العلمية لتسليط الضوء على نظام (CAMELS) للرقابة على المصارف وكذلك تناول مؤشرات السلامة المالية، كما واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي لواقع نظم الرقابة المعتمدة من قبل البنوك المركزية بشكل عام والبنك المركزي العراقي بشكل خاص، كما وتناولت الدراسة المنهج التحليلي لمؤشرات السلامة المالية للجهاز المصرفي العراقي للمدة من 2013 إلى 2016.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

لبيان مكانة الدراسة الحالية ومساراتها العلمية من مشكلة وأهداف وفرضيات، يحتم الامر استعراض عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة، وعليه سوف نعطي في هذا المبحث عرضاً مختصراً لعدد من الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، وسيتم عرضها كما يأتي:

أولاً: الدراسات العربية:

1. **دراسة (البدوي، 2009) بعنوان (دور البنك المركزي في الرقابة على المصارف التجارية)**

بحثت هذه الدراسة في مشكلة مهمة وهي ان رقابة البنك المركزي على المصارف التجارية غير محسومة، ومن أبرز النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة هي ان البنك المركزي يلعب دوراً فعالاً ومؤثراً في تحقيق السلامة المصرفية والدور الرقابي الذي يمارسه البنك المركزي على المصارف التجارية يعمل على جودة الأداء والارتقاء بالجهاز المصرفي، كما وأوصت هذه الدراسة إلى تفعيل الدور الرقابي للبنك المركزي فضلاً عن الاهتمام بالسلامة المالية للجهاز المصرفي.

2. **دراسة (الامام، 2010) بعنوان (استخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف)**

تمثلت مشكلة الدراسة في الاجابة عن التساؤلات المتمثلة في اولاً كيف يمكن للبنك المركزي ان يحقق هدف السلامة المالية، وثانياً هل يمكن اعتماد نموذج محدد لتشخيص نقاط الضعف المحتملة في المصارف، وثالثاً ما مدى قدرة نموذج (CAMELS) على أداء دوره في تحقيق السلامة في المصارف، وهدفت الدراسة إلى تحديد دور نظام تصنيف المصارف (CAMELS) كأحد نظم تقويم أداء المصارف الموحد بعناصره الستة في تحقيق السلامة المالية للمصارف التي أصبحت أحد المواضيع المهمة التي تشغل اهتمام الاكاديميين والمصرفيين على حد سواء في ظل البيئة المصرفية والمالية المعقدة والديناميكية وما تواجهه هذه البيئة من أزمات أثرت وتؤثر على القطاع المالي والمصرفي في الدول المختلفة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن هناك علاقة بين نتائج تصنيف نظام (CAMELS) وبين السلامة المالية في المصارف مقاسة بمؤشرات الأداء المالي، وأوصت الدراسة بضرورة قيام البنك المركزي بتحديد آلية للإشراف والمتابعة للمصارف وذلك لغرض المحافظة على سلامة النظام المصرفي.

3. **دراسة (بوزيان وآخرون، 2011) بعنوان (البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع وافاق تطبيق مقررات بازل 3)**

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر بازل 3 على المصارف الإسلامية وكيفية تطبيقها، كما واجابة الدراسة على مشكلة البحث المتمثلة في السؤال الآتي وهو هل يجب تكييف المعايير الاحترازية الجديدة لبازل مع المتطلبات التنظيمية والمراقبة للمصارف الإسلامية وما هو أثر بازل 3 على أداء الخدمات المصرفية، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي ان اتفاقية بازل 3 رفعت الحد الادنى لكفاية رأس المال، وهذا لم يشكل عائقاً للمصارف الإسلامية وبالمقابل أوضحت هشاشةً المصارف التقليدية من حيث مقدرتها على مواجهة الأزمات، ومن أهم التوصيات التي قدمتها الدراسة هي ضرورة استفادة المصارف الإسلامية من الاجراءات الاحترازية الجديدة لأنه يمكن للمصارف الإسلامية تطبيقها بسهولة.

4. **دراسة (قريط، 2011) بعنوان (أثر رقابة البنك المركزي في الودائع والائتمان في المصارف الإسلامية بالتطبيق على بنك سوريا الدولي الإسلامي)**

مشكلة هذه الدراسة تمثلت في اجابتها على سؤالين، السؤال الأول هو تأثير رقابة البنك المركزي في أعمال المصارف الإسلامية وهل تكون ذات تأثير ايجابي، اما السؤال الثاني تمثل في هل تراعي رقابة البنك المركزي طبيعة أعمال المصارف الإسلامية وآلياتها وأساليبها الاستثمارية، في حين أن هدف الدراسة تمثل في توضيح علاقة البنك المركزي بالمصارف الإسلامية من خلال رقابته على الودائع والائتمان، اما نتائج الدراسة فقد تمثلت في أن البنك المركزي يقوم بالرقابة على الودائع والائتمان في المصارف الإسلامية ويستخدم الأساليب نفسها المستخدمة في الرقابة على المصارف التقليدية، وأوصت الدراسة إلى تشجيع البنك المركزي للمصارف الإسلامية لإنشاء شركات صناعية وتجارية، فضلاً عن عقد اتفاقيات بين البنك المركزي والمصرف الإسلامي.

5. **دراسة (الامين والشمري، 2011) بعنوان (تفعيل انظمه الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية نظام CRAFTE نموذجاً)**

تمثلت مشكلة الدراسة في الحاجة المستمرة إلى تطوير وتحديث نظم الرقابة المصرفية بما يتلاءم مع المتغيرات والمستجدات البيئة، وسلطت الدراسة الضوء على أحد النظم الحديثة في الرقابة المصرفية وهو نظام التصنيف (CRAFTE) كأحد انظمة الاشراف والرقابة وتقييم الأداء المصرفي، لذا هدفت الدراسة إلى اعطاء فكرة عن النظم الرقابية المعتمدة من قبل البنوك المركزية مع الاشارة إلى أحد الانظمة الحديثة وهو نظام (CRAFTE) الذي بدأت الاشارات اليه مؤخراً، وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات التي هدفت إلى تفعيل وتطوير عمليات الرقابة المصرفية لخلق نظام مالي ومصرفي سليم ومعافى.

6. **دراسة (رحيم، 2014) بعنوان (أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء المصارف في العراق دراسة حالة على المصرف الوطني الإسلامي)**

تثملت مشكلة الدراسة من خلال الاجابة على السؤال الآتي كيف يمكن الاستفادة في ظل التحدي الحالي في العراق من تطبيق نظام التقييم المركب (CAMELS) لدعم فعالية نظام الرقابة والتفتيش المكتبي والميداني الذي تضطلع به السلطة النقدية، وهدفت الدراسة إلى ضرورة توفر أدوات رقابية فعالة لتقييم أداء المؤسسات المصرفية وتحديد النقاط التي تحتاج إلى توجيه اهتمام خاص بها بما ينسجم ويتلاءم مع متطلبات ومعايير النظام، ومن أهم استنتاجات هذه الدراسة تتسم معايير تطبيق نظام الرقابة والتفتيش (CAMELS) بالتكامل والقوة والفعالية في تحقيق رقابة فاعلة ومن ثم الحفاظ على سلامة العمل المصرفي وتحقيق خدمة أهداف المودعين والمستثمرين والمساهمين على السواء، وتوصلت إلى ضرورة تمسك المؤسسات المصرفية الخاصة بتطبيق معايير نظام التقييم والتصنيف (CAMELS) نتيجة ما تحقق من تطبيقه من تطور في الأرباح وجودة الاصول والمطلوبات، مع أهمية شمول المصارف الحكومية العراقية وفروع المصارف العربية والاجنبية العاملة بالساحة المصرفية في العراق بنظام التقييم والتصنيف أعلاه وعدم اقتصار الفحص والتقييم السنوي على المصارف الخاصة فقط.

7. **دراسة (بوطورة وسمايلي، 2016) بعنوان (تقييم السياسات الاحترازية الكلية لبنك الجزائر للتحوط ضد الأزمات المصرفية)**

انتهجت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لإبراز الوقائع والحقائق المرتبطة بالأزمات المالية، وركزت على دور بنك الجزائر في مواجهة الأزمات بتعزيز استقرار مؤشرات السلامة المالية، كما وتمثلت مشكلة الدراسة في الاجابة عن السؤال المتمثل في مدى شجاعة السياسة الاحترازية الكلية لبنك الجزائر في التحوط ضد الأزمات المصرفية، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج وأهمها بذل بنك الجزائر جهود حثيثة لتعزيز سلامة ومتانة النظام المصرفي الجزائري وهو الأمر الذي يؤكد كفاءته وحسن ادائه في مجال الاستقرار المصرفي ومواجهة الأزمات المصرفية.

8. **دراسة (الشكرجي والشرابي، 2017) بعنوان (التنبؤ بالاستقرار المالي للمصارف الاهلية العراقية باستخدام مؤشرات السلامة المالية للمدة 2008 – 2012)**

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على دليل مؤشرات السلامة المالية الخاصة بالقطاع المصرفي، كما وسعت إلى التعرف على مفهوم الاستقرار المالي، واعتمدت الدراسة على عينة من المصارف الاهلية العراقية للمدة 2008 – 2012، وبلغت العينة (15) مصرفاً، وحددت نموذج لاختبار تحليل المؤشرات (النسب المالية)، واستخدم الوسط الحسابي لتصنيف المصارف إلى مستقرة وغير مستقرة من خلال مقارنة معدل الوسط الحسابي للمصرف بالمتوسط القطاعي

لكل متغير، والنتيجة (6) مصارف أهلية عراقية مستقرة من مجموع (15) مصرفاً، واستنتجت الدراسة ان البنك المركزي العراقي يركز من خلال مراقبته على الجهاز المصرفي على الادارة السليمة للسيولة التي تأخذ بعين بالحسبان المواءمة بين آجال مصادر التمويل واستخداماتها وعدم الاعتماد على مصادر تمويل متذبذبة وقصيرة الاجل لتمويل موجودات طويلة الاجل لتحقيق الاستقرار المالي، وأوصت الدراسة بضرورة استخدام نماذج التنبؤ بالاستقرار المالي بشكل دائم بوصفها أدوات للإنذار المبكر عن حالة المصرف، إذ اثبتت الدراسة ان نموذج الانحدار اللوجستي يعد من النماذج ذات الدقة التنبؤية العالية بعد تطبيقه على المصارف عينة البحث.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1. **دراسة (Das & Davies & Podpiera, 2003) بعنوان (Insurance and Issues in Financial Soundness)**

أأجريت هذه الدراسة تحت عنوان (التأمين وقضايا السلامة المالية) قدمت هذه الدراسة لمحة موجزة عن صناعة التأمين، واستعرضت المخاطر التي تواجهها، فضلاً عن تناول العديد من حالات الفشل الأخيرة لشركات التأمين التي كان لها آثار نظامية، واظهرت الدراسة أن استبعاد شركات التأمين على الحياة للأنشطة المصرفية يمثل نقطة الضعف للنظام المالي، لذا اقترحت الدراسة المؤشرات الرئيسية التي يمكن تجميعها واستخدامها لمراقبة السلامة المالية لشركات التأمين وقطاع التأمين ككل.

2. **دراسة (Flannery, 2006) بعنوان (Supervising bank safety and soundness: Some open issues)**

أجريت هذه الدراسة تحت عنوان (الإشراف على سلامة المصارف وسلامتها: بعض القضايا المفتوحة) وحددت هذه الدراسة المشكلات التي لم يتم البحث عنها و / أو المشكلات التي لا تحظى بالتقدير الكافي والتي تؤثر على سلامة المصارف أو استقرار النظام المالي، بدأت الدراسة بتناول أهداف السلامة والأمان ثم ركزت على سبع قضايا غير مفهومة، ومتشابكة في كثير من الأحيان، وهي (وكالات التصنيف الائتماني، مزيج من المصرفية والتجارة، تفضيل المودع على الصعيد الوطني وتوزيع التعرض لمخاطر أصحاب المسؤولية، المخاطر النظامية، كفاية رأس المال، انضباط السوق، وإجراءات حل موثوق بها لفشل الشركات المالية الكبيرة)، واستنتجت الدراسة ان جميع هذه القضايا تستحق اهتماماً جاداً من جميع الباحثين المتخصصين بهذا المجال.

3. **دراسة (Babihuga, 2007) بعنوان (Macroeconomic and Financial Soundness Indicators: An Empirical Investigation)**

أجريت هذه الدراسة تحت عنوان (مؤشرات سلامة الاقتصاد الكلي والمالي: تحقيق تجريبي) والتي تسعى إلى تحليل العلاقة بين مجموعة مختارة من مؤشرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات السلامة المالية ويرمز لمؤشرات السلامة المالية بـ (FSIs) (Financial Safety Indicators) باستخدام مجموعة بيانات لوحة مجمعة من (FSIs) لـ (96) دولة تغطي المدة (1998–2005)، ويغطي التحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسة و(FSIs) لكفاية رأس المال وجودة الأصول والربحية، واستنتجت الدراسة أن (FSIs) تتقلب بشدة مع كل من دورة الأعمال ومعدل التضخم، كما تظهر أسعار الفائدة قصيرة الأجل وسعر الصرف الحقيقي كمحددات مهمة، وهناك أيضاً درجة كبيرة من عدم التجانس في العلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات (FSI) عبر عينة من الدول، وتوصلت إلى ان العديد من الخصائص الخاصة بالدولة الصناعية بما في ذلك مستويات دخل الدولة، والعمق المالي، وتركيز السوق، وجودة الإشراف التنظيمي ذات أهمية كبيرة في تفسير هذا التغاير بين الدول.

4. **دراسة (Zapodeanu & Cociuba. 2010) بعنوان (Financial Soundess Indicators)**

أجريت هذه الدراسة تحت عنوان (مؤشرات السلامة المالية) وقامت الدراسة باستعراض أهم المؤشرات في الاستقرار المالي، كما وعملت الدراسة على تحليل تطور المؤشرات الرئيسة للسلامة المالية للنظام المصرفي الروماني ككل ومصرفين هما (BRD) و(Transylvania)، ووجدت أن المصارف ذات المساهمين الأجانب تميل إلى أن تكون أكثر خطورة من المصارف المحلية، كما أن وجود مستثمر مؤسسي له دور مهم في استقرار المصارف، والهدف من هذه الدراسة كان لمواجهة الأزمات التي تعرضت لها الأنظمة المالية في جميع أنحاء العالم.

5. **دراسة (Dang, 2011) بعنوان (The CAMEL rating system in banking supervision: A case Study)**

أجريت هذه الدراسة تحت عنوان (نظام تصنيف CAMEL في الإشراف المصرفي: دراسة حالة) وهدفت الدراسة إلى اعتماد نظام التصنيف الرقابي (CAMEL) بأنه المقياس الرئيسي لتقييم سلامة وأمان المصارف، كذلك هدفت الدراسة إلى ابراز أهمية نظام التصنيف (CAMEL) في التفتيش على المصارف، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن نظام التصنيف الرقابي (CAMEL) مهم للرقابة المصرفية كما أنه شائع الاستخدام بواسطة السلطات الرقابية في العالم، وأنه يتصف بالمرونة عند استخدامه في الرقابة المصرفية بشقيها المكتبي والميداني، كما وتتناول الدراسة نظام (CAMEL) بشكل مفصل وموضح لأهميته لأنه يعد أحد

أنواع نظم التصنيف الرقابي والإنذار المبكر وأهميته كبيرة بالنسبة للسلطات الرقابية في سبيل الحصول على مؤشرات السلامة المالية.

6. **دراسة (Kasselaki & Tagkalakis, 2013) بعنوان (Financial Soundess (Indicators and Financial Crisis Episods**

أجريت هذه الدراسة تحت عنوان (مؤشرات السلامة المالية ونوبات الأزمة المالية) والتي تبحث في الروابط بين مؤشرات السلامة المالية وحلقات الأزمة المالية التي تتحكم في العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي والمتغيرات المالية في (20) دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وركزت الدراسة اهتمامها على إجمالي كفاية رأس المال ونوعية الأصول ومؤشرات الربحية المصرفية التي جمعها صندوق النقد الدولي، وتشير النتائج الرئيسية التي توصلت إليها إلى أنه في أوقات الأزمات المالية الشديدة، يزداد رأس المال التنظيمي للمخاطرة بالأصول المرجحة بنحو (0.5 – 0.6) نقطة مئوية للالتزام بالمتطلبات التنظيمية والاشرافية، حيث تزيد القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض بشكل كبير بنحو (0.5 – 0.6)، وتأخر مخصصات خسائر القروض وراء القروض المتعثرة (تنخفض بنحو 12.3 – 18.8)، وتتدهور الربحية بشكل كبير (تنخفض العوائد على الأصول (حقوق الملكية) بنحو (7.0 – 5.0).

7. **دراسة (Albulescuab, 2015) بعنوان (Banks' Profitability and Financial Soundness Indicators: A MacroLevel Investigation in Emerging Countries)**

أجريت هذه الدراسة تحت عنوان (مؤشرات الربحية والسلامة المالية: تحقيق على المستوى الكلي في البلدان الناشئة) تناولت هذه الدراسة العلاقة بين ربحية المصارف واندلاع الأزمات، واستنتجت ان ربحية القطاع المصرفي تقلصت إلى حد كبير بعد اندلاع الأزمة المالية العالمية، سواء في البلدان المتقدمة أو الناشئة، وقد أسهمت السياسات الائتمانية غير المستدامة التي مارستها المصارف قبل الأزمة إلى حد كبير في هذا الضيق، على وجه الخصوص في الأسواق الناشئة، نتج عن سهولة الوصول إلى الائتمانات، وبعد الاضطرابات المالية كمية كبيرة من القروض المتعثرة التي أثرت لاحقاً على ربحية المصارف، فضلاً عن ذلك، وفي ظل هذه الخلفية قامت الدراسة باختبار تأثير مؤشرات السلامة المالية على ربحية المصارف على المستوى الكلي في مجموعة من الدول الناشئة، وركزت هذه الدراسة على الظروف الداخلية للمصارف باستخدام البيانات الشهرية لصندوق النقد الدولي للمدة 2005 – 2013، واكتشفت أن القروض المتعثرة لها تأثير سلبي على ربحية المصارف بموجب نموذج الأثر الثابت، في حين أن مستوى السيولة له تأثير مختلف، فإن الرسملة وهوامش أسعار الفائدة تؤثر بشكل إيجابي على ربحية المصارف،

وتؤثر المصروفات غير المتعلقة بالفائدة سلباً على الربحية، ولإثبات قوة النتائج استخدمت العائد على الأصول أو العائد على مؤشر الأسهم لقياس مستوى الربحية.

8. **دراسة (Masud & Haq, 2016) بعنوان (Financial Soundness Measurement and Trend analysis of Commercial Banks in (Bangladesh: an observation of selected banks**

أجريت هذه الدراسة تحت عنوان (قياس السلامة المالية وتحليل الاتجاهات للمصارف التجارية في بنغلاديش: ملاحظة لبعض المصارف المختارة) وهدفت إلى قياس السلامة المالية لعدد من المصارف العاملة في القطاع الخاص في بنغلاديش للمدة من (2006 – 2014)، عن طريق تحليل السلامة المالية باستخدام الأدوات والأساليب الاحصائية فضلاً عن المؤشرات المالية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات وأهمها أن المؤشرات المالية لهذه المصارف قد ارتفعت خلال المدة (2006 – 2014)، وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها عمل قائمة تم من خلالها ترتيب المصارف وفق درجة قوة مؤشرات السلامة المالية للمصارف عينة الدراسة، كذلك توصلت الدراسة إلى أن المصارف التي تمتلك ودائع عالية واستثمارات وقروض كبيرة وموظفين وفروع منتشرة لا يعني أنها جيدة الأداء من حيث الربحية.

9. **دراسة (Al-Afeef & Al-Ta'ani, 2017) بعنوان (The Effect of Risks on Banking Safety: Applied Study on Jordanian Traditional Banks ((2005-2016**

أجريت هذه الدراسة تحت عنوان (أثر المخاطر على السلامة المصرفية: دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية الأردنية (2005 – 2016)) أكدت هذه الدراسة ان القطاع المصرفي يعد من أهم القطاعات التي تدعم التنمية الاقتصادية المستدامة في الأردن، لذلك هدفت إلى اختبار أثر المخاطر (مخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان المصرفي، ومخاطر أسعار الفائدة) على السلامة في القطاع المصرفي في المصارف التجارية الأردنية خلال المدة (2005 – 2016)، وأظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لكل من مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة على السلامة في القطاع المصرفي، ولا يوجد تأثير معتد به إحصائياً لمخاطر الائتمان على السلامة في القطاع المصرفي خلال مدة هذه الدراسة، ووجدت أيضاً أن تفسير النموذج كان (60.5٪)، مما يعني أن (39.5٪) بسبب عوامل أُخرى.

بعد استعراض عددٍ من الدراسات السابقة عن الموضوع منها ما هو عربي ومنها ما هو أجنبي، والتي أعطت صوراً مختلفة عن الدور الرقابي للبنوك المركزية والسلامة المالية من دراسة إلى أُخرى، ولاسيما في الجانب التطبيقي الخاص بكل دراسة، إذ أَنّ لكل دراسة جانباً تطبيقياً خاصاً يختلف عن الدراسات الأُخرى، إلا أن أغلب الدراسات كانت متفقة على أَنّ للدور الرقابي

للبنوك المركزية أهمية كبيرة في تحقيق قوة ومتانة القطاع المصرفي فضلاً عن مواجهة الأزمات المالية وكل ذلك يرجع إلى تحقيق السلامة المالية، لذا ولاستكمال الصورة مع الدراسات السابقة ستعمل دراستنا في إعطاء صورة أعمق عن دور البنك المركزي العراقي في تعزيز السلامة المالية للجهاز المصرفي العراقي، وكيف يساعد تطبيق نظام (CAMELS) في تحقيق ذلك، مع التركيز على ادوار ووظائف البنوك المركزية مع النشأة والمفهوم مع تناول نشأة ومفهوم السلامة المالية واهميتها ومؤشراتها..... الخ، فضلاً عن ان دراستنا ستقوم بتوضيح مؤشرات السلامة المالية وقياسها للجهاز المصرفي العراقي ككل، وسيتم الاعتماد على علاقات الارتباط (قوة الارتباط) بين مؤشرات السلامة المالية وربحية المصارف، ومن علاقات الارتباط هذه سيتم توضيح عدد من الأمور التي غابت عن الدراسات السابقة، وهذه النقطة كانت المهمة في دراستنا والتي فيها اختلاف واضح عن معظم الدراسات التي سبقت هذه الدراسة.

الفصل الثاني

نشأة وتطور ومفهوم البنوك المركزية ووظائفها وخصائصها وأهدافها

يتناول هذا الفصل تأريخ نشأة البنوك المركزية وتطورها وبداياتها الأولى، وطبيعة توسعها وانتشارها، كما يعرض أبرز وظائفها وخصائصها وأهدافها، فضلاً عن اعطاء صورة واضحة عن الدور التنظيمي والرقابي للبنك المركزي مع تسليط الضوء على نظام التقييم (CAMELS) لتقييم المصارف والحفاظ على السلامة المالية، وذلك من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: نشأة البنوك المركزية وتطورها ومفهومها ووظائفها وخصائصها وأهدافها

المبحث الثاني: الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية

المبحث الأول

نشأة البنوك المركزية وتطورها ومفهومها ووظائفها وخصائصها وأهدافها

سنعرض في هذا المبحث نشأة البنوك المركزية وتأريخها وتطورها، ثم نتناول أبرز مفاهيمها تمهيداً للعرض والتفسير النظري الخاص بها، مع تناول وظائفها وخصائصها، من خلال المطاليب الآتية:

المطلب الأول: نشأة البنوك المركزية وتطورها ومفهومها

من أبرز الدوافع وراء انشاء البنوك المركزية هو رغبة الحكومات في التدخل في النشاط المصرفي وتنظيم وادارة عمليات الاصدار النقدي التي كانت تتولاها المصارف التجارية في السابق لهذا فقد سميت البنوك المركزية في بداية نشأتها ببنوك الاصدار وذلك لإسناد مهمة اصدار النقود لها مع العمل على تنظيم النقد في الحدود والشروط التي تقررها الحكومة، وفيما بعد اخذت البنوك المركزية تتولى تدريجياً مهمة الرقابة والاشراف على الانشطة المصرفية وتوجيهها بما يتناسب وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة(الصالحي،2012 ،233).

واولى محاولات لإنشاء البنوك المركزي كان في أوربا، فقد شهدت اوربا اولى المحاولات في العالم لإنشاء البنوك المركزية، ويد البنك المركزي السويدي الذي اسس في عام 1656، واعيد تنظيمه مصرفاً للدول في عام 1668، لتمويل خزانة الملك أول البنوك المركزية في العالم وكانت مهمته تنظيم عملية اصدار النقد والمحافظة على امكانية تحويل الاوراق النقدية إلى معدن الذهب والفضة وتطور تدريجياً ثم استحواذ على وظيفة الاصدار النقدي التي جرى تثبيتها بموجب القانون في عام 1809(يوسف،2014 ،10-11).

ويعد العام 1694 التأريخ الحقيقي لبداية نشأة البنوك المركزية في العالم، ففي هذا العام أنشئ بنك انكلترا، ويعد بنك انكلترا أول بنك اصدار يقوم بدور البنك المركزي، وبعد ذلك تتابع انشاء البنوك المركزية للحد الذي يندر به ان تخلو دولة ذات أهمية من وجود بنك مركزي أو مؤسسة تقوم بنفس مهام البنك المركزي(محمد،2014 ،22).

كما وتأسس مصرف الاحتياط لجنوب افريقيا عام 1921، وتأسست بنوك مركزية في الكثير من الدول المستقلة، والجدول الآتي يوضح تواريخ تأسيس البنوك المركزية في تلك الحقبة:

الجدول (1)

تواريخ تأسيس البنوك المركزية في عدد من الدول

السنة	الدولة	السنة	الدولة
1928	الصين، ايران، اليونان، ايسلندا	1942	ايرلندا
1929	يوغسلافيا	1952	الكونغو
1931	تركيا	1953	اندونيسيا
1932	المكسيك	1955	كمبوديا، لاس، فيتنام
1934	نيوزلندا، السلفادور	1958	نيجريا، ماليزيا
1935	كندا، الهند، الارجنتين	1965	البرازيل، كينا، اوغيدا
1936	باراغواي	1968	مالطا

المصدر: يونس، ايمان وسمية، طلحة، دور البنوك المركزية المستقلة في تحقيق التنمية الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2019، ص 4.

على الرغم من التسميات الكثيرة والمتعددة التي أطلقت على البنوك المركزي كتسمية بنك البنوك أو بنك الدولة أو بنك الاصدار إلى آخره من تسميات إلا أن المفهوم واحداً، فعرفت البنوك المركزي بأنها "المؤسسة النقدية التي تقع على قمة الهرم المصرفي في الدولة مهمتها ممارسة السلطة النقدية واصدار النقود بغرض المحافظة على الاستقرار النقدي وثبات الاسعار وادارة تبادل النقود عن طريق التحكم في احتياطات القطاع المصرفي ونوعيه ومقدار حجم الائتمان فضلاً عن الاشراف الفني للمصارف"(محسن،2016 ،189).

كما وعرفت البنوك المركزية في بداية نشاطها على انها بنوك اصدار وقد انحصرت وظائفها الرئيسة في تنظيم اصدار النقود الورقية في حدود ما تقرره الدولة والاحتفاظ بقابلية هذه النقود للتحويل إلى ذهب أو فضة حين كان هذا هو النظام المتبع في العالم(محمد،2000 ،155).

وعرف البنك المركزي بأنه" هو بنك البنوك ووظيفته التحكم في القاعدة النقدية التي من خلالها يستطيع ان يتحكم في عرض النقود"، كما وعرف بأنه "تلك المؤسسة العامة التي تمثل السلطة النقدية في الاقتصاد والتي تقف على قمة هرم النظام المصرفي بسوقيه النقدي والمالي"(شاكر وخميس،2014 ،63).

ويعرف بأنه "النظام المصرفي الذي يوجد فيه بنك واحد له السلطة الكاملة على اصدار النقد"(ابراهيم واحمد،2009 ،11)، وعرف ايضاً بأنه "هو البنك الذي ينظم السياسة النقدية ويعمل على استقرار الجهاز المصرفي"(علي،2018 ،54).

كما ويعرف البنك المركزي بأنه "الصيرفة المركزية التي تقوم بدور السياسات العامة والتي تهدف إلى تعزيز الاستقرار النقدي والمالي"(Nature,2018,2)، ويعرف بأنه " الهيئة التي تتولى اصدار البنكنوت وتضمن بوسائل شتى أسس النظام المصرفي ويوكل اليها الاشراف على السياسة الائتمانية في الدولة بما يترتب على ذلك من تأثيرات مهمة في النطاقين الاقتصادي والاجتماعي"(عوض الله والفولي،2003 ،138).

وعرف ايضاً البنك المركزي انه "مؤسسة تنشئها الحكومة لتكون مسؤولة عن مراقبة العرض النقدي وشروط الائتمان والاشراف على النظام المالي والمصارف التجارية"(الدوري والسامرائي،2013 ،23).

فالبنك المركزي هو "القلب الذي ينظم تدفق الدم إلى مختلف اجزاء الجسم"، والبنك المركزي هو "مؤسسة حكومية لا تهتم بتحقيق الربحية وأهدافه وأعماله على أساس مصلحة المساهمين فقط بل يعمل على تحقيق المصلحة العامة فهو يعمل كمؤسسه عامة"(سعيد ورهيف،2017 ،3).

المطلب الثاني: وظائف البنوك المركزية وخصائصها وأهدافها

من التعاريف السابقة للبنوك المركزية يمكن تحديد أهم الوظائف التي تقوم بها هذه البنوك بالآتي (صلاح،2019 ،3-4)(عطا،2019 ،68)(علي،2018 ،58-60):

1. **اصدار النقود:** يعد البنك المركزي هو الجهة المخولة في اصدار النقود ويقصد في ذلك تحويل الأصول إلى نقود حقيقه مثل (الأوراق المالية والذهب والفضة) إلى وحدات نقد قابله للتداول وتستخدم في تقييم الاصول والمنتجات من السلع والخدمات وان اصدار النقود كان أحد مهام المصارف التجارية قبل انشاء البنوك المركزية، وان حصر هذه المهمة للبنك المركزي تعود إلى أسباب ترتبط بالسيطرة على حجم الائتمان في الاقتصاد وعن طريق التحكم بإصدار الاوراق النقدية حسب الحاجة.
2. **وضع السياسة النقدية:** تعرف بأنها مجموعة الأدوات التي تتحكم في المعروض النقدي بما يتفق مع حجم السلع والخدمات وهذا يضمن تحقيق استقرار في الاسعار وان السياسة النقدية هي مجموعة من الاجراءات التي تتخذ لإدارة النقد والائتمان وتعد السياسة النقدية أكثر السياسات الاقتصادية أهمية وهي ذات تأثير كبير على حجم الاسواق والنشاط الاقتصادي وقدرته على التوسع.
3. **بنك الحكومة:** بمعنى ان البنك المركزي هو وكيل الحكومة ومستشارها في الشؤون النقدية والمالية، ومن خلال هذا الدور يقوم البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسات المالية والاقتصادية الكلية للدولة، كما ويقوم ايضاً البنك المركزي بالاحتفاظ بالأرصدة النقدية للحكومة.

4. **بنك البنوك (الملاذ الاخير):** في حالة حدوث ازمة سيولة في الجهاز المصرفي لأي سبب من الأسباب يصبح البنك المركزي هو الملاذ الأخير للمصارف التجارية بحيث يكوم منوطاً به اقراضها بما يمكنها من توفير الائتمان اللازم لاستقرار النشاط الاقتصادي.
5. **ادارة احتياطي النقد الاجنبي:** يعهد إلى البنوك المركزية الاحتفاظ باحتياطيات الدولة من أرصدة العملات الاجنبية والذهب وكذلك حقوق السحب الخاصة وجميع الأصول المالية الاجنبية القابلة للتحويل إلى نقود.
6. **الرقابة على الائتمان (التمويل):** أصبحت وظيفة الرقابة على التمويل أو الرقابة على الائتمان كما تسمى في النظام المصرفي التقليدي من أهم وظائف البنوك المركزية وتستخدم لتحقيق الأهداف الاقتصادية حسب أولويات المجتمع من خلال تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي واستقرار مستوى الأسعار وغيرها من الأهداف، ولكن في الوقت نفسه نجد أنها تحقق هدف الرقابة على مستوى البنك التجاري ولا سيما في مواجهة دائنية وأصحاب موارده التي يعمل بها، وأنواع الرقابة على التمويل المصرفي تتمثل في نوعين هما الرقابة الكمية والرقابة النوعية، والشكل الآتي يعطي تصوراً عن كل نوع من هذه الأنواع:

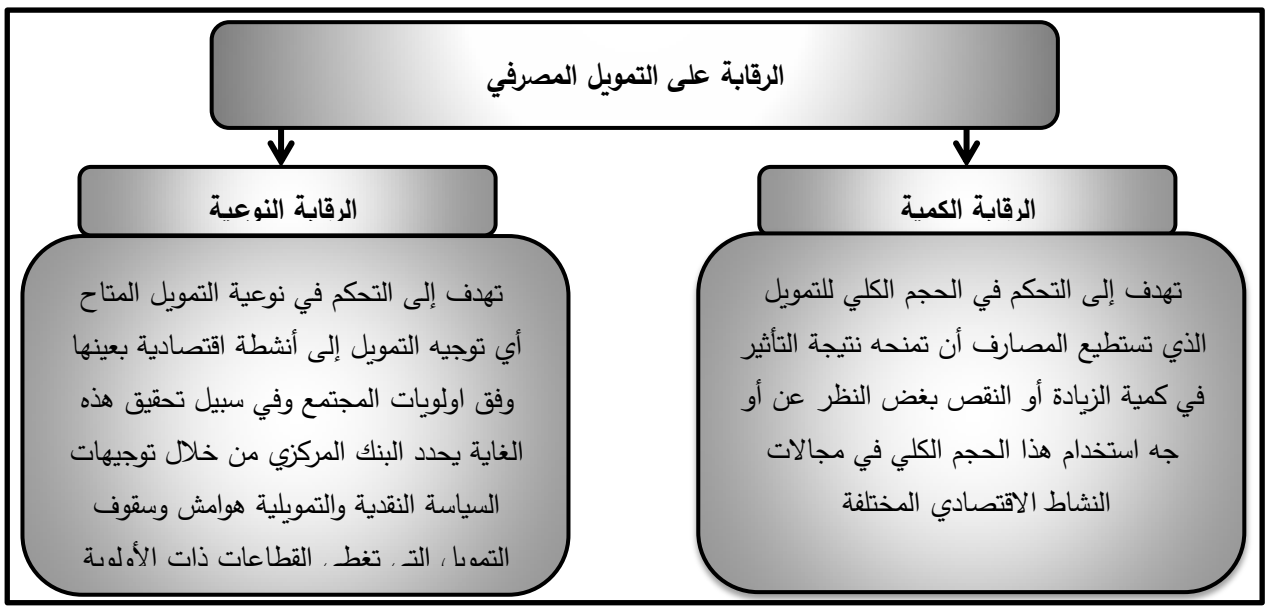

الشكل (1)

انواع الرقابة على التمويل المصرفي

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على

1. سفر، احمد، المصارف الإسلامية: العمليات ادارة المخاطر والعلاقة مع المصارف المركزية التقليدية، بيروت، 2005، ص 200.
2. ناصر، سليمان، المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2014، ص 76.

ويتميز البنك المركزي بعدة خصائص تميزه عن غيره من المؤسسات الحكومية والمصارف الأُخرى، وتم توضيح هذه الخصائص من خلال الشكل الآتي:

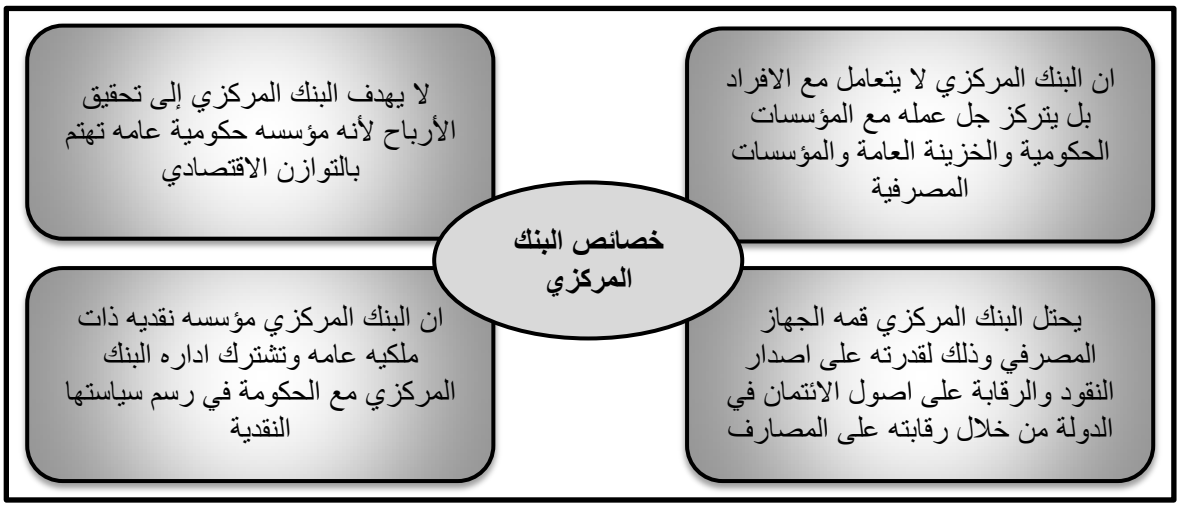

الشكل (2)

خصائص البنك المركزي

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على

البغدادي، صلاح صاحب شاكر والتميمي، محمد خميس حسن، دور الرقابة الإشرافية للبنك المركزي في تعزيز الوعي الرقابي المصرفي، المجلد 9، العدد28، 2014، ص 63.

وللبنوك المركزية أهداف كثيرة متنوعة ومتعددة تختلف عن أهداف المصارف التجارية، وسيتم عرض وتوضيح هذه الأهداف التي تقوم بها البنوك المركزية من خلال الشكل الآتي:

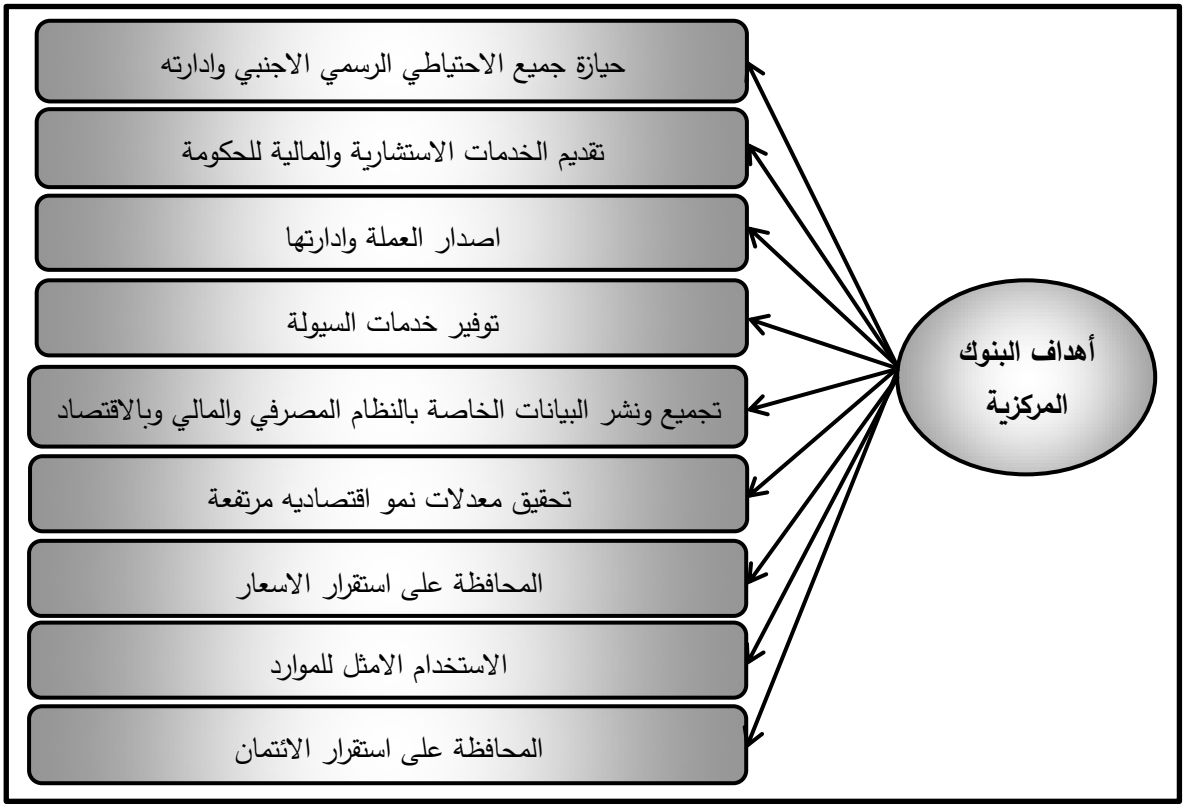

الشكل (3)

أهداف البنوك المركزي

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على

1. البغدادي، صلاح صاحب شاكر والتميمي، محمد خميس حسن، دور الرقابة الإشرافية للبنك المركزي في تعزيز الوعي الرقابي المصرفي، المجلد 9، العدد28، 2014، ص 63.
2. مهران، زكريا، البنك المركزي في العصور المختلفة، الطبعة الأولى، المملكة المتحدة، 2017، ص 1.

المبحث الثاني

الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية

بعد استعراض نشأة ومفهوم البنوك المركزية مع تناول وظائفها وخصائصها وأهدافها، ولاستكمال جوانب الموضوع الأُخرى الخاصة بالبنوك المركزية، سيتم تناول كل من الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية من خلال المطاليب الآتية:

المطلب الأول: الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية

تعد المصارف التجارية أكثر المؤسسات المالية التي تتأثر بتقلبات الاوضاع التي تنعكس على فعالية وسلامة وكفاءة الأداء لهذه المصارف وشهدت العديد من دول العالم أزمات مصرفية وأثرت تلك الأزمات على القطاع المالي والمصرفي مما أدى إلى خسائر العديد من المصارف وافلاسها ونتيجة ذلك اخذت المصارف تسعى إلى تدعيم مراكزها المالية بالاعتماد على أحد الاتجاهات الحديثة في تأمين المصارف من المخاطر واتجهت البنوك المركزية بالبحث على افضل الممارسات الدولية والمحلية في الرقابة على المصارف وبالشكل الذي يعمل على تطوير انظمة الرقابة المصرفية مما يحقق السلامة المالية للمصارف من خلال فعاليتها وكفاءة أداءها في القطاع المالي والمصرفي.

وجاءت ضرورة قيام البنوك المركزي بدورها التنظيمي من خلال التشريعات والقواعد المنظمة للعمل المصرفي ويقوم البنك المركزي إلى وضع قوانين لتنظيم الأعمال المصرفية ويقوم بممارسته أعمال الرقابة والتدقيق على المصارف التجارية بوصفه سلطة في الدولة والغاية من اجراء الرقابة الحفاظ على السلامة المالية للمصارف وحماية حقوق المودعين والمساهمين ولتحقيق السلامة المصرفية يقوم البنك المركزي بتقييم الأداء المالي للمصرف من أجل تحديد عناصر القوه والضعف واعتمد البنك المركزي على نظام التقييم (CAMEL) لتقييم المصارف والحفاظ على السلامة المالية.

ويعد نظام التقييم (CAMEL) هو أحد أنواع الرقابة الوقائية القائمة على التفتيش الميداني من قبل اقسام الرقابة في المصارف التجارية والذي يركز على تقييم المصارف وفقا للعناصر الخمسة المكونة له(الخاقاني وابو هونة،2018 ،28).

وهناك خمسة أسباب لتنظيم وتقييم المصارف، وتتمثل هذه الأسباب بالآتي (الامام، 2010، 7):

1. لضمان الامان والسلامة للمصارف والأدوات المالية.
2. لتقديم نظام مالي كفوء وتنافسي.

3. المحافظة على سلامة ونزاهة نظام المدفوعات الوطني.
4. لتحقيق الاستقرار النقدي.
5. لحماية الزبائن من تعسف مؤسسات منح الائتمان.

ويتمثل الدور التنظيمي للبنك المركزي في عدد من الوسائل التي ينتهجها، وتتمثل هذه الوسائل في الآتي:

1. **اصدار التعليمات والتوجهات والمنشورات:** يحدد البنك المركزي المسؤوليات والصلاحيات والاجراءات السليمة التي تضمن حسن تنفيذ وانتظام المستويات الإدارية ويضع هياكل تنظيمية للإدارات التنفيذية وتفعيل اداراتها وتطبيق مبدأ الشفافية والافصاح ووضع أنظمة فعّالة للتقارير عن أداء مختلف الإدارات والاقسام ووضع الضوابط لتسيير الأعمال اليومية ووضع الأنظمة والاجراءات وضبط وتوجيه مسار المصارف ووضع الضوابط اللازمة بما يضمن الالتزام بتلك القواعد(الامام،2011، 336).
2. **سلطه منح الترخيص:** يعد منح الترخيص أحد الأدوار التنظيمية التي يستخدمها البنك المركزي، يكون البنك المركزي هو السلطة المسؤولة عن منح وسحب الترخيص المصرفي ويحق له ابداء وجهة نظره بوصفه جهة القبول أو الرفض أو ابداء تحفظه على أي طلب يقدم اليه يلتزم المصرف المرخص له حديثاً بأية شروط أو معايير أو تعليمات رقابية يصدرها البنك المركزي ويحق للبنك المركزي رفض الترخيص اذا لم يتم استيفاء المعايير والشروط واذا كانت المعلومات غير كافيه واذا تبين للبنك المركزي بأن ترخيصاً ما قد منح على معلومات زائفه أو مضللة فيحق له ايضاً الغاء الترخيص واتخاذ الاجراءات القانونية وذلك للحفاظ على سلامة المصارف وكذلك من الأهمية بمكان عمل دراسة جدوى اقتصاديه للمصرف وحجم رأس المال المصرح به والمدفوع فضلاً عن معرفة المؤسسين للمصرف والإدارة التنفيذية التي ستديره فضلاً عن أنواع الخدمات المصرفية التي سيقدمها وتزويد البنك المركزي بالسيرة الذاتية التفصيلية بكل المدراء من قسم اداره المخاطر ومدير مخاطر الائتمان ومدير التدقيق الداخلي ومدير مكافحه غسيل الاموال لبيان مؤهلاتهم وخبرتهم العلمية في الحفاظ على إدارة سلامة كفاءة المصارف(البنك المركزي العراقي،2010 ،2).

وتهدف البنوك المركزية من خلال القيام بدورها التنظيمي إلى تحقيق عدد من الأهداف وتتمثل هذه الأهداف بالآتي:

أ. **حماية أموال المودعين:** يعد الهدف الرئيسي من تنظيم المصارف هو حماية حقوق ومصالح اصحاب الودائع بالمصارف، وهو الدور الذي يعمل على زيادة الثقة في الجهاز المصرفي من الناحية العملية (عبد الواحد وهيب،2016 ،95).

ب. **تحقيق الالتزام بالقوانين والتشريعات المصرفية:** تعمل البنوك المركزية على اصدار التشريعات المصرفية التي تنظم العمل المصرفي وتلزم المصارف العاملة بأداء أعمالها المصرفية وفقاً لهذه القوانين والتشريعات والنظم التي تحكم العمل المصرفي، ويقوم البنك المركزي من خلال إجراءات الرقابة المكتبية والميدانية بالتأكد من أن المصارف تطبق التشريعات الصادرة وقد تفرض عقوبات ادارية ومالية على المؤسسات المصرفية التي لا تلتزم بالقوانين والتوجهات الصادرة عنه أو عن الدولة(علي،2018 ،64-65).

ج. **الحد من التركيز في منح القروض:** ينبغي على البنوك المركزية العمل على منع التركز في القروض الممنوحة بواسطة المصارف لزبائن محددين سواءً كانوا شخصيات اعتبارية أو طبيعية، مؤسسات أو افراد، قطاع عام أو قطاع خاص أو حتى قطاعات اقتصادية محددة، وذلك لتشجيع الاستقرار المالي ومنع التعثرات وتحوطاً من المخاطر التي يمكن ان تسبب انهيار المؤسسة المصرفية في حال فشل الزبون أو الزبائن الذين تم منحهم نسبة كبيرة من اجمالي التمويل الممنوح بواسطة المصرف(معتوق،2000 ،123-124).

اما الدور الرقابي للبنك المركزي يتمثل في الجهود الكبيرة التي يبذلها البنك المركزي من أجل تعزيز الرقابة المصرفية وبما يحقق الالتزام بالمعايير الدولية من جانب ويعزز الثقة بالجهاز المصرفي في جانب اخر ويقوم البنك المركزي بدورات تدريبه وورش عمل لتطوير قدرات الكوادر الرقابية على رقابه العمليات المالية ولتحقيق السلامة المالية أدى ذلك إلى نجاح البنك المركزي خلال الاعوام الماضية في تقييم جميع المصارف وفقاً لمعايير (CAMEL) الدولية بجهود الذاتية بعد ان كانت تتم من قبل الاستشارية الخارجية سابقاً باعتماد وتنفيذ مقررات لجنه بازل (3) وتجري مراقبة تنفيذ المصارف لهذه المقررات وهذه الخطوة من شانها ان تتكامل مع الخطوات الأُخرى وتعززها لتمتين القطاع المصرفي وتفعيل دوره في الاقتصاد(حسن،2019 ،1).

ومن أشكال الرقابة التي يقوم بها البنك المركزي هي:

1. **التفتيش الميداني:** وهي ان يقوم بالتفتيش على المصارف المرخصة التي تعمل في الخارج والداخل وكذلك فروع المصارف الاجنبية التي تعمل في الداخل ويقوم أحد المكلفين بتفتيش دفاتر وسجلات المصارف وتدقيق حساباتها ويحقق التفتيش الميداني عدة أهداف تتمثل في (التحقق من سلامه موجودات المصرف، التحقق من سلامة نظام الرقابة الداخلية وفحص التقارير، التحقق من سلامه المركز المالي، التحقق من سلامة السياسة الائتمانية للمصرف، فحص الهيكل التنظيمي للمصرف، فحص سلامة النظام المحاسبي)(السيقلي،2005 ،47).
2. **التفتيش المكتبي:** ويعد من أهم وسائل الرقابة التي يمارسها البنك المركزي تتم عن طريق فحص وتحليل التقارير التي ترفعها المصارف بأنتظام إلى البنك المركزي للوقوف على

حقيقه المراكز المالية ودرجة كفاءة ادائها ومدى دقة وصحة البيانات التي يتم تزويد البنك المركزي بها(البغدادي والتميمي،2014، 66).

3. **التفتيش التعاوني:** اذا يشترك البنك المركزي مع المصارف في دراسة المشكلات التي تواجه الجهاز المصرفي ويتخذ بالاشتراك معها الاجراءات الوقائية قبل حدوث الخطر وهذا ينمي روح التعاون بين البنك المركزي والمصارف ويجعلها تنفذ التوجيهات التي قامت على الدراسة المشتركة(البغدادي والتميمي،2014 ،66).

وبرز اهتمام البنوك المركزية بموضوع الرقابة بعد تعرض الجهاز المصرفي إلى تحديات واسعة سنة 1901 مروراً بالكساد العظيم سنه 1929، والأزمة المالية أو أزمة الرهن العقاري عام 2008 ادت إلى انهيار اسواق المال في معظم البلدان ومن الضروري ان تقوم السلطات النقدية لهذه البلدان بتطوير الرقابة على المصارف لغرض السيطرة ومراقبة المخاطر والحد منها، وقامت البنوك المركزية من خلال الرقابة المكتبية والميدانية بالتحقق بمدى التزام المصارف بالقواعد الرقابية وسلامة نظامها والكشف المبكر لأي تدهور في المصارف، وان المهمة التي يسعى اليها البنك المركزي في تحقيقها من قيامه بالرقابة والاشراف المصرفي هي ضمان السلامة المالية والامان والأدوات المالية وتفعيل الدور في الإدارة المثلى للسيولة وتحقيق الاستقرار النقدي وتجنب تدهوره وصيانة ونزاهة نظام المدفوعات الوطني وحماية الزبائن والتركيز على مشاريع الدعم الاجتماعي(الامام والشمري،2011، 359).

وتقسم الرقابة لأنواع عديدة وحسب معايير مختلفة، والآتي توضيح لهذه التقسيمات (احمد،2014 ،13):

1. **تقسيم الرقابة من حيث الجهة التي تقوم بها إلى:**

أ- الرقابة الخارجية: وتكون عملية فحص فني محايد من طرف خارج الوحدة الاقتصادية.
ب- الرقابة الداخلية: وتتم داخل الوحدة عن طريق ادارة متخصصة في الرقابة والمتابعة.

2. **تقسيم الرقابة من حيث الوقت التي تتم به عمليه الرقابة الى:**

أ- مرحله التخطيط: يكون الهدف تحقيق الرقابة عن طريق بعض العوامل التي تحكمت بالتنفيذ والقيام بدراسات علمية بهدف استبعاد الاسراف الغير ضروري.
ب- مرحله التنفيذ: تتحقق الرقابة على التنفيذ لتلافي تراكم الاضرار ولرفع الكفاية وتطويرها.
ت- مرحله ما بعد التنفيذ: تهدف إلى تصحيح الاوضاع التي أظهرتها النتائج النهائية واتخاذ ما يلزم للقضاء على الأسباب السلبية.

3. **تقسيم الرقابة حسب طبيعتها الى:**

أ- رقابه محاسبيه: وهنا للتأكد من صحة التصرفات المالية.

ب- رقابه اقتصاديه: وهنا للتأكد من كفاءه التنفيذ وتأثيره على المستوى الاقتصادي.

4. **تقسيم الرقابة من حيث نطاق عملية الرقابة الى:**

أ- الرقابة الكاملة: وهي فحص جميع العمليات المثبتة في الدفاتر والسجلات والتأكد من صحتها.

ب-الرقابة الجزئية: وهي للتأكد من صحة حساباتها ومدى دلالة قوائمها المالية على نتيجة أعمالها ومركزها المالي.

ومن أهم الوسائل التي تنتهجها البنوك المركزية للقيام بدورها الرقابي هي (استخدام الرواجع الدورية، والتفتيش الميداني)، والشكل الآتي يوضح هذه الوسائل:

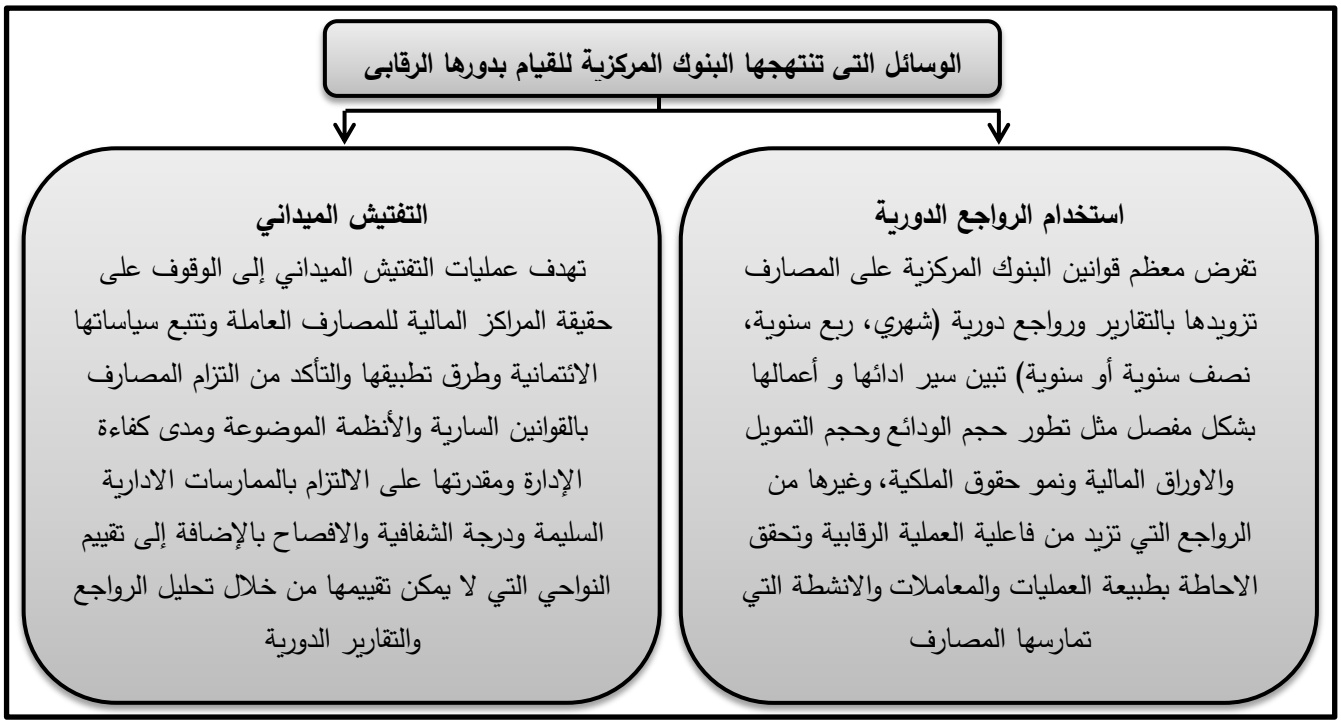

الشكل (4)

الوسائل التي تنتهجها البنوك المركزية للقيام بدورها الرقابي

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على

علي، محمد عوض العبيد، دور البنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي والسلامة المالية، اطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2018، ص ص 68 – 69.

المطلب الثاني: نظام التقييم المصرفي (CAMELS) النشأة والتطور

ابتكر هذا النظام من قبل مجلس مراقبة المؤسسات المالية الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1979 كنظام موحد لتقييم وتصنيف المؤسسات المالية، اعتمد ابتداءً على خمسة عناصر أساسية يرمز لها اختصاراً بنظام التصنيف (CAMEL) وتم تطبيقه في العديد من دول العالم، ثم في عام 1997 تم إضافة عنصر آخر وهو عنصر درجة الحساسية لمخاطر السوق الناتجة من التغيرات في معدلات الفائدة ومعدلات الصرف فأصبح (CAMELS)، وفي ظل هذا النموذج فان كل مؤسسة مصرفية خاضعة للفحص على أساس خمسة عناصر أساسية والآن أصبحت ستة عناصر، وتم تطبيقه في العديد من دول العالم أيضاً(FERROUHI, 2014,622)(Gupta,2014,94).

وطور نظام التقييم (CAMELS) عام 1998، وتمكن من خلاله المنظمين المصرفيين في قياس الأداء المالي والاداري وتحديد السلامة المالية للمصارف من خلال استخدام النسب والمؤشرات والسياسات والاجراءات المؤسسية، فيعرف نظام التقييم (CAMEL) بأنه "التقنية الإشرافية التي تستعمل لتقييم السلامة المالية للمؤسسات المالية المختلفة من خلال تحليل مكوناته الستة ويمكن من خلال التقنية الإشرافية المثمرة تشخيص الصحة والسلامة المالية للمصارف ومشاكلها وتحديد نقاط القوه والضعف وتقديم المشورة للمصارف لاتخاذ اجراءات تصحيحية للتغلب على المشاكل والمتمثلة بنقاط الضعف المكتشفة والعمل على زيادة الاشراف المصرفي لتخفيفه"(الطائي وعلي،2018 ،219).

كما عرف صندوق النقد الدولي نظام التقييم (CAMELS) بأنه منتج رقابي يقيم مجالات مختلفة من عمليات المصارف التجارية لتحديد السلامة المالية لنشاطاتها (Rose & Hudgins, 2010 ,3).

ويعرف بأنه "عباره عن مؤشر سريع الالمام بحقيقه الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجه تصنيفه وتتم فيه الرقابة عن طريق التفتيش الميداني"(ملكية والغاني،2012 ،89)، فهو عبارة عن نظام يستعمل لتقييم أداء المصارف على شكل تصنيف رتب المصارف ويتكون من مكونات ست تعمل على أساس أمان المصرف وصلابته(Dang,2011,17).

وإن درجة التقييم وفق هذا التصنيف تكون سرية ويتم الإفصاح عن تصنيف المصرف لمجلس الإدارة للمصرف والإدارة العليا في المصرف والجهات الرقابية المعنية وذلك لغرض إجراء المناسب واتخاذ القرار المناسب(Gilbert & Khan, 2008, 1)، ويعتمد التصنيف على عوامل كمية التي يمكن قياسها من خلال المؤشرات المالية التي تعتمد على البيانات المالية وعوامل

نوعية التي تخضع للتقدير والتقييم الشخصي للمفتشين الذين يقومون المخاطر(الخاقاني،2018، 34).

ويعمل نظام التقييم (CAMEL) على أساس خمسة مكونات أساسية المتمثلة في (C) و(A) و(M) و(E) و(L) ولا سيما بمجال الرقابة والإشراف وكل واحدة من هذه المكونات تستلم تقديراً من المقياس من الـ (1) إلى (5)(Jickling&Murphy,2010,30)، أفضلها هو الرقم (1) والرقم (5) يشير إلى الأسوأ(Sahajwala & Bergh, 2000, 10)، ثم أضاف المشرفون مكوناً سادساً إلى النموذج وهو (S)، وعدل المختصر من (CAMEL) إلى (CAMELS) (Berger&et.al,2002,6-7)(Rose, 2002, 524)(Joseph&Sinkey, 2002, 131).

ويقوم هذا التصنيف في تحديد نقاط الضعف لاتخاذ الإجراء اللازمة، وعند الضرورة يتدخل البنك المركزي لمعالجة نقاط الضعف الخطرة(البنك المركزي العراقي،2006 ،1)، فضلاً عن تحديده لنقاط القوة(Gilbert & et.al, 2000, 6).

واتبع البنك المركزي العراقي هذا التصنيف ومنح المصارف تقييماً من الأعلى إلى الأدنى (ممتاز – جيد جداً – جيد – حدي – ضعيف)، وبالأرقام خمس درجات، فتقييم (ممتاز) رقمه (1) وتقييم (ضعيف) رقمه (5). ولكل تقييم أو درجة ثلاثة مستويات (A – B – C) بحسب ما جاء في جدول تصنيف المصارف الأهلية بموجب نظام (CAMELS) الذي أصدره البنك المركزي العراقي لأربع سنوات فقط (2007 – 2008 – 2009 –2010)(تاج الدين، 2017 ،108).

ويعد هذا النظام (CAMELS) من الوسائل الرقابية المباشرة للوقوف على المركز المالي للمصارف وكذلك معرفة درجة تصنيفها الائتماني، ويتكون نظام (CAMELS) من ستة عناصر أساسية (صندوق النقد العربي،2017، 4–7)، والجدول (2) يوضح هذه العناصر:

الجدول (2)

عناصر نظام (CAMELS) والدلالات الخاصة بكل مكون منها

العنصر (المؤشر)		الدلالة
Capital Adequacy (C)	كفاية رأس المال	يرمز الحرف (C) لمدى كفاية رأس المال لحماية المودعين وتغطية المخاطر
Asset Quality (A)	جودة الأصول	يرمز الحرف (A) لجودة المنتجات وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية ومدى وجود مخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها
Management Quality (M)	جودة الإدارة	يرمز الحرف (M) للإدارة ومستوى كفاءتها وتعمقها والتزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي ووجود سياسات وتخطيط مستقبلي
Earning Management (E)	إدارة الربحية	يرمز الحرف (E) لمستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو المصرف وزيادة رأس المال
Liquidity Position (L)	درجة السيولة	يرمز الحرف (L) لقياس سلامة السيولة ومقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة
Sensitivity to Market Risk (S)	الحساسية اتجاه مخاطر السوق	يرمز الحرف (S) لحساسية المصرف اتجاه مخاطر السوق

المصدر: تاج الدين، ميادة صلاح الدين، تأثير تطبيق نموذج CAMEL في ربحية المصارف (دراسة تطبيقية على عدد من المصارف الخاصة العراقية للمدة 2010 – 2016)، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 26، العدد 117، 2020، ص ص 425 – 426.

يتطلب نظام التقييم (CAMELS) إجراء تصنيف رقمي لكل مصرف بالاستناد إلى العناصر الست الأساسية، ويحدد لكل عنصر تصنيف رقمي من (1) إلى (5) حيث يكون التصنيف (1) الأفضل (ممتاز) والتصنيف (5) الأدنى (ضعيف)(Saunders,2014,77) ويتم تصنيف المصارف كما موضح في الجدول (3):

الجدول (3)

تصنيف المصارف حسب نظام (CAMELS)

التقدير	الوصف
التصنيف 1	قوي (ممتاز)
التصنيف 2	مرضي (جيد جداً)
التصنيف 3	معقول (جيد)
التصنيف 4	هامشي (حدي)
التصنيف 5	غير مرضي (ضعيف)

Source: Maimbo, Samuel Munzele, The Prediction And Diagnosis Of Bank Failures IN Zambia, Working Paper Series, Paper No 13, Research Programme, Finance And Development, Institute for Development Policy and Management, University of Manchester, 2000, p 18.

فكل مصرف يخضع إلى تصنيف عددي لكل عنصر من العناصر الست للتصنيف (CAMEL) والبنك المركزي من خلال سلطته الرقابية يضع مستوى تقويم كل عنصر ضمن مسؤولية فريق التفتيش والرقابة الميدانية وان تقويم العناصر يأخذ اتجاهاً تنازلياً بحث يعكس المستوى الأول افضل مستوى في الأداء والمستوى الخامس ادنى مستوى في الأداء وتحدد السلطة الإشراقية علامة لكل مصرف علامة (1) أي المصرف ممتاز إلى (5) ان المصرف ضعيف أو ردئ (الامام،2010 ،22)، والآتي توضيح لهذه التصنيفات:

التصنيف الأول الممتاز (قوي): أي أداء المصارف قوي بصورة أساسية في معظم النواحي وتعد ذات ادارة رأسخة وقدرتها على الصمود أمام التحديات جيدة ويتطلب الحفاظ على مستوى التقدم الحاصل لديها من خلال متابعات ادارية واشراف رقابي بحده الأدنى لضمان استمرارية وصلاحية السلامة المالية (رحيم،2014 ،40).

التصنيف الثاني جيد جداً (مرضي): فالمصارف سليمة في أغلب عناصر التقييم يشوبها بعض النواقص لتحقيق السلامة المالية ولتحقيق معايير التقييم ومتطلباته بما يتطلب من الادارة متابعة ادارية واشراف رقابي مستمر بما يضمن سلامة مراكزها المالي ومواجهة التحديات(رحيم،2014، 40).

التصنيف الثالث مقبول (معقول): أداء مقبول أو معقول أن المصارف التي يكون تصنيفها ضمن هذا المستوى فهي تواجه نقاط ضعف عديدة بشكل عام من شانها ان تعرض المصرف إلى المزيد من المخاطر وتقلل من قدرته على تحمل تقلبات السوق مما يستوجب اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيحها في اطار زمني مقبول(الخاقاني وابو هونة،2018، 35).

التصنيف الرابع ضعيف (هامشي خطر): أداء هامشي أو حدي ان المصارف التي يكون تصنيفها ضمن هذا المستوى فإنها تعاني من ضعف خطير في النواحي المالية والادارية وتكون غير قادرة على تحمل تقلبات السوق وتحتاج إلى اجراءات فورية لتصويب اوضاعها تتطلب رقابة ومنها مصارف لا تلتزم بالتشريعات والقوانين التي تعرض المصرف إلى تهديدات كبيرة ويؤدي إلى التصفية الاجبارية وإعادة تنظيم المصرف (الخاقاني وابو هونة،2018، 35).

التصنيف الخامس ضعيف (غير مرضي): تكون لدى المصارف نقاط ضعف مالية تؤدي إلى احتمالية الفشل في المستقبل القريب(الطائي وعلي،2019 ،220).

ومن خلال تحديد درجة التصنيف للمصارف وفقاً للنظام (CAMELS) يتم تحديد طبيعة الظروف المالية للمصرف وكذلك آلية المتابعة والرقابة الإشرافية التي يعتمدها البنك المركزي وكما موضحة في الجدول الآتي:

الجدول (4)

تعاريف تقديرات (CAMELS)

الدرجة (التقدير)	الخاصية
1	صحيح في كل الجوانب
2	صحيح أساسياً
3	يظهر درجة من الاهتمام الإشرافي
4	يظهر عموماً ممارسات خاطئة أو مخاطر غير امنة
5	يظهر ممارسات خطرة أو خاطئة جداً

المصدر: تاج الدين، ميادة صلاح الدين، تأثير تطبيق نموذج CAMEL في ربحية المصارف (دراسة تطبيقية على عدد من المصارف الخاصة العراقية للمدة 2010 – 2016)، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 26، العدد 117، 2020، ص 427.

ويحقق نظام (CAMELS) العديد من المزايا، والتي يمكن تمثيلها بما يأتي(الامام، 2010،23)(سليمان،2016،2)(الخاقاني وابو هونة،2018 ،5):

1. توفير نظام شمولي وموحد لتقييم أداء المصارف وتحليل النتائج افقياً لكل مصرف ولكل مجموعه متشابهة من المصارف وراسياً لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الست المشار اليها للجهاز المصرفي ككل.
2. يساعد النظام السلطات الرقابية على ايجاد المصارف التي تحتاج إلى عناية.
3. يساعد على اعطاء صورة سليمة وواضحة للسلامة المالية التي تكون في القطاعات المصرفية.
4. اعطاء افضل نقاط القوه والضعف في النظام المصرفي.
5. بيان عرض وجهة السلطة النقدية على مؤشرات محددة تتصف بالموضوعية.
6. الاعتماد على الاسلوب الرقمي اكثر من الانشائي يقلل من حجم التقارير ويزيد من مصداقيتها.
7. اختصار زمن التقييم بالتركيز على ستة بنود رئيسة وعدم تشتيت الجهود في التقييم.
8. يعتمد علية في اتخاذ القرارات الرقابية والاجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش.
9. يقلل من نسبه الوقوع في اخطاء التصنيف التي قد تحدث في حاله غياب الشفافية باعتماده على البيانات الواقعية المستقاه من مصادرها الحقيقية في التفتيش الميداني، مع توحيد اسلوب تقارير التفتيش.

ومن الاخطاء التي يقع بها نظام (CAMELS) وهي عادة ما تحدث في غياب الشفافية هي الاخطاء(عبد القادر،2009 ،10):

الخطأ الأول: يحدث في حالة تصنيف مصرف معين وفق المعيار بوصف أن موقفه المالي مرضٍ ولكن في الواقع الحقيقي يؤكد خلاف ذلك.

الخطأ الثاني: يحدث عندما يتم تصنيف مصرف معين وفق المعيار بوصف أن موقفه المالي غير مرضٍ ولكن في الحقيقة تؤكد ان موقفه مرضياً.

الفصل الثالث

مفهوم السلامة المالية وأهميتها ومؤشراتها

بعد ما تم استكمال الجوانب الخاصة بالبنوك المركزية من نشأة وتطور ومفهوم ووظائف وخصائص وأهداف، فضلاً عن الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية في الفصل الثاني، جاء الفصل الثالث ليتناول السلامة المالية من حيث نشأتها ومفهومها واهميتها ومؤشراتها ودورها في تحقيق سلامة ورقابة المصارف، وذلك من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: نشأة ومفهوم السلامة المالية واهميتها وسياساتها

المبحث الثاني: مؤشرات السلامة المالية

المبحث الأول

نشأة ومفهوم السلامة المالية واهميتها وسياساتها

جاء هذا المبحث من أجل إعطاء صورة عن نشأة ومفهوم السلامة المالية، كما وأوضح اهميتها وسياساتها، وسيتم توضيح كل ذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: نشأة السلامة المالية ومفهومها

أثار الاضطراب المالي في النصف الثاني من التسعينيات الكثير من التأملات في طرق تدعيم النظام المصرفي العالمي وعلى ذلك قام صندوق النقد الدولي بالطلب من اعضائه تقييم سلامة النظام المصرفي في بلدانهم كجزء من عملهم الاشرافي الذي يشمل اعداد وسائل تقييم سلامه النظام المالي، لتحقيق الاستقرار للنظام المصرفي(يوسف،2019 ،289).

فاصبح الاستقرار المصرفي على مدى العقد المالي هدفاً متزايد الأهمية في سياق صنع السياسات الاقتصادية، فهناك أكثر من اثنى عشر بنكاً مركزياً والعديد من المؤسسات المالية (بما فيها صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية) تصدر تقارير دورية عن الاستقرار المصرفي وتخصص جانباً مهماً من جوانب نشاطها لدراسة الاستقرار المصرفي والسعي لتحقيقه(بوهريرة ومصيطفى،2017 ،108)، فاصبح للسلامة المالية دوراً واضحاً وفعالاً في هذا المجال.

وعرفت السلامة المالية من قبل عدد من الكتاب والباحثين وكانت التعاريف تعتمد على وجهات نظر الكتاب والباحثون لذا كانت هنالك وجهات نظر مختلفة لتعريف السلامة المالية، منها: "التقويم المتخصص لاستقرار النظام المالي بهدف تحديد حالة أي ضعف موجود فيه في أي مدة زمنية"(Deutsche Bundes bank,2006,103).

كما وعرفت السلامة المالية بأنها "كافه الاجراءات الرقابية الاحترازية التي يستخدمها المصرف من أجل الوقوف على سلامه المركز المالي للمصرف بما يساعد على تجنب الأزمات المصرفية"(يوسف،2019 ،289)، وعرفت السلامة المالية ايضاً بأنها "الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادراً على مقابلة متطلباته ومن ثم تعزيز الأداء الاقتصادي وتراكم الثروة" (Gjedrem,2005,1).

كما عرفها كل من (Mishkin) و(Eakins) بأنها "عملية تقويم مركزة لعمليات وانشطة المصرف من خلال مراقبة المخاطرة"(Mishkin&Eakins,2000,523)، ويعكس هذا المفهوم التركيز على ادارة الخاطر في المصارف(الامام، 2010 ،9)، وقد اوضح بأن هناك أربعة عوامل لإدارة المخاطر بصورة سليمة وهي(علي،2018، 83):

1. نوعية شروط الاشراف والرقابة من قبل مجلس ادارة المصرف.
2. كفاية السياسات والحدود لكل النشاطات التي تحتوي على مخاطر ذات أهمية.

3. نوعية نظم الرقابة والاشراف على المخاطر.
4. كفاية الرقابة الداخلية لمنع الاحتيال والانشطة غير المشروعة.

وعرفت السلامة المالية ايضاً بأنها " الوضع الذي يكون فيه النظام المصرفي والمالي صلباً ومستقراً اذا ما اتسم بالإمكانيات تيسير كفاءة توزيع الموارد المالية إلى جانب العمليات المالية والاقتصادية الأُخرى منها (الادخار، الاستثمار، الاقراض والاقتراض، خلق السيولة وتوزيعها،.... الخ)"(بوهريرة ومصيطفى،2017 ،108)، والسلامة المالية تعرف بأنها هي "الوظيفة التي تؤديها المؤسسات الرقابية لتقويم الاستقرار للنظام المالي وتحديد حالة الضعف الموجودة فيه"(يوسف،2019 ،289).

وعرفها (Flannery) بأنها "وضع المعايير وتحسين الرقابة التي تؤدي إلى المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي"(Flannery,2007,2)، والتعريف يشير إلى السلامة المالية من حيث أدواتها التي تستخدمها بالمؤشرات واجراءات الرقابة لأجل تحقيق هدفها الأساسي(رحيم،2014، 9).

كما عرف (Shinasi) كل من السلامة المالية والاستقرار المالي بأنها "الحالة التي فيها النظام المالي يخصص موارده بكفاءة بين الانشطة ويدير ويقدر المخاطر المالية ويمتص الصدمات"(الامام،2010 ،10).

وربط كل من (Santo So) و(Batunanggar) بين السلامة المالية والاستقرار المالي بكونها مفهوماً واسعاً يبنى على خمس ركائز أساسية وهي (ظروف اقتصاد كلي مستقرة، تنظيم ورقابة سليمة للمؤسسات المالية، اسواق ومؤسسات مالية سليمة، بنية تحتية قوية وامينة، شبكات أمان مالي فاعلة)(SantoSo&Batunanggar,2007,5).

كذلك عرفت السلامة المالية "بقدرة المؤسسات المالية على مقاومة الأزمات واستيعاب الصدمات والتعافي السريع منها، وتتميز بأنها اكثر قابلية للقياس وتشكل السلامة المالية عنصراً رئيساً في المفهوم الكلي للاستقرار المالي"(مناع ومولود،2014 ،223).

واستنتج (علي،2018 ،84) من مفهوم السلامة المالية الآتي:

1. ان مفهوم السلامة المالية يشمل سلامة النظام المالي والمصرفي من المخاطر النظامية وغير النظامية حتى يستطيع أداء دوره في الوساطة المالية، وان الادارة الجيدة للمخاطر وكفاءة نظم الضبط الداخلي والحوكمة تسهم بصورة مباشرة في سلامة النظام المالي والمصرفي.
2. ان مفهوم السلامة المالية يتداخل مع مفهوم الاستقرار المالي، إذ ان السلامة المالية تهدف إلى تحقيق استقرار النظام المالي والمصرفي وتحديد حالة الضعف التي يمكن ان تعتريه.

3. ان تحقيق السلامة المالية يتطلب وجود بيئة اقتصادية مستقرة فضلاً عن أهمية وجود المعايير الرقابية والتنظيمية وشبكة الامان المالي.

اذن السلامة المصرفية هي جملة التدابير والاجراءات الاحترازية أو التصحيحية المطبقة والتي تجعل مؤشرات المصارف في وضع احترازي قادر على التنبؤ المبكر بالأزمات، ووضع تصحيحي يمكنها من مواجهة هذه الأزمات(بوهريرة ومصيطفى،2017 ،109).

مما سبق يتضح بأن السلامة المالية هي التي تقوم بها جهات رقابية لمراقبة المخاطر في المصرف وتجنب الأزمات المصرفية والوقوف على سلامة مركزه المالي.

المطلب الثاني: أهمية السلامة المالية وسياساتها

من المفاهيم السابقة التي وردت للسلامة المالية اتضح لنا بأنها لها أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار للنظم المالية والمصرفية من خلال مراقبتها للمصارف والقدرة التي توفرها لهم لمواجهة الأزمات التي تعصف بهم فضلاً عن القدرة على ادارتها، وكلما تحقق هذا الاستقرار ساعد ذلك على ان يقوم النظام بإدارة وظائفه بصورة افضل، والشكل الآتي يوضح هذه الوظائف:

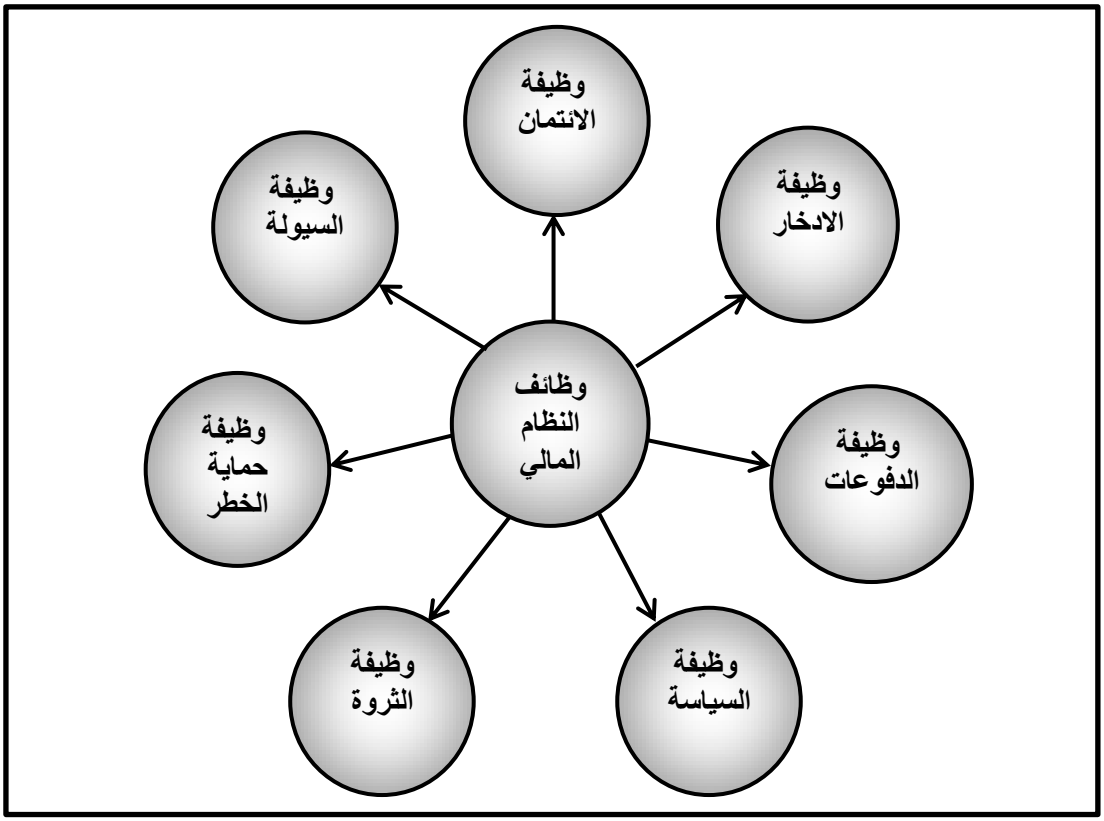

الشكل (5)

وظائف النظام المالي

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على

Rose, peters, Money and Capital Markets, MCGraw hill Inc. &th. Ed, United States of America, 2003, p 7.

واذا ما تحققت هذه الوظائف فالوضع يكون في احسن الاحوال فضلاً عن القدرة على مواجهة الأزمات، والفضل يرجع إلى تحقق السلامة المالية داخل هذا النظام.

لذا نال موضوع السلامة المالية في النظم المصرفية أهمية كبيرة في السنوات الاخيرة ولا سيما بعد الأزمات الكثيرة التي طالت النظم المالية بشكل عام والنظم المصرفية بشكل خاص التي تركت اثار كبيرة على النظم المالية والمصرفية، فسلامة النظام المالي والمصرفي يعد من الأمور المهمة، لان هذا القطاع يعد من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية، ويمثل القطاع المصرفي قلب النظام المالي خاصة في الاقتصاديات الناشئة والنامية، فالمصارف تضطلع بمعظم عمليات الاقراض والوساطة المالية وتوجيه الاستثمارات، وتعتمد سلامة النظام المصرفي وقوته على التحليل الجيد والكفوء للمخاطر بواسطة المصارف وحالة الاقتصاد الكلي ومدى التدخل الحكومي في القرارات المصرفية، ومدى استقلالية السلطات الرقابية وقدرتها على الحفاظ على نظام مصرفي سليم وقوي من خلال اجراءات الرقابة والاشراف الفعال، وذلك من خلال التأكد من مدى توافر مقومات استمرار المؤسسات المصرفية وتحديد الاجراءات التصحيحية اللازمة(صندوق النقد الدولي،2009 ،5)، ومن أجل تحقيق ذلك ينبغي ان تكون البنوك المركزية والسلطات الرقابية قادرة على التأكد من ان المصارف تقوم بالحفاظ على ملاءتها المالية، وذلك من خلال زيادة رؤوس اموالها واحتياطياتها وفقاً لمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، مع توفر القوانين والقواعد المصرفية التي تمكن من التحكم في المخاطر المصرفية وادارتها(عبد الحميد،2013 ،62-63).

وتنعكس نتائج أداء مؤسسات القطاع المصرفي على الإقتصاد الكلي وعلى ميزانيات الدول وسياساتها المالية بصورة مباشرة في حال عدم سلامة النظام المالي والمصرفي وحدوث فشل في النظام المصرفي ككل، وذلك لأنه يتوجب على الدولة في حالة حدوث الفشل المالي في بعض المؤسسات المصرفية أو كل النظام المصرفي العمل على تقديم الدعم المالي والفني من أجل انقاذ كل المصارف أو بعضها ودفع التعويضات اللازمة عن الودائع التي تم تأمينها وضمانها، كذلك فان آثار فشل النظام المصرفي تمتد لتؤثر في الموارد المالية للدولة بطريقة غير مباشرة، وذلك بسبب تدهور الاقتصاد وتراجع معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي بسبب ضعف السلامة المصرفية وضعف قدرة النظام المصرفي على الوساطة المالية واستقطاب وتحريك المدخرات المحلية والخارجية إلى القطاعات الانتاجية فينعكس أثر ذلك سلباً على أداء الاقتصاد الكلي ومن ثم على الموارد المالية للدولة(علي،2018 ،86)، مما سبق يتضح أهمية السلامة المالية للنظام المالي والمصرفي على أداء هذ المؤسسات وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، والعكس

في حالة عدم سلامة القطاع المالي والمصرفي سيترك آثاراً كبيرة على أداء هذ المؤسسات وعلى مستوى الاقتصاد الكلي.

لذا فالنظم المالية السليمة تعد أساساً وجوهراً لدعم النمو الاقتصادي لأية دولة هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن للنظام المالي مشاكل يمكن ان تعمل على التقليل من فاعلية السياسة النقدية، لهذا فان تأسيس وايجاد نظام مالي اكثر استقراراً الذي يمكن من خلاله تجنب الأزمات المالية يعد الهدف المهم للبنوك المركزية في الدول المتقدمة والنامية، لذا تسعى المصارف المركزية إلى صيانة سلامة واستقرار نظمها المالية، ويرجع ذلك إلى ثلاثة أسباب أساسية وهي(الامام،2010 ،11-12):

1. للمؤسسات المالية وتحديداً المصارف أدواراً مهمة تؤديها كمؤسسات وسيطة، وتتعرض هذه المصارف إلى مستويات عالية من المخاطرة في عملياتها، فهي بهذا تشكل عامل عدم استقرار محتمل مهم للنظام المالي.
2. كل الأزمات المالية لها آثار فاجعة على الاقتصاد مثل تدني النمو الاقتصادي والدخل وهذه الاحداث تخلق تأثيرات سلبية على الحياة السياسية والاجتماعية لو فشلت سرعة القياس في تحديد الازمة بشكل سريع وفاعل.
3. يولد عدم الاستقرار المالي كلف مالية كبيرة عند محاولة تخفيفه أو تعديله.

لذا فالسلامة المالية مهمة، وتتمثل هذه الأهمية في الآتي(طلفاح،2005 ،3)(بوهريرة ومصيطفى،2017 ،109):

1. تسمح بأن يكون تقييم القطاع المالي والمصرفي مبنياً على مقاييس كمية وموضوعية.
2. تساعد على تكريس مبدأ الشفافية والافصاح واتاحة كافة المعلومات لزبائن السوق والجمهور.
3. تسمح بمقارنة الاوضاع (من خلال المؤشرات) عبر النظم المصرفية للدول المختلفة.
4. تعمل على كشف مخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية والعمل على التقليل من حدتها.
5. تعمل كمؤشرات انذار مبكر عن الأزمات والصدمات المصرفية.

ولكي تتحقق السلامة المالية يجب ان تبنى على ركائز سليمة، وعدّ (Santoso) بأن السلامة المالية تبنى على خمس ركائز أساسية (Santoso,2007,5)، والشكل الآتي يوضح هذه الركائز:

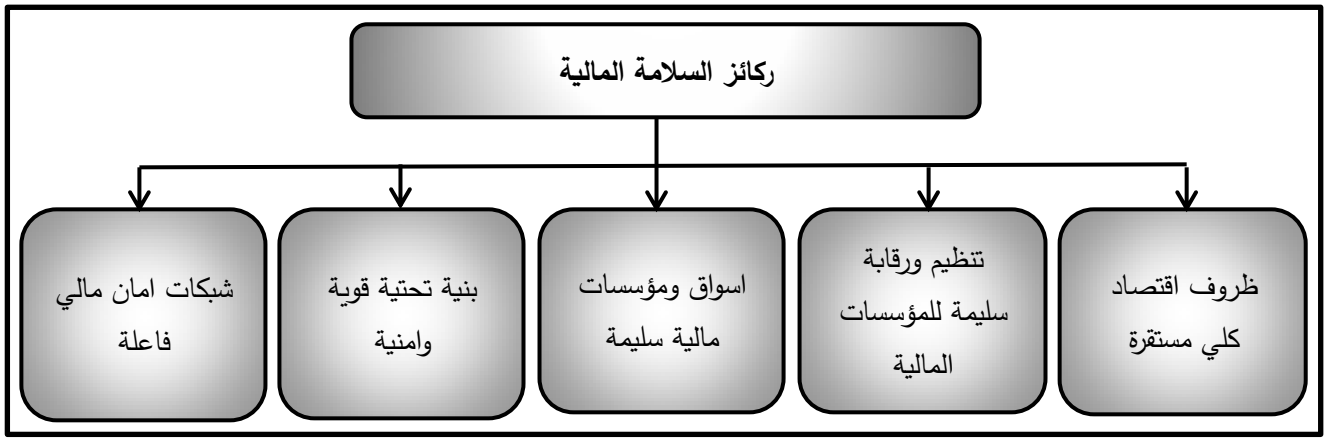

الشكل (6)

ركائز السلامة المالية

Source: Santoso, wimboh, Effective financial system stability framework, seacen centre, Malaysia, 2007, p5.

وللمحافظة على السلامة المالية وتحقيقها للدول المختلفة يستوجب الأمر القيام في تبني سياسة مالية تتمثل في شقين(الامام،2010 ،12-13):

الشق الأول: الوقائي والذي يتوجه نحو الحيلولة دون وقوع الأزمات والمشاكل في النظام المالي، وتؤكد الاجراءات الوقائية على ضرورة استمرار الرقابة والاشراف على المصارف والمؤسسات المالية بصورة منتظمة وذلك بهدف تحقيق سرعة التشخيص (الإنذار المبكر) لنقاط الضعف في أي جزء من النظام المالي.

الشق الثاني: العلاجي في طبيعته والذي يسعى إلى احتواء الأزمة وتطويقها في أسرع وقت ممكن ومنع انتشار العدوى فيها.

المبحث الثاني

مؤشرات السلامة المالية

بعد ما تم تناول نشأة ومفهوم السلامة المالية وأهميتها وسياساتها في المبحث الأول من هذا الفصل، جاء هذا المبحث الثاني لاستكمال الجوانب المتعلقة بالسلامة المالية عن طريق عرض لنشأة مؤشرات السلامة المالية ومفهومها مع تناول أهمية هذه المؤشرات، وإعطاء صورة عن المؤشرات الخاصة بالسلامة المالية، وتوضيح كل ذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: نشأة مؤشرات السلامة المالية ومفهومها وأهميتها

كشفت الأزمة الآسيوية في 1997 – 1998 عن وجود ثغرات كبيرة في توافر بيانات إحصائية عن القطاع المالي والقطاع الخارجي مما جعل السلطات الاقتصادية الوطنية والدولية تقف مكتوفة الأيدي لعدم توافر المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، لذا فان صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund) والذي يرمز له بـ (IMF) استجاب بمبادرات احصائية عديدة أثمرت عن ظهور مشروع مؤشرات السلامة المالية (Financial Soundness Indicators) والذي يرمز له بـ (FSI) الذي يوفر مجموعة من البيانات والأدوات لمراقبة المخاطر والتقلبات في النظام المالي المحلي، وبدأ (IMF) بمشروع (FSI) في عام 1999 من خلال عقد اجتماع كبير مع مجموعة من الخبراء والمسؤولين من عدة دول ومنظمات دولية واقليمية، وكذلك القائمين على وضع المعايير، إذ تم التأكيد على الحاجة لوجود بيانات تفصيلية عن القطاع المالي فضلاً عن تحديد المؤشرات المهمة التي ينبغي جمعها، واستمر العمل على مشروع (FSI) إلى ان تم نشر دليل مختص بتجميع مؤشرات السلامة المالية في عام 2006، والذي قدم ارشادات حول التعريفات والمفاهيم والمصادر والتقنيات اللازمة لتجميع ونشر مؤشرات السلامة المالية متسقة داخلياً وقابلة للمقارنة عبر الدول وهو ما يوفر معلومات حول السلامة المالية للنظام المالي العالمي، وبقى العمل مستمراً على تطوير آليات جمع بيانات السلامة المالية لغاية الآن، إذ نشر (IMF) في عام 2019 دليل تجميع مؤشرات السلامة المالية كمسودة أولية اضاف فيها (IMF) مؤشرات جديدة كما وطور آلية احتساب المؤشرات السابقة وذلك لأجل زيادة قابلية المقارنة والاتساق في بيانات القطاع المالي عبر الدول(حسين،2019 ،1).

وتعمل (133) دولة على جمع بيانات السلامة المالية من أصل (189) دولة عضو في صندوق النقد الدولي، كما في الجدول (5)، وعلى الرغم من اتساع نطاق احتساب (FSI) بين الدول الا ان مؤشرات السلامة المالية لا يتم احتسابها بشكل كامل ولا سيما تلك المؤشرات التي تتطلب إجراء مسوحات خاصة، حيث نجد أن الدول التي تجمع المؤشرات المتعلقة بقطاع

الشركات وقطاع الأسر قليلة جداً، وكذلك فان مؤشر أسعار العقارات الذي يتمتع بأهمية كبيرة في تقييم السلامة المالية للقطاع المصرفي يتم احتسابه بشكل ضيق(حسين،2019 ،1-2).

الجدول (5)

عدد الدول التي جمعت مؤشرات السلامة المالية كما منشور في (IMF) ولغاية (Oct - 2019)

الرمز	اسم المؤشر	عدد الدول
	جهات تلقي الودائع: المجموعة الأساسية	
I001	رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	133
I002	رأس المال الأساسي التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	133
I003	القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات كنسبة من رأس المال	132
I004	القروض المتعثرة كنسبة إلى اجمالي القروض	132
I005	التوزيع القطاعي للقروض إلى اجمالي القروض	125
I006	العائد على الأصول	133
I007	العائد على رأس المال	133
I008	نسبة هامش الفائدة إلى اجمالي الدخل	133
I009	المصروفات بخلاف الفائدة إلى اجمالي الدخل	133
I010	الأصول السائلة إلى اجمالي الأصول (نسبة سيولة الأصول)	132
I011	الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الاجل	130
I012	المركز الصافي المفتوح بالعملات الأجنبية إلى رأس المال	111
	جهات تلقي الودائع: المجموعة المساندة	
I013	نسبة رأس المال إلى الأصول	128
I014	الانكشافات الكبيرة إلى رأس المال	89
I015	التوزيع الجغرافي للقروض إلى اجمالي القروض	50
I016	مركز الأصول الإجمالي في المشتقات المالية إلى رأس المال	81
I017	مركز الخصوم الإجمالي في المشتقات المالية إلى رأس المال	81
I018	دخل التداول إلى اجمالي الدخل	111
I019	مصروفات العاملين إلى المصروفات بخلاف الفائدة	122
I020	الفرق بين سعر الفائدة المرجعي على القروض وعلى الودائع	68
I021	الفرق بين أسعار الفائدة العليا والدنيا فيما بين البنوك	40
I022	ودائع العملاء إلى اجمالي القروض (بخلاف ما بين البنوك)	120

I023	القروض المقومة بالعملة الأجنبية إلى اجمالي القروض	110
I024	الخصوم المقومة بالعملة الأجنبية إلى اجمالي الخصوم	109
I025	المركز المفتوح الصافي في حصص الملكية إلى رأس المال	53
	الشركات المالية الأُخرى	
I026	أصول الشركات المالية الأُخرى إلى اجمالي الأصول في النظام المالي	52
I027	أصول الشركات المالية الأُخرى إلى الناتج المحلي الاجمالي	56
	الشركات غير المالية	
I028	اجمالي الدين إلى رأس المال	29
I029	العائد على رأس المال	27
I030	الإيرادات إلى مصروفات الفائدة واصل الدين	15
I031	الانكشاف الصافي لمخاطر العملة الأجنبية إلى رأس المال	6
I032	عدد إجراءات الإفلاس التي شرع باتخاذها	19
	الاسر المعيشية	
I033	قروض الاسر إلى الناتج المحلي الإجمالي	45
I034	مدفوعات خدمة الدين واصل الدين المستحقة على قطاع الاسر إلى الدخل	21
	سيولة السوق	
I035	متوسط الفرق بين سعري الشراء والبيع في سوق الأوراق المالية	16
I036	متوسط التعامل اليومي في سوق الأوراق المالية	22
	أسواق العقارات	
I037	أسعار العقارات السكنية	44
I038	أسعار العقارات التجارية	18
I039	القروض العقارية السكنية إلى اجمالي القروض	85
I040	القروض العقارية التجارية إلى اجمالي القروض	76

المصدر:

1. حسين، حسين خالد، مؤشرات السلامة المالية في العراق للمدة 2015Q2 – 2019Q2، دائرة الاحصاء والابحاث، البنك المركزي العراقي، العراق، 2019، ص 2.
2. Sundararajan, V. & Enoch, Charles & José, Armida San & Hilbers, Paul & Krueger, Russell & Moretti, Marina & Slack, Graham, 2002, Financial Soundness Indicators: Analytical Aspects and Country Practices, International Monetary Fund, Washington DC, 2002, p 3.
3. Jose, Armida San & Georgiou, Andreas, Financial soundness indicators (FSIs): framework and implementation, https://www.bis.org/ifc/publ/ifcb31v.pdf, 2008, p 279.

ومن الجدول (5)، نجد بأن تقييم السلامة المالية للقطاع المالي يتطلب الحصول على (40) مؤشر موزعة على خمسة قطاعات، والشكل الآتي يوضح هذه القطاعات:

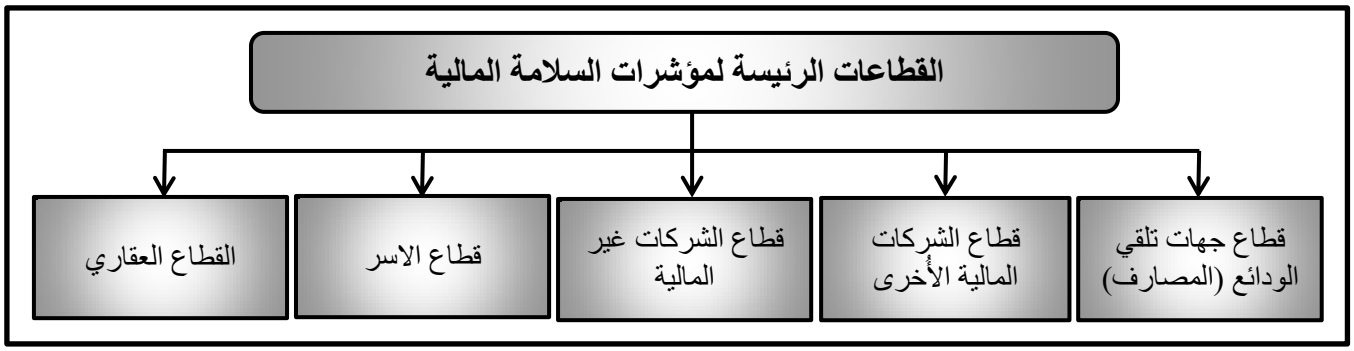

الشكل (7)

القطاعات الرئيسة لمؤشرات السلامة المالية

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة

والآتي شرح لهذه القطاعات(حسين،2019 ،4-5):

قطاع جهات تلقي الودائع (المصارف): تتشابه بيانات (FSI) المختصة بجهات تلقي الودائع بمعايير (CAMELS) وهي كفاية رأس المال (C)، جودة الأصول (A)، جودة الإدارة (M)، الربحية (E)، السيولة (L)، الحساسية لمخاطر السوق (S)، المطبقة من قبل الجهات الإشرافية بشكل فردي على المصارف، الا ان مؤشرات السلامة المالية لا تقوم باحتساب بيانات عن كفاءة الادارة، لذلك يمكن ان نطلق عليها معايير (CAELS)، فضلاً عن ان (FSI) يتم تجميعها على أساس كلي فهي تشمل جميع جهات تلقي الودائع في الدولة، ويتم تقسيم المؤشرات (FSI) الخاصة بالمصارف إلى مؤشرات رئيسة ومؤشرات مساندة.

قطاع الشركات المالية الأُخرى: تساعد (FSI) في قطاع الشركات المالية الأُخرى على مراقبة المخاطر المحتملة الناشئة عن هذا القطاع، حيث تقدم هذه المؤشرات معلومات عن حجم قطاع الشركات المالية الأُخرى (اصول الشركات المالية الأُخرى إلى اجمالي اصول النظام المالي) وذلك لمعرفة اهميتها النظامية وبالتالي معرفة مقدار الضرر الذي قد يتعرض له القطاع المالي في حالة تعرض قطاع الشركات المالية الأُخرى للصدمات، ويوفر مؤشر اجمالي اصول الشركات المالية الأُخرى إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي معلومات عن أهمية هذا القطاع، وعلى الرغم من أن المصارف غالباً ما تكون هي المسيطرة على القطاع المالي في البلدان النامية والناشئة، الا ان مؤشرات الـ (FSI) التي تخص الشركات المالية الأُخرى تقدم دليلاً عملياً وسريعاً حول هذه النتيجة، لذا فانه من غير المرجح ان تعرض هذه

الشركات القطاع المالي إلى مخاطر نظامية مما يجعل تركيز تحليل الاستقرار المالي ينصب على نوع القطاع المصرفي.

قطاع الشركات غير المالية: تعتمد المحافظ الائتمانية للمصارف على الملاءة المالية والربحية لقطاع الشركات غير المالية، لذا من المهم مراقبة الوضع المالي للشركات غير المالية، ويمثل ارتفاع نسب الرافعة المالية (اجمالي الدين إلى حقوق الملكية) مؤشراً سلبياً يزيد من خطر اصابة قطاع الشركات بالصدمات، فضلاً عن ان انخفاض ربحية الشركات (العائد على حقوق الملكية) يقلل من قوتها وقدرتها على تسديد التزاماتها مما يعد مؤشراً على الضائقة المالية، فضلاً عن ان قياس التدفق النقدي (الأرباح إلى الفوائد والمصروفات الرئيسة) يزيد من قدرة المحللين على مراقبة السلامة المالية للقطاع المالي، حيث ان السيولة العالية للشركات تزيد من قدرتها على تنفيذ أعمالها دون التطرق للخسائر ومن ثم زيادة قدرتها على تسديد التزاماتها تجاه المصارف، وأخيراً يزيد تعرض الشركات لمخاطر اسعار الصرف من احتمالية خسائرها ومن ثم التأثير على جودة الأصول المصرفية.

قطاع الاسر: ان القطاع المصرفي يتعرض لمخاطر التغيرات في قطاع الأسر عن طريق حجم القطاع وانماط استهلاكه، ويركز معظم التحليل على مدى قدرة قطاع الأسر على تسديد التزاماته المالية تجاه المصارف، ويشكل قطاع الشركات وقطاع الأسر النسبة الاكبر من اجمالي مقترضي القطاع المصرفي، لذا فان توافر بيانات الـ (FSI) عن القطاعين يساعد في معرفة الوضع المالي وتحيد نقاط الضعف في القاعدة الاكبر لزبائن المصارف، لذلك فان مؤشرات الـ (FSI) الاضافية تركز على درجة الرافعة المالية ونسبة المديونية للقطاعين ومن ثم مقدرتهم على تسديد التزاماتهم للقطاع المصرفي، حيث أن نسب الدين المرتفعة في القطاعين لها تأثير سلبي قوي في الاستهلاك والاستثمار، وتواجه الدول التي تمتاز بوجود كبير للقطاع غير الرسمي مشكلة في الحصول على بيانات ذات معنى عن الميزانية العمومية للأسر والشركات مما يجعل من الصعب وجود نظام للإنذار المبكر يمكن الاعتماد علية.

القطاع العقاري: اثبتت العديد من التجارب الدولية بأن الزيادات السريعة في أسعار العقارات غالباً ما يتبعها تباطؤ جاد في النمو الاقتصادي مما يكون له تأثير سلبي على سلامة القطاع المصرفي وذلك بسبب التأثير على جودة الائتمان وقيمة القروض المضمونة بالعقارات، لذلك يركز تحليل مؤشرات السلامة المالية على المستوى العام لأسعار العقارات ومدى انكشاف المصارف لأسواق العقار، وبذلك يمكن ان تقدم مؤشرات السلامة المالية الخاصة بأسواق العقارات نظرة استشرافية حول نقاط الضعف في القطاع المالي، إذ يدل تركز الائتمان في قطاع معين إلى احتمالية وجود خلل، ولكن البيانات عن تعرض القطاع المصرفي إلى التغيرات في قطاع العقارات قد لا توضح مواطن الخلل بوضوح الا ان مؤشر

أسعار العقارات قد توضح مواطن الخلل من خلال تحديد مواعد الفقاعات في قطاع اسعار العقارات، ويجب ان نشير إلى ان توفر بيانات عن أسعار العقارات يعد مشكلة في أغلب الدول.

لذا تعد مؤشرات السلامة المالية من أبرز الأدوات المستخدمة في تحليل السلامة الكلية وتقييم اوضاع الاستقرار المالي، وتتضمن هذه المؤشرات وفقاً لمنهجية صندوق النقد الدولي مجموعتين رئيسيتين: المجموعة الأولى أو مجموعة المؤشرات الأساسية، والمجموعة الثانية أو مجموعة المؤشرات المشجعة أو المساعدة كما وتنقسم مؤشرات السلامة المالية بشكل عام إلى أربع مجموعات فرعية من المؤشرات، تضم: مؤشرات كفاية رأس المال، ومؤشرات جودة الموجودات، ومؤشرات السيولة، ومؤشرات العائد والربحية، ويعكس تحليل التطورات في هذه المؤشرات مدى سلامة ومتانة القطاع المصرفي خلال مدة التحليل، والتنبؤ ببعض المخاطر المحتملة، واتخاذ التدابير المناسبة(سلطة النقد الفلسطينية،2015 ،71).

والشكل الآتي يوضح مجاميع مؤشرات السلامة المالية:

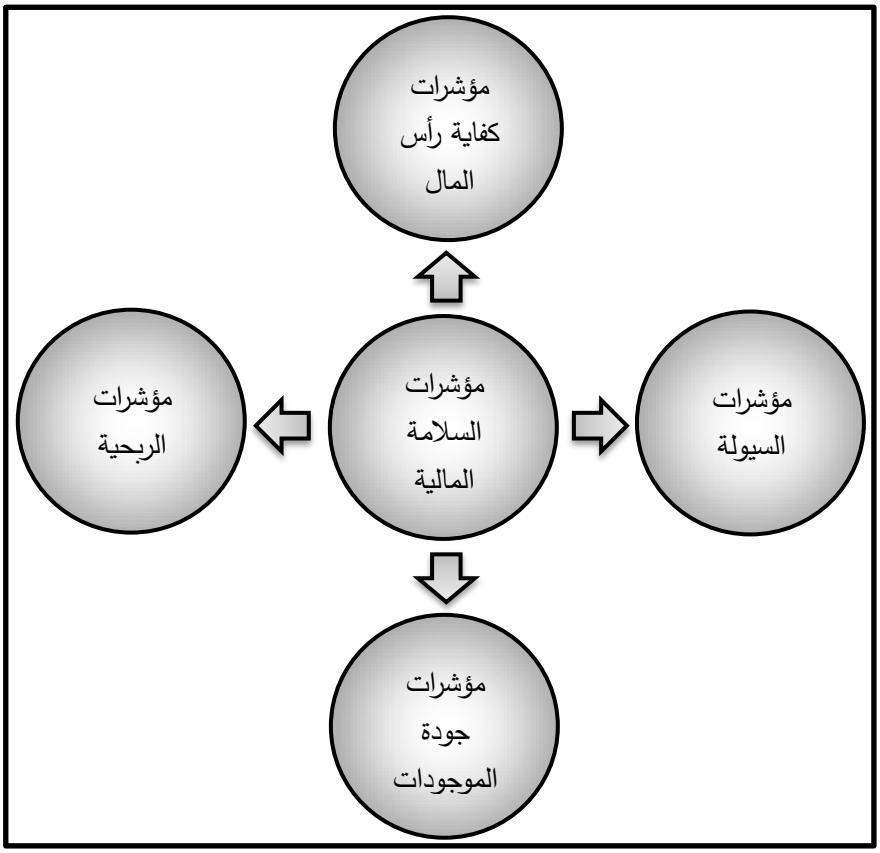

الشكل (8)
مؤشرات السلامة المصرفية

المصدر: يوسف، رواء احمد، علاقة المخاطر الائتمانية مع مؤشرات السلامة المالية للمصارف دراسة تطبيقية في المصرف الاردني الكويتي للمدة من 2010 – 2016، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 45، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2019، ص 291.

ومنذ نشأة وظهور مؤشرات السلامة المالية تم تعريفها بأنها "نسب جديدة نسبياً من الاحصاءات الاقتصادية التي تعكس مزيجاً من التأثيرات وهي مستمدة من اطر قياس تحليل السلامة الكلية والتي تم وضعها لرصد الشركات المالية كما انها مستمدة من اطر قياس الاقتصاد الكلي التي تم وضعها لرصد النشاط الكلي في الاقتصاد كما انها تتضن مناقشة للتمييز بين مجموعة أساسية للبيانات التي تكون متاحة بشكل عام ووجدت لتكون وثيقة الصلة لأغراض تحليلية في جميع الدول تقريباً ومجموعة مساندة أو مجندة للبيانات التي لا تتوفر بسهولة مع اهميتها ويمكن ان تختلف باختلاف الدول"(Bunn&Victoria,2003,20) (الشكرجي والشرابي، 2017 ،210).

ووفق صندوق النقد الدولي عرفت مؤشرات السلامة المالية بأنها "دليل للإنذار ومؤشرات لتحليل وتقييم ومتابعة متانة وهشاشة النظام المصرفي من أجل دعم الاستقرار وتحديد المخاطر التي قد تنجر عنها في اسوء الاحوال فشلاً للقطاع المصرفي"(بوهريرة ومصيطفى،2017، 108).

كما وتعرف مؤشرات السلامة المالية بأنها هي "مؤشرات تدل على مدى صلابة واستقرار النظام المصرفي والمالي، وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المصرفي للتأثر بالأزمات والصدمات الخارجية أو الداخلية والاقتصادية عموماً، وهي تعمل كأداة إنذار مبكر في حالة تعرض الجهاز المصرفي للخطر"(طلفاح،2005 ،2)(بوهريرة ومصيطفى،2017 ،109).

وتعرف مؤشرات السلامة المالية بأنها "اجراء اختبارات التحمل للمؤسسات الفردية ورصد توزيع نتائج اختبارات التحمل أو الاجهاد فضلاً عن دراسة المحددة لمؤشرات السلامة المالية والتنبؤ بمستقبلها"(Daly&Akhter,2009,301)، كما وتعرف مؤشرات السلامة المالية بأنها "مراقبة صحة وسلامة المؤسسات المالية والأسواق ونظرائهم من الشركات والأفراد" (Sundararjan&et.al,2002,2)، واتفق مع هذا كل من(Bergh&Edwards,2013,6) (Albulescu,2014,203).

كما وتناول عدد من الباحثين ومنهم (Geršl) و(Heřmánek) مؤشرات السلامة المالية على انها "مؤشرات الصحة المالية وسلامة المؤسسات المالية والمصرفية فضلاً عن الشركات وهي المؤشرات التي تلعب دوراً مهماً في تقييم الاستقرار المالي وتحسب هذه المؤشرات وتنشر للاستخدام في مراقبة السلامة الكلية عن طريق تقييم ورصد نقاط القوة ونقاط الضعف للنظم المالية"(Geršl&Heřmánek,2006,22).

وتوفر مؤشرات السلامة المالية نظره ثاقبة على سلامة وصحة المؤسسات المالية في الدولة، وكذلك قطاع الشركات والاسر، فضلاً عن أنها تدعم تحليل الاستقرار المالي

والاقتصادي، وتقدم مؤشرات السلامة المالية مجموعة رئيسة من المعلومات حول المؤسسات المالية، والاسواق التي تعمل فيها هذه المؤسسات، كما وتعد مؤشرات السلامة المالية مجموعة حديثة نسبياً من الاحصاءات النقدية والتي تم اعتمادها من قبل صندوق النقد الدولي (IMF) وبالتنسيق مع المنظمات الدولية والدول الاعضاء(حسين،2019 ،4).

كما وتساعد مؤشرات السلامة المالية على مراقبة سلامة المؤسسات المالية في الكشف عن أي تراكم محتمل للمخاطر النظامية التي يمكن أن تؤدي إلى أزمة، ولهذا الغرض تم تطوير مؤشرات السلامة المالية وفقًا للمبادئ التوجيهية المحددة الواردة في دليل تجميع مؤشرات السلامة المالية لصندوق النقد الدولي وتعديله لعام 2009، ويمكن لمؤشرات السلامة المالية أيضاً تقديم مجموعة إضافية من المؤشرات التي يمكن للمستثمرين استخدامها لتقييم حالة مناخ الاستثمار قبل الالتزام باستراتيجيات وقرارات الاستثمار (Zapodeanu&Cociuba,2010,365)(Asian Development Bank,2015,1)، كما وتلعب مؤشرات السلامة المالية دوراً حاسماً في تقييمات الاستقرار المالي (International Bank for Reconstruction and Development,2005,22).

والغرض الأساسي من تجميع مؤشرات السلامة المالية والذي يسمى دليل تجميع مؤشرات السلامة المالية هو توفير المعلومات والمشورة حول المفاهيم والتعاريف وكذلك حول مصادر البيانات والتقنيات، كما ويحدد هذا الدليل أنواع المؤسسات المالية ويحدد القواعد المحاسبية التفصيلية، مثل وقت الاعتراف بالمراكز والتدفقات، وتقييم الأدوات، وتقديم المشورة المفاهيمية حول البنود الفردية في حسابات الإيرادات والمصروفات والميزانية العمومية(International Monetary Fund,2019,3)، كما ويركز على مؤشرات السلامة المالية الخاص بقطاعات التأمين، أي تحديد المؤشرات الأكثر صلة حول السلامة المالية وسلامة شركات التأمين (Das& et.al,2003,23).

وتتمثل الأهداف الأساسي لمؤشرات السلامة المالية في(الامام،12،2010-13):

1. الإسهام في زيادة شفافية النظم المالية الدولية.
2. الحصول على صورة أكثر وضوحاً لنقاط قوة وضعف هذه النظم.

المطلب الثاني: تقسيمات مؤشرات السلامة المالية

تعكس المؤشرات الاحترازية الكلية (Macroprudential Indicators) طبيعة القطاع المالي والمصرفي ومدى استقراره وتأثيره بالأزمات المالية والاقتصادية، حيث تعمل كأداة للإنذار المبكر عند تعرض القطاعات المالية والمصرفية للدول لأي خطر قد يواجهها، فضلاً عن ذلك تعتبر المؤشرات الاحترازية الكلية من المعايير التي تسمح بمقارنة الاوضاع في الدول للكشف

عن الأزمات المالية والحد منها، بسبب كونها اداة فعالة لقياس سلامة القطاع المصرفي بوصفها مبنية على أسس موضوعية بمنهجية شفافة، حيث يمكن الافصاح عنها واتاحتها لمتخذي القرار ولجميع المهتمين، تتضمن المؤشرات الاحترازية الكلية البنود الآتية (صندوق النقد العربي،2017، 3):

1. المؤشرات الاحترازية الجزئية المجمعة (Aggregated Microprudential Indicators) لتقييم سلامة القطاع المالي.
2. مؤشرات الاقتصاد الكلي (Macroeconomic Indicators) المرتبطة مباشرة بمؤشرات القطاع المالي.

واتفق مع هذا التقسيم لبنود المؤشرات الاحترازية الكلية كل من (Sundararajan&et.al, 2002,1)(Jose&Georgiou,2008,277)، والشكل الآتي يوضح لنا تقسيمات المؤشرات الاحترازية الكلية مع تفرعاتها:

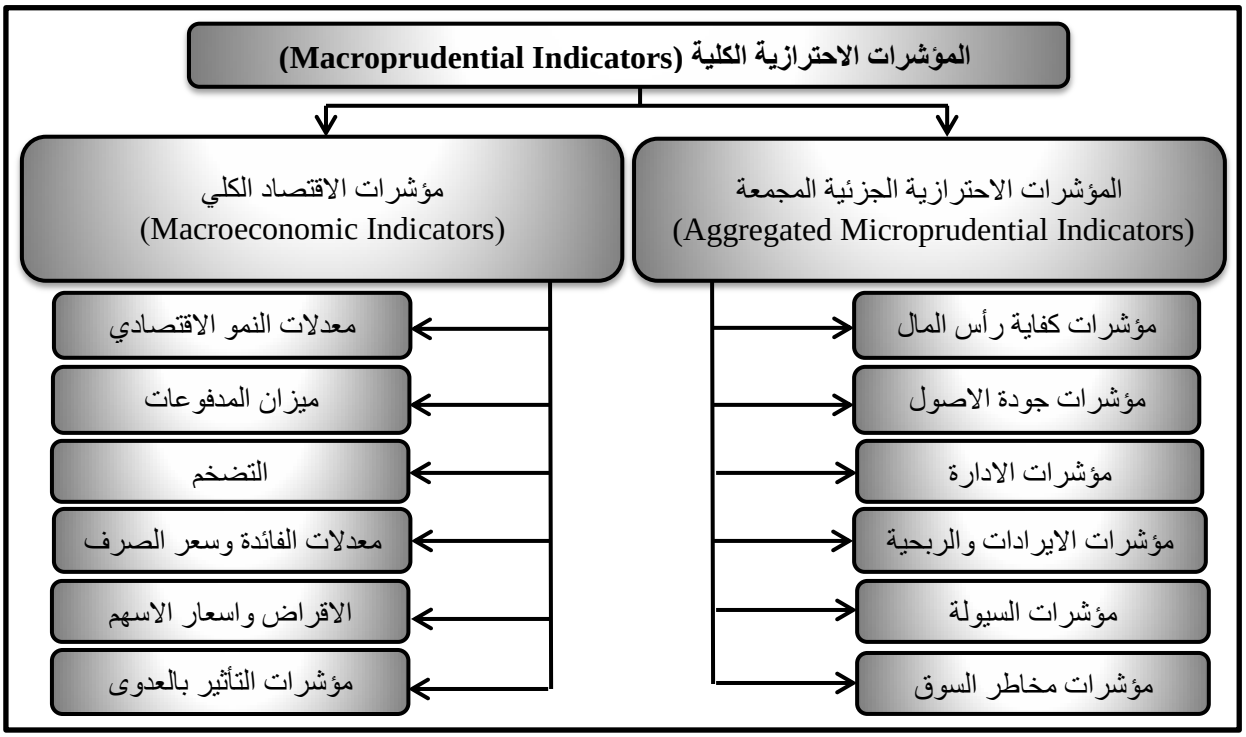

الشكل (9)

المؤشرات الاحترازية الكلية

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2017، ص ص 4 – 7.

وتعتمد المؤشرات الاحترازية الجزئية على مجموعة من المؤشرات التي يطلق عليها مؤشرات السلامة المالية المبنية على اسس موضوعية، بهدف تحليل الوضع العام للمؤسسات المالية في الدول، حيث تشير إلى ما يسمى باطار نظام التقييم المصرفي (CAMELS) (صندوق النقد العربي،2017 ،4-5).

والشكل الآتي يوضح هيكل المؤشرات الاحترازية الجزئية:

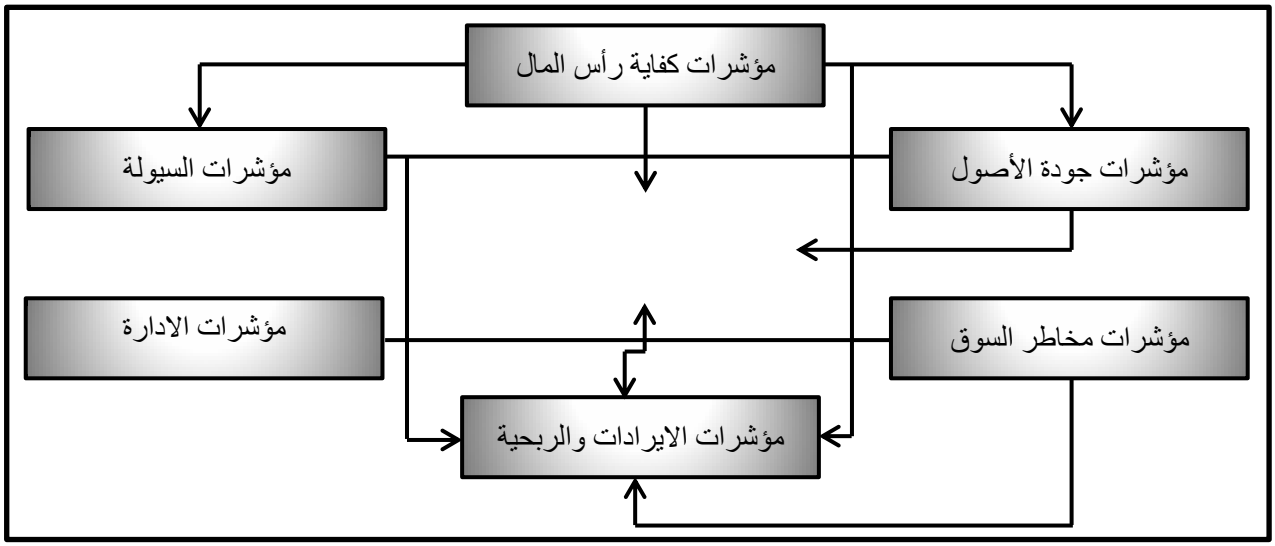

الشكل (10)

هيكل المؤشرات الاحترازية الجزئية

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2017، ص 5.

بعد هذا الاستعراض الوافي لدور البنك المركزي في تعزيز السلامة المالية، وما يحققه هذا الدور من أهمية تتمثل في الرقابة على المصارف من أجل التأكد من سلامة وصحة الوضع المالي لدى المصارف وقدرة المصارف على مواجهة الصدمات والأزمات المالية، وكان من ضمن اجراءات الرقابة التي اعتمدتها البنوك المركزية هي نظام التقييم (CAMEL)، وتعد مؤشرات السلامة المالية هي مؤشرات نظام التقييم (CAMEL) نفسها ما عدا مؤشر جودة الادارة، ومن تطبيق هذه المؤشرات نرى قدرات المصارف في مواجهة الصدمات والأزمات المالية التي تتعرض لها حالياً وفي المستقبل، وهذا كان هو الجانب النظري من الدراسة، ولكي تعمق الصورة اكثر سيتم ربط هذا الجانب النظري بجانب تحليلي وذلك عن طريق تطبيق هذه المؤشرات، أي مؤشرات السلامة المالية على الجهاز المصرفي العراقي، وهو ما سيتم توضيحه بالفصل الرابع من هذه الدراسة.

الفصل الرابع

الجانب الوصفي والتحليلي للدراسة ومناقشة النتائج

أعطى الفصل الأول صورة واضحة عن منهجية الدراسة فضلاً عن الدراسات السابقة التي كانت من الأمور التمهيدية الأساسية التي ينبغي أن تتضمنها الدراسة، فضلاً عن الفصلين الثاني والثالث اللذين تناولا عرضاً توضيحياً للجوانب النظرية الخاصة بنشأة البنوك المركزية وتطورها وبداياتها الأولى، مع عرض أبرز وظائفها وخصائصها وأهدافها، فضلاً عن اعطاء صورة واضحة عن الدور التنظيمي والرقابي للبنك المركزي، مع تناول السلامة المالية من حيث نشأتها ومفهومها واهميتها ومؤشراتها ودورها في تحقيق سلامة ورقابة المصارف، وتناول كل ما سبق يعدّ بحق جزءاً مهماً من الدراسة، واستكمالاً لما سبق يأتي هذا الفصل الرابع لعرض الإطار الوصفي والتحليلي للدراسة عن طريق إعطاء فكرة عامة عن عينة الدراسة المتمثلة بالجهاز المصرفي العراقي، فضلاً عن توصيف متغيرات الدراسة فضلاً عن عرض أدوات الدراسة وتحليل ومناقشة النتائج، وهذا ما سيتم تناوله في مباحث هذا الفصل، وكما يأتي:

المبحث الأول: الاطار الوصفي للدراسة

المبحث الثاني: عرض أدوات الدراسة وتحليل ومناقشة النتائج

المبحث الأول

الإطار الوصفي للدراسة

جاء هذا المبحث من أجل استكمال الصورة الخاصة بوصف عينة الدراسة مع وصف وعرض لمتغيرات الدراسة، وكل هذا سيتم تناوله من خلال المطاليب الآتية الخاصة بهذا المبحث.

المطلب الأول: وصف عينة الدراسة

شهد العراق كغيره من الدول أوضاعاً صعبة ولا سيما فيما يتعلق بالجهاز المصرفي العراقي، الذي كان في حاجة ماسة إلى نظام للتقييم المصرفي اسوة بالدول، وشهدت المرحلة التي تلت سنة 2003 تطورات مهمة في النظام المصرفي نتيجة التغيرات الكبيرة التي سادت الدولة فكان لابد من مواكبة التطور وحاجة البنك المركزي العراقي إلى تبني أهم المعايير الرقابية المتعارف عليها اقليمياً ودولياً وهو نظام (CAMELS) لتحقيق السلامة المصرفية وبدأ تطبيقه من سنة 2007، واستثنى من مؤشرات النظام (CAMELS) مؤشر الحساسية لمخاطر السوق وتعامل مع المؤشرات الأُخرى لتصبح خمسة بنود(CAMEL)(تاج الدين،2020 ،428).

ويعود سبب استثناء البنك المركزي لحساسية مخاطر السوق لكون أغلب المصارف الخاصة لا تحتوي على قاعدة من المعلومات والبيانات لتتمكن من قياس تلك المخاطر وتصنيف المصارف على ضوئها، وقد اعتمد البنك المركزي العراقي على تطبيق نظام (CAMEL) من خلال قسم التفتيش الميداني وقسم التدقيق المكتبي باعتماد درجات التصنيف من الأول إلى الخامس فالأول يعطي درجة ممتاز والثاني جيد جداً والثالث جيد والرابع حدي واخيراً الخامس ضعيف(الخاقاني،2018، 39).

اذن بدأ التطبيق الفعلي لنظام (CAMEL) داخل الجهاز المصرفي العراقي وبدأ فعلاً التصنيف للمصارف العراقية على أساس هذا النظام وكان ذلك بتوجه ومراقبة من قبل البنك المركزي العراقي، وكان لتطبيق هذا النظام أثر ايجابي على السلامة المالية داخل الجهاز المصرفي العراقي، وهذا الأثر ظهر فعلياً وواضحاً على مؤشرات السلامة المالية للجهاز المصرفي العراقي، إذ تمثل مؤشرات السلامة المالية جزء مهماً من مؤشرات نظام التقييم (CAMEL)، فهي تمثل جميع مؤشرات النظام ما عدا مؤشر جودة الادارة، لذا فتطبيق نظام (CAMEL) من قبل البنك المركزي العراقي ساعد على تعزيز السلامة المالية للجهاز المصرفي العراقي ككل.

ومن أجل توضيح الأثر الذي تركه تطبيق نظام (CAMEL) على سلامة الجهاز المصرفي العراقي كان لابد من تناول هذا الجهاز من حيث تطبيق مؤشرات السلامة المالية وهل فعلاً تأثرت مؤشرات السلامة المالية نتيجة تطبيق البنك المركزي العراقي نظام (CAMEL) على المصارف العراقية.

ويتكون هيكل الجهاز المصرفي العراقي من المصارف الحكومية والمصارف الأهلية والمصارف الإسلامية والمصارف الاجنبية، وتشمل المصارف الحكومية كل من (مصرف الرافدين، مصرف الرشيد، المصرف الصناعي، المصرف الزراعي، المصرف العقاري، العراقي للتجارة، مصرف النهرين الإسلامي)، والمصارف الاهلية تضم (مصرف بغداد، التجاري العراقي، الشرق الاوسط، الاستثمار العراقي، المتحد للاستثمار، دار السلام، الموصل للتنمية، بابل، البصرة الدولي، الاهلي العراقي، الائتمان العراقي، الاقتصاد للاستثمار، سومر التجاري، الخليج التجاري، الوركاء للاستثمار والتمويل، الشمال، الاتحاد العراقي، آشور الدولي للاستثمار، المنصور للاستثمار، عبر العراق، الاقليم التجاري للاستثمار، مصرف الهدى، اربيل، التنمية الدولي للاستثمار والتمويل)، في حين أن المصارف الإسلامية تشمل (ايلاف الإسلامي، العراقي الإسلامي، كوردستان الدولي، الوطني الإسلامي، دجلة والفرات للتنمية، البلاد الإسلامي، مصرف جيهان، الجنوب الإسلامي، العالم الإسلامي، الدولي الإسلامي، نور العراق الإسلامي، زين العراق، العربية الإسلامي، الرواحل الإسلامي)، أما المصارف الأجنبية تضم (زراعي التركي، ملي ايران، بيبلوس اللبناني، انتركونتيننتال لبنان، بنك بيروت والبلاد العربية، آيش بنك التركي، ابو ظبي الإسلامي، وقفلر التركي، البركة التركي، بنك بارسيان، بنك الاعتماد اللبناني، البحر المتوسط، بنك اسيا التركي، البنك اللبناني الفرنسي، ستاندر تشارترد، فرنسبنك، لبنان والمهجر، بنك الشرق الاوسط وافريقيا، بنك عودة)(البنك المركزي العراقي،2016،3).

وحصل بهذا الهيكل تغير من حيث عدد المصارف، فهيكل الجهاز المصرفي العراقي لعام 2014 ضم (56) مصرفاً، في حين أن في العام 2015 هذا الهيكل (57) مصرفاً، أما في العام 2016 ضم (65) مصرفاً، وفي العام 2017 ضم الهيكل (69) مصرفاً(البنك المركزي العراقي،3،2014)(البنك المركزي العراقي،4،2015)(البنك المركزي العراقي،2016، 3)(البنك المركزي العراقي،2017، 3)، وفي عام 2018 وصل عدد المصارف (71) مصرفاً، منها (7) مصارف حكومية و(64) مصرفاً خاصاً محلياً واجنبياً، وان العدد الاكبر منها هو المصارف التجارية وعددها (40) مصرفاً، تليها المصارف الإسلامية بواقع (24) مصرفاً، ثم المصارف المتخصصة بواقع (3) مصارف، على النحو الموضح في الشكل (11).

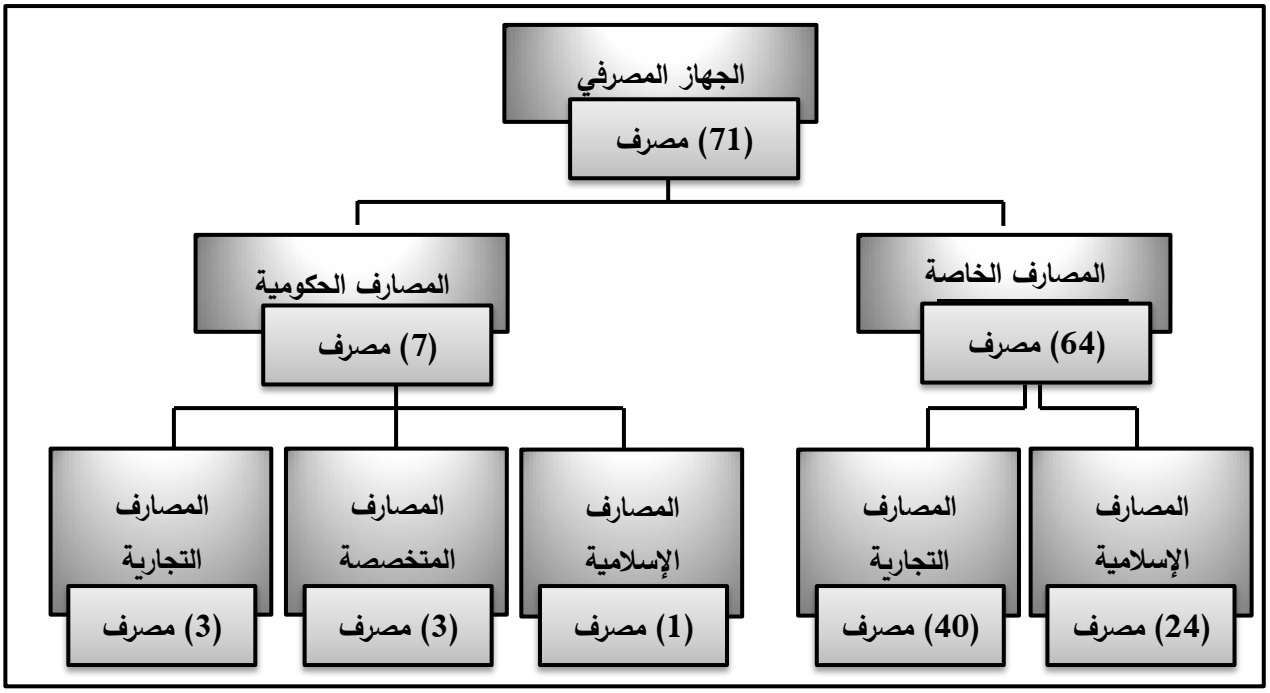

الشكل (11)

هيكل الجهاز المصرفي العراقي كما في عام 2018

المصدر: البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي لعام 2018، قسم الاستقرار النقدي والمالي، بغداد، العراق، 2018، ص 3.

واستمر عدد المصارف بهيكل الجهاز المصرفي العراقي بالتزايد حتى وصل إلى (73) مصرفاً في العام 2019(البنك المركزي العراقي،2019، 5)، ومع التزايد في عدد المصارف زاد اهتمام ومتابعة ورقابة البنك المركزي العراقي على الجهاز المصرفي، ما أدى إلى تزايد سلامة الجهاز المصرفي العراقي نتيجة تطبيق نظام التقييم (CAMEL) الذي أدى بدوره إلى تحسين السلامة المالية للمصارف العراقية، والأمر هذا يظهر واضحاً عند تطبيق مؤشرات السلامة المالية على الجهاز المصرفي العراقي.

المطلب الثاني: وصف وعرض مؤشرات السلامة المالية في الجهاز المصرفي العراقي

بهدف الوقوف على طبيعة مؤشرات السلامة المالية التي سيتم اعتمادها في الجانب العملي من الدراسة للوصول إلى عملية التحليل، أصبح لابد من التعرف على هذه المؤشرات التي اعتمدت والتي تتمثل بعدد من النسب لكل مؤشر من مؤشرات السلامة المالية، وتعكس كل نسبة من هذه النسب لنا وضع الجهاز المصرفي العراقي من حيث سلامته المالية ومدى قدرته على مواجهة الصدمات والأزمات المالية، والبيانات التي تم اعتمادها صادرة عن التقارير الخاصة بالبنك المركزي العراقي وهي تقارير وميزانيات يصدرها بصورة مستمرة في فترات

منتظمة، وقد وظفت تلك البيانات من أجل ايجاد تلك النسب الخاصة بكل مؤشر من مؤشرات السلامة المالية، والآتي عرض لهذه النسب حسب كل مؤشر من مؤشرات السلامة المالية:

أولاً: مؤشر نسبة كفاية رأس المال

اولى البنك المركزي العراقي عناية خاصة لتعزيز المراكز المالية للمصارف عن طريق زيادة رؤوس أموالها، بوصفه خط الدفاع الأول لجعلها أكثر قدرة على تجاوز المخاطر والأزمات المحتملة، وتعد كفاية رأس المال من أهم المؤشرات التي تستخدم للتعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الاعسار، إذ كلما زاد رأس المال قلت احتمالية العسر المالي وترتفع تبعاً لذلك درجة ملاءته المالية والعكس صحيح، وبحسب لجنة بازل (لجنة الاشراف المصرفي) فان نسبة الكفاية تعتمد على تحديد حجم رأس المال ومقارنته بحجم الموجودات الخطرة المرجحة بأوزان الاطر داخل وخارج الميزانية بحث لا يقل رأس المال عن (8%)، وهذه النسبة هي المعيار الذي يحدد على أساسه فيما اذا كانت المصارف قادرة على مواجهة المخاطر أو الأزمات التي تتعرض لها، في حين أن النسبة التي حددها البنك المركزي العراقي هي (12%) وفيما بعد أصبحت (15%)، ولقياس نسبة كفاية رأس المال سيتم عن طريق معيار أو مؤشر لجنة بازل الثاني (بازل 2)(البنك المركزي العراقي،2016، 29)(البنك المركزي العراقي،2018، 33).

والجدول الآتي يوضح معيار كفاية رأس المال حسب (بازل 1) و(بازل 2):

الجدول (6)

معيار كفاية رأس المال حسب (بازل 1) و(بازل 2)

معيار كفاية رأس المال حسب بازل
بحسب لجنة بازل (لجنة الاشراف المصرفي) فإن نسبة الكفاية تعتمد على تحديد حجم رأس المال ومقارنته بحجم الموجودات الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر داخل وخارج الميزانية، بحيث لا يقل حجم رأس المال عن (8%)، وهذه النسبة هي المعيار الذي يحدد على أساسه فيما إذا كانت المصارف قادرة على مواجهة المخاطر أو الأزمات التي تتعرض لها، في حين أن النسبة التي حددها البنك المركزي العراقي هي (12%)، ويتم قياس نسبة كفاية رأس المال عن طريق معيار أو مؤشر لجنة بازل الثانية 2.
الفرق بين المؤشرين (بازل1) و(بازل 2)
إن لجنة بازل طورت معيار (بازل 1) إلى ما يعرف اليوم بمعيار (بازل 2) ليواكب المرحلة الجديدة التي يشهدها العالم من ارتفاع ليس في درجات المخاطر المالية فحسب، بل حتى في المخاطر التشغيلية والائتمانية أيضاً، ومخاطر السوق والادارة إذ يقوم معيار (بازل 2) من خلال استخدام أساليب متقدمة بقياس كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، لتحديد مستويات رأس المال المطلوبة للمصرف.
معادلة احتساب كفاية رأس المال حسب (بازل 2)
(أرباح غير موزعة + احتياطي إلزامي + احتياطي نظامي+ احتياطيات أُخرى + أسهم المصرف + رأس المال المكتتب + علاوات الاصدار+ التخصيصات) / (الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل الميزانية + الموجودات المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية) × 100
معادلة احتساب كفاية رأس المال بحسب (بازل 1)
(أرباح غير موزعة + احتياطي إلزامي + احتياطي نظامي + احتياطيات أُخرى + أسهم المصرف + رأس المال المكتتب + علاوات الاصدار) / (الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل الميزانية + الموجودات المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية) × 100

المصدر: البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي لعام 2017، قسم الاستقرار النقدي والمالي، بغداد، العراق، 2017، ص 29.

ثانياً: مؤشرات السيولة

يتمتع الجهاز المصرفي العراقي بمناسيب سيولة عالية تفوق المحددة من قبل البنك المركزي العراقي، إذ ان امتلاك المصرف لمستوى ملائم من السيولة يبقي التحدي كبيراً أمام ادارة المصارف لأنه يكون امام مفاضلة بين الربحية والسيولة، ففي حال انخفاض مناسيب السيولة يتعرض المصرف إلى مخاطر مالية كبيرة قد تؤدي إلى فشله، وأن السيولة بشكل عام تعبر عن وجود أصول نقدية في الصندوق أو موجودات قابلة للتحويل إلى سيولة نقدية بسهولة وبكلف منخفضة لإيفاء بالتزامات المصرف، وتقاس مؤشرات السيولة لدى المصرف على وفق خمس نسب، وهي(البنك المركزي العراقي،2016، 31-36):

1. **الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الاجل:** ارتفاع هذه النسبة للجهاز المصرفي يشير إلى متانة مالية كبيرة للمصارف كافة في الاحتفاظ بسيولة عالية لمواجهة سحوبات المودعين ولتقديم القروض وتنعكس إيجابياً على الاستقرار المالي، إذ تضمن قدرة المصارف على الايفاء بالتزاماتها، ولاسيما دفع قيمة الودائع عند الطلب، فضلاً عن ضمان قدرتها على تقديم القروض للآخرين، في الوقت نفسه تقوم بتجنيبها اللجوء إلى البنك المركزي من أجل طلب السيولة.
2. **الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع:** تشير هذه النسبة إلى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته، إذ تشير إلى مقدار ما يحتفظ به المصرف من أصول سائلة تشمل (نقد لدى البنك المركزي فضلاً عن النقد في الصندوق والارصدة السائلة الأُخرى)، وارتفاع هذه النسبة تبين قدرة المصارف على تأدية التزاماتها المالية في آجالها ولاسيما قصيرة الاجل، الا أنه ينعكس سلباً على العائد والربحية إذ إن هدف السيولة سيتعارض مع هدف الربحية وذلك لعدم توظيف هذه الاموال السائلة في استثمارات يمكن أن تدر على المصرف عوائد مالية كبيرة.
3. **الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات:** توضح هذه النسبة مدى احتفاظ المصرف بأصول تامة السيولة لمواجهة سحوبات المودعين، وارتفاع هذا النسبة يعكس الاتجاه التحوطي للجهاز المصرفي في ظل ارتفاع درجة المخاطرة في البلد.
4. **الائتمان النقدي إلى الودائع:** حدد البنك المركزي العراقي نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع نسبة لا تتجاوز (70%)، وتعكس النسبة قدرة المصارف على توظيف الاموال المتاحة لديها والمتأتية من الودائع لتلبية الطلب على القروض والسلف.
5. **فجوة التمويل (فجوة الائتمان):** يقصد بفجوة الائتمان الفرق بين الائتمان النقدي والودائع إلى إجمالي الائتمان، وان انخفاض الفجوة يفسر ارتفاع الطلب على القروض والسلف، وقدرة المصارف على فرض أسعار فائدة مرتفعة فضلاً عن فرض شروط الائتمان غير ميسرة،

وان انخفاض هذه الفجوة يبعث على الثقة بالجهاز المصرفي وان الفجوة مغطاة بأكثر من قيمتها بكثير من الودائع، ومن ثم انخفاض المخاطر التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي.

ثالثاً: مؤشرات جودة الموجودات

تشكل جودة ونوعية الموجودات حجر الأساس لمستوى مصداقية معدلات رأس المال، لكون معظم مخاطر الاعسار المالي في المؤسسات تنجم غالباً عن طريق نوعية الموجودات أو مصاعب تحويلها إلى سيولة عند الحاجة اليها، وتقاس مؤشرات جودة الموجودات لدى المصرف على وفق النسب الآتية(البنك المركزي العراقي،2016 ،36-39):

1. **نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض:** ارتفاع هذه النسبة يدل على تحمل المصارف (الجهاز المصرفي) العبء الأكبر من القروض المتعثرة، ما يشير إلى أنها قد تؤثر بشكل أو بآخر في مؤشر الاستقرار المالي، وارتفع إجمالي القروض المتعثرة لدى المصارف (الجهاز المصرفي) يشير إلى أن المصارف أكثر عرضة لمخاطر عدم التسديد.
2. **القروض المتعثرة إلى اجمالي الموجودات:** أن انخفاض هذه النسبة تعكس ضخامة موجودات الجهاز المصرفي، وفي الوقت نفسه تعكس موقفاً جيداً وسليماً للمصارف من ناحية حجم الموجودات.
3. **القروض المتعثرة إلى اجمالي رأس المال:** ان تراجع نسبة صافي القروض المتعثرة إلى اجمالي رأس المال يعطي إشارة واضحة عن وجود حالة من التعافي في المؤسسات المصرفية (الجهاز المصرفي) ويدعم ايضاً مؤشر الاستقرار المالي.

رابعاً: مؤشرات الربحية

تعد مؤشرات الربحية من المؤشرات المهمة، وتقاس مؤشرات الربحية لدى المصرف على وفق النسب الآتية (البنك المركزي العراقي،2016، 41-42):

1. **العائد إلى اجمالي الموجودات:** ارتفاع هذه النسبة يدل على سلامة أداء المصارف، وانخفاضها يكون بسبب الارتفاع في كل من حجم الموجودات والسيولة لدى المصارف، مما يؤثر على الاستقرار المالي.
2. **العائد إلى حق الملكية:** تعكس هذه النسبة معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون أصحاب رأس المال في المؤسسة المالية وكفاءة الشركة ومدى نجاحها في استخدام صناديق الاستثمار في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المالكين.

نخلص مما سبق بأن مؤشر نسبة كفاية رأس المال يعد من أهم المؤشرات التي تستخدم للتعرف على ملاءة المصرف فضلاً عن قدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الاعسار، إذ

كلما زاد رأس المال قلت احتمالية العسر المالي وترتفع تبعاً لذلك درجة ملاءته المالية والعكس صحيح، وحدد البنك المركزي العراقي هذه النسبة بـ (12%) والتي أصبحت فيما بعد (15%)، بينما مؤشرات السيولة فهي ايضاً من المؤشرات المهمة للسلامة المالية، ففي حال انخفاض نسب السيولة يتعرض المصرف إلى مخاطر مالية كبيرة قد تؤدي إلى فشله، وبالنسبة إلى مؤشرات جودة الموجودات تشكل حجر الأساس لمستوى مصداقية معدلات رأس المال، وان معظم مخاطر الاعسار المالي في المؤسسات تنجم غالباً عن طريق نوعية الموجودات أو مصاعب تحويلها إلى سيولة عند الحاجة اليها، فهذه المؤشرات كلما انخفضت تعكس ضخامة موجودات الجهاز المصرفي، وفي الوقت نفسه تعكس موقفاً جيداً وسليماً للمصارف من ناحية حجم الموجودات، اما فيما يتعلق بمؤشرات الربحية فهي نسب تقيس الربحية لدى المصرف، فكلما ارتفعت هذه النسب يدل على سلامة أداء المصارف، وانخفاضها يكون بسبب الارتفاع في كل من حجم الموجودات والسيولة لدى المصارف، لذلك فهناك تعارض بين المؤشرات الثلاثة (مؤشر نسبة كفاية رأس المال، مؤشرات السيولة، مؤشرات جودة الموجودات) مع المؤشر الرابع (مؤشرات الربحية)، فعندا دراسة مؤشرات السلامة المالية يجب مراعات ذلك، وهذا ما سيتم توضيحه في المبحث الثاني من هذا الفصل عندما سيتم تطبيق مؤشرات السلامة المالية على الجهاز المصرفي العراقي.

المبحث الثاني

قياس مؤشرات السلامة المالية في الجهاز المصرفي العراقي وتحليل ومناقشة النتائج

من أجل التعرف على مؤشرات السلامة المالية واتجاهاتها تم الاعتماد على عينة تتمثل بالجهاز المصرفي العراقي وتم قياس جميع النسبة الخاصة بكل مؤشر وتم عرضها في المبحث الأول من هذا الفصل، والآتي عرض لنتائج هذه النسب، وتم ترتيبها حسب كل مؤشر:

أولاً: مؤشر نسبة كفاية رأس المال

نظراً للعناية التي اولها البنك المركزي العراقي لمعدل كفاية رأس المال، كانت نسب هذا المعيار في حالة تذبذب ما بين التزايد والتناقص ولكن بصورة عامة كانت النسب لجميع السنوات خلال مدة الدراسة أعلى بكثير من النسبة التي فرضها البنك المركزي العراقي والتي تمثلت بـ (12%) والتي أصبحت فيما بعد (15%)، والتذبذبات كانت خلال السنوات وخلال السنة نفسها، ففي عام 2013 بلغت نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي العراقي ككل (135%) وهي نسبة مرتفعة اذا ما تم مقارنتها مع عام 2014 والبالغة (122%) فالارتفاع كان بنسبة (13%)، ونسبة عام 2014 تعد مرتفعة اذا ما تم مقارنتها بسنة عام 2015 والبالغة (115%)، بينما النسبة في العام 2015 تعد اقل من نسبة عام 2016 والبالغة (128%)، اذن هناك تذبذب بهذه النسبة من عام إلى اخر، والتذبذب موجود ايضاً خلال العام نفسه ففي الربع الأول لعام 2013 كانت النسبة (102%) وانخفضت في الربع الثاني ثم ارتفعت في الربع الثالث والربع الرابع، وحصل هذا التغير بالنسب بالزيادة والنقصان لجميع الاعوام ففي عام 2016 بلغت النسبة في الربع الأول من العام (140%) وانخفضت إلى (115%) في الربع الثاني وارتفعت في الربع الثالث إلى (145%) وانخفضت مرة أُخرى إلى أن وصلت إلى (128%) في الربع الرابع، ولكن النسب كانت اضعاف النسبة التي حددها البنك المركزي العراقي والبالغة (15%)، والارتفاع هذا يعكس قدرة وكفاءة الجهاز المصرفي على مجابهة المخاطر والمشاكل غير المتوقعة التي قد يتعرض لها، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول (7)

معدل كفاية رأس المال للجهاز المصرفي العراقي للمدة 2013 – 2016 (%)

السنوات	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
2013	102	87	97	135
2014	151	160	107	122
2015	97	119	121	115
2016	140	115	145	128

المصدر: من احتساب الباحثة بالاعتماد على

1. البنك المركزي العراقي، 2016، التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام 2016.
2. البنك المركزي العراقي، 2015، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2015.

والشكل الآتي يوضح مؤشر نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي العراقي خلال مدة الدراسة (2013 – 2016):

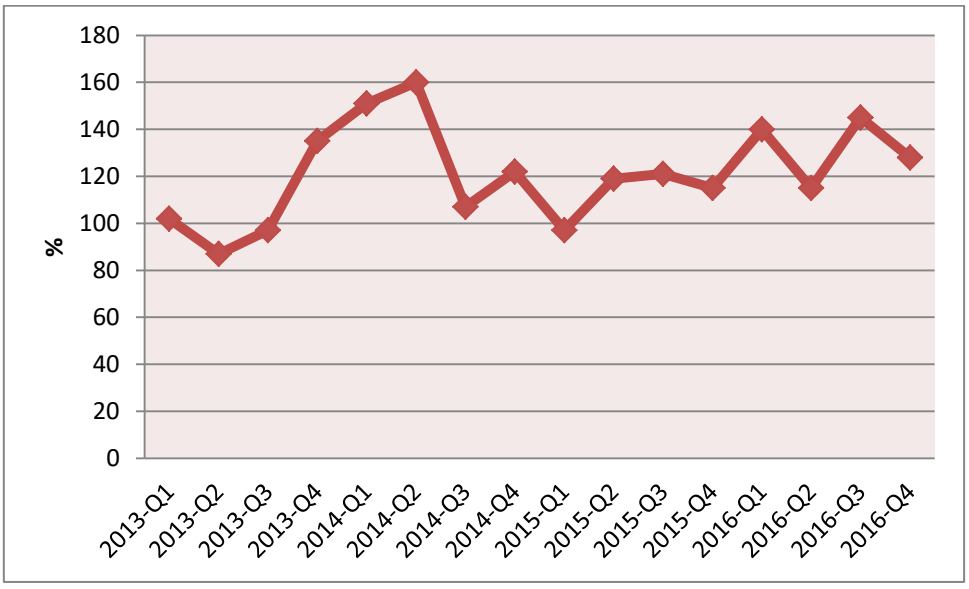

الشكل(12)

نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي العراقي للمدة 2013 – 2016

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (7).

ثانياً: مؤشرات السيولة

لإعطاء صورة عن مناسيب السيولة التي يتمتع بها الجهاز المصرفي العراقي تم الاعتماد على عدد من النسب التي تمثل مؤشرات السيولة، وسيتم عرض كل نسبة من هذه النسب بالاعتماد على بيانات التقرير المالية الخاصة بالبنك المركزي العراقي، وتتمثل هذه النسب بالآتي:

1. الموجودات السائلة / المطلوبات قصيرة الاجل

سجلت نسبة الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل للجهاز المصرفي ككل (324.7%) في عام 2016، وهي نسبة مرتفعة اذا ما قورنت بالربع الأول من العام 2016 نفسه إذ بلغت (308.1%)، فضلاً عن انها نسبة مرتفعة ايضاً اذا ما قورنت بعام 2015 البالغة (313.7%)، والشيء نفسه اذا ما تم مقارنتها مع الأعوام 2013 و2014، فنسبة الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الاجل جاءت مرتفعة خلال مدة الدراسة فهي كانت (247.6%) في عام 2013 إلى ان وصلت إلى (324.7%) في العام 2016، فالارتفاع كان بنسبة (77.1%)، وان دل هذا على شيء فانه يدل على ان المصارف كافة تتمتع بمتانة مالية كبيرة والقدرة على الاحتفاظ بسيولة عالية لمواجهة سحوبات المودعين ولتقديم القروض إذ تضمن قدرة المصارف على الايفاء بالتزاماتها ولاسيما دفع قيمة الودائع عند الطلب فضلاً عن ضمان قدرتها على تقديم القروض للآخرين في الوقت نفسه تقوم بتجنيبها اللجوء إلى البنك المركزي من أجل طلب السيولة، والجدول (8) يعرض هذا النسب بشكل مفصل.

الجدول (8)

نسبة الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الاجل للجهاز المصرفي العراقي للفترة 2013 – 2016 (مليون دينار)

السنة	الفصل	الموجودات السائلة	مطلوبات قصيرة الاجل	النسبة (%)
2013	الربع الأول	94,827,077	50,029,562	189.5
2013	الربع الثاني	127,361,898	52,845,816	241.0
2013	الربع الثالث	130,216,990	54,278,008	239.9
2013	الربع الرابع	137,766,184	55,632,348	247.6
2014	الربع الأول	141,193,676	54,538,367	258.9
2014	الربع الثاني	142,038,181	52,113,446	272.6
2014	الربع الثالث	147,141,522	52,765,224	278.9
2014	الربع الرابع	151,285,563	56,621,916	267.2
2015	الربع الأول	147,435,116	50,593,516	291.4
2015	الربع الثاني	145,030,187	49,067,894	295.6
2015	الربع الثالث	143,781,225	46,791,154	307.3
2015	الربع الرابع	145,255,200	46,309,480	313.7
2016	الربع الأول	141,367,672	45,886,904	308.1
2016	الربع الثاني	141,249,738	43,928,900	321.5
2016	الربع الثالث	143,003,092	46,131,523	310.0
2016	الربع الرابع	142,577,873	43,913,951	324.7

المصدر: من احتساب الباحثة بالاعتماد على

1. البنك المركزي العراقي، 2016، التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام 2016.
2. البنك المركزي العراقي، 2015، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2015.
3. البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، اعداد مختلفة.

ويوضح الشكل الآتي الارتفاع الحاصل في نسبة الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الاجل خلال مدة الدراسة (2013 – 2016) للجهاز المصرفي العراقي:

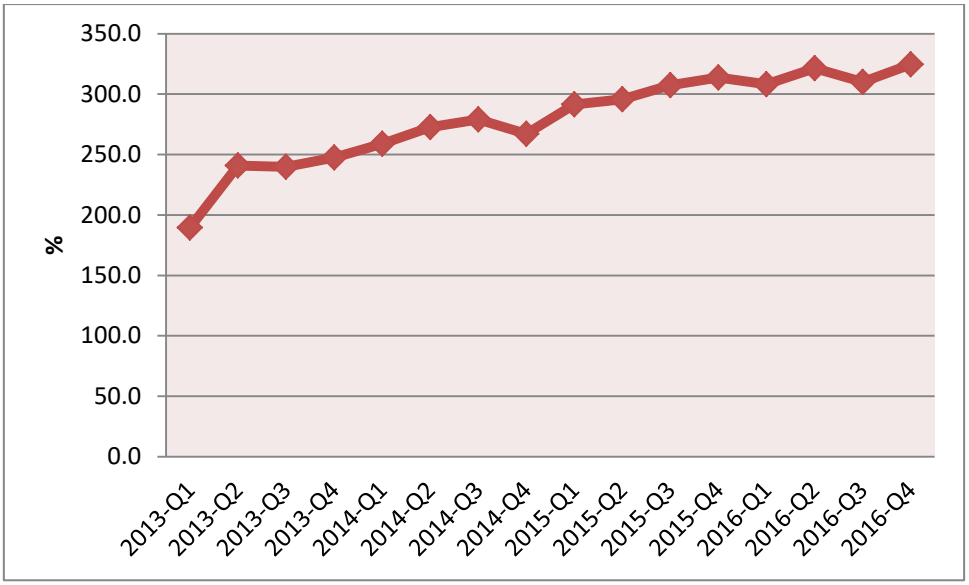

الشكل (13)

نسبة الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الاجل للجهاز المصرفي العراقي للفترة 2013 – 2016

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (8).

2. الموجودات السائلة / إجمالي الودائع

تعبر هذه النسبة عن قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته، فسجلت نسبة الموجودات السائلة إلى اجمالي الودائع للجهاز المصرفي ككل (204.2%) في العام 2014 وهي نسبة مرتفعة اذا ما قورنت بنسبة (200.1%) للعام 2013، فالزيادة تمثلت بـ (4.1%)، واستمرت النسبة بالارتفاع حتى وصلت (225.7%) و(228.6%) للأعوام 2015 و2016 على التوالي، ونسب الزيادة في النسبة كانت اكبر، فضلاً عن ذلك فقد حصل تزايد في النسبة ايضاً خلال العام نفسه، فمثلاً في العام 2013 كانت النسبة (152.7%) في الربع الأول من العام بينما في الربع الرابع أي الاخير بلغت (200.1) فالارتفاع بالنسبة كان واضحاً وكبيراً، وكذلك في العام 2014 كانت نسبة الموجودات السائلة إلى اجمالي الودائع للجهاز المصرفي ككل (208.3%) في الربع الأول وارتفعت إلى ان وصلت إلى (211.0%) في الربع الثالث من العام نفسه، ونفس الشيء ينطبق على الاعوام 2015 و2016، اذن كانت النسبة في حالة تزايد خلال الفصول لكل عام، والجدول (9) يوضح ذلك، ويدل هذا على إن الجهاز المصرفي من غير المحتمل أن يتعرض لمخاطر السيولة في الأجل القصير.

الجدول (9)

نسبة الموجودات السائلة إلى اجمالي الودائع للجهاز المصرفي العراقي للمدة 2013 – 2016

(مليون دينار)

السنة	الفصل	الموجودات السائلة	اجمالي الودائع	النسبة (%)
2013	الربع الأول	94,827,077	62,106,714	152.7
2013	الربع الثاني	127,361,898	65,301,447	195.0
2013	الربع الثالث	130,216,990	66,912,816	194.6
2013	الربع الرابع	137,766,184	68,855,487	200.1
2014	الربع الأول	141,193,676	67,784,997	208.3
2014	الربع الثاني	142,038,181	65,196,766	217.9
2014	الربع الثالث	147,141,522	69,745,803	211.0
2014	الربع الرابع	151,285,563	74,073,336	204.2
2015	الربع الأول	147,435,116	69,059,514	213.5
2015	الربع الثاني	145,030,187	67,390,400	215.2
2015	الربع الثالث	143,781,225	64,744,999	222.1
2015	الربع الرابع	145,255,200	64,344,061	225.7
2016	الربع الأول	141,367,672	63,310,090	223.3
2016	الربع الثاني	141,249,738	61,534,905	229.5
2016	الربع الثالث	143,003,092	63,967,937	223.6
2016	الربع الرابع	142,577,873	62,383,032	228.6

المصدر: من احتساب الباحثة بالاعتماد على

1. البنك المركزي العراقي، 2016، التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام 2016.
2. البنك المركزي العراقي، 2015، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2015.
3. البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، اعداد مختلفة.

والشكل الآتي يوضح الارتفاع الحاصل في نسبة الموجودات السائلة إلى اجمالي الودائع خلال مدة الدراسة (2013 – 2016) للجهاز المصرفي العراقي:

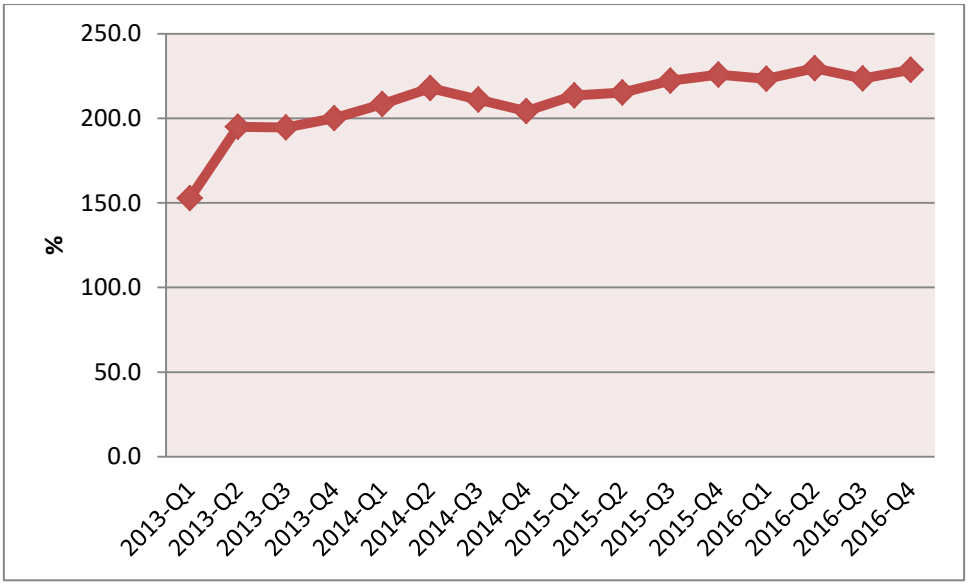

الشكل (14)

نسبة الموجودات السائلة إلى اجمالي الودائع للجهاز المصرفي العراقي للمدة 2013 – 2016

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (9).

3. الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات

تعطي هذه النسبة تصور عن مدى احتفاظ المصرف بأصول تامة السيولة لمواجهة سحوبات المودعين، سجلت نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات للجهاز المصرفي ككل خلال العام 2013 ارتفاع كبير، إذ بلغت (65.1%) خلال المدة من 1 / 4 / 2013 إلى 31 / 6 / 2013 وهي نسبة مرتفعة إذ ما قورنت بالمدة من 1 / 1 / 2013 إلى 31 / 3 / 2013 إذ بلغت (48.3%)، واستمرت بالارتفاع حتى وصلت إلى (66.0%) خلال الوقت من 1 / 10 / 2013 إلى 31 / 12 / 2013، والزيادة في النسبة استمرت حتى وصلت إلى (66.8%) في العام 2014، وهذا يعكس الاتجاه التحوطي للجهاز المصرفي في ظل ارتفاع درجة المخاطرة في البلد، والشيء نفسه حصل مع فصول الاعوام 2015 و2016 ايضاً حصل زيادة في نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات للجهاز المصرفي ككل ولكن نسبة الزيادة التي حصلت في العام 2014 كانت متذبذبة، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول (10)

نسبة الموجودات السائلة إلى اجمالي الموجودات للجهاز المصرفي العراقي للفترة 2013 – 2016 (مليون دينار)

السنة	الفصل	الموجودات السائلة	اجمالي الموجودات	النسبة (%)
2013	الربع الأول	94,827,077	196,200,747	48.3
2013	الربع الثاني	127,361,898	195,570,941	65.1
2013	الربع الثالث	130,216,990	203,680,349	63.9
2013	الربع الرابع	137,766,184	208,844,114	66.0
2014	الربع الأول	141,193,676	213,609,270	66.1
2014	الربع الثاني	142,038,181	212,235,320	66.9
2014	الربع الثالث	147,141,522	218,931,402	67.2
2014	الربع الرابع	151,285,563	226,588,893	66.8
2015	الربع الأول	147,435,116	221,307,167	66.6
2015	الربع الثاني	145,030,187	223,623,663	64.9
2015	الربع الثالث	143,781,225	223,386,813	64.4
2015	الربع الرابع	145,255,200	222,770,831	65.2
2016	الربع الأول	141,367,672	219,262,482	64.5
2016	الربع الثاني	141,249,738	217,877,861	64.8
2016	الربع الثالث	143,003,092	220,552,048	64.8
2016	الربع الرابع	142,577,873	221,159,701	64.5

المصدر: من احتساب الباحثة بالاعتماد على

1. البنك المركزي العراقي، 2016، التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام 2016.
2. البنك المركزي العراقي، 2015، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2015.
3. البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، اعداد مختلفة.

ويوضح الشكل الآتي الارتفاع الحاصل في نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات خلال المدة الدراسة (2013 – 2016) للجهاز المصرفي العراقي:

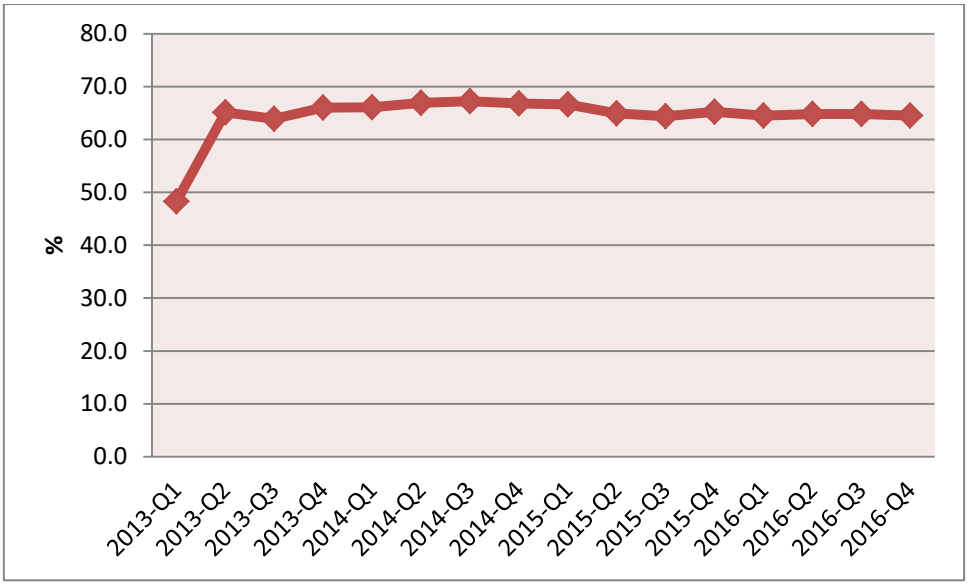

الشكل (15)

نسبة الموجودات السائلة إلى اجمالي الموجودات للجهاز المصرفي العراقي للفترة 2013 – 2016

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (10).

4. الائتمان النقدي / الودائع

سجلت نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع للجهاز المصرفي ككل (46.1%) للعام 2014 وهي نسبة مرتفعة عن نسبة عام 2013 إذ بلغت (43.5%)، وارتفعت النسبة إلى (57.1%) في العام 2015، واستمرت النسبة بالارتفاع حتى وصلت إلى (59.6%) في العام 2016، وتعد هذه النسب ضمن النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي (حدد البنك المركزي العراقي نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع بنسبة لا تتجاوز (70%)) والتي تعكس قدرة المصارف على توظيف الأموال المتاحة لديها والمتأتية من الودائع لتلبية الطلب على القروض والسلف، وأيضاً كان هناك تزايداً في النسبة نفسها خلال فصول العام للأعوام 2013 و2014 و2015 و2016، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول (11)

نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع للجهاز المصرفي العراق للمدة 2013 – 2016

(مليون دينار)

السنة	الفصل	الائتمان النقدي	الودائع	النسبة (%)
2013	الربع الأول	27,302,645	62,106,714	44.0
2013	الربع الثاني	28,894,427	65,301,447	44.2
2013	الربع الثالث	29,110,376	66,912,816	43.5
2013	الربع الرابع	29,952,012	68,855,487	43.5
2014	الربع الأول	30,439,588	67,784,997	44.9
2014	الربع الثاني	32,637,994	65,196,766	50.1
2014	الربع الثالث	33,481,618	69,745,803	48.0
2014	الربع الرابع	34,123,067	74,073,336	46.1
2015	الربع الأول	35,352,668	69,059,514	51.2
2015	الربع الثاني	36,105,839	67,390,400	53.6
2015	الربع الثالث	36,736,250	64,744,999	56.7
2015	الربع الرابع	36,752,686	64,344,061	57.1
2016	الربع الأول	36,576,067	63,310,090	57.8
2016	الربع الثاني	36,348,946	61,534,905	59.1
2016	الربع الثالث	36,487,068	63,967,937	57.0
2016	الربع الرابع	37,164,036	62,383,032	59.6

المصدر: من احتساب الباحثة بالاعتماد على

1. البنك المركزي العراقي، 2016، التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام 2016.
2. البنك المركزي العراقي، 2015، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2015.
3. البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، اعداد مختلفة.

والشكل الآتي يوضح الارتفاع الحاصل في نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع خلال مدة الدراسة (2013 – 2016) للجهاز المصرفي العراقي:

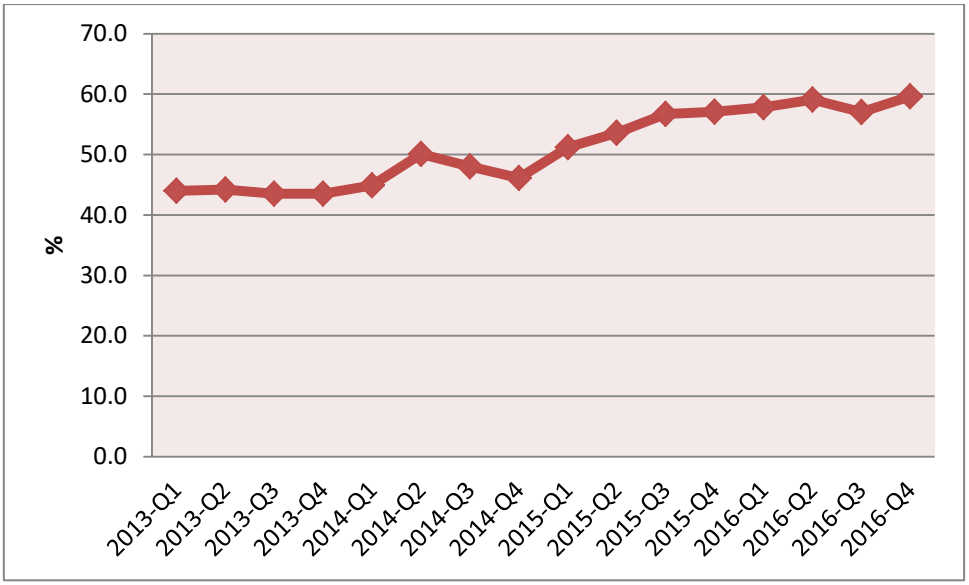

الشكل (16)

نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع للجهاز المصرفي العراقي للمدة 2013 – 2016

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (11).

5. فجوة التمويل (فجوة الائتمان)

يلاحظ في عامي 2013 و2014 الفجوة كانت عالية جداً بنسبة (-129.9%) و(-117.1%) على التوالي، ويرجع ذلك إلى انخفاض الائتمان النقدي في تلك الاعوام مقارنة مع عامي 2015 و2016 إذ كانت الفجوة (-75.1) و(-67.9) على التوالي، إن انخفاض الفجوة بين عامي 2015 و2016 يفسر ارتفاع الطلب على القروض والسلف، وقدرة المصارف على فرض أسعار فائدة مرتفعة فضلاً عن فرض شروط ائتمان غير ميسرة، وان انخفاض هذه الفجوة يبعث على الثقة بالجهاز المصرفي وان الفجوة مغطاة بأكثر من قيمتها بكثير من الودائع ومن ثم انخفاض المخاطر التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي، والجدول الآتي يوضح التغيرات التي حصلت بفجوة التمويل خلال مدة الدراسة:

الجدول (12)

فجوة التمويل للجهاز المصرفي العراقي للمدة 2013 – 2016

السنوات	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
2013	-127.5	-126.0	-129.9	-129.9
2014	-122.7	-99.8	-108.3	-117.1
2015	-95.3	-86.6	-76.2	-75.1
2016	-73.1	-69.3	-75.3	-67.9

المصدر: من احتساب الباحثة بالاعتماد على

1. البنك المركزي العراقي، 2016، التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام 2016.
2. البنك المركزي العراقي، 2015، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2015.
3. البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، اعداد مختلفة.

ويوضح الشكل الآتي الانخفاض الحاصل بفجوة التمويل (فجوة الائتمان) خلال مدة الدراسة (2013 – 2016) للجهاز المصرفي العراقي:

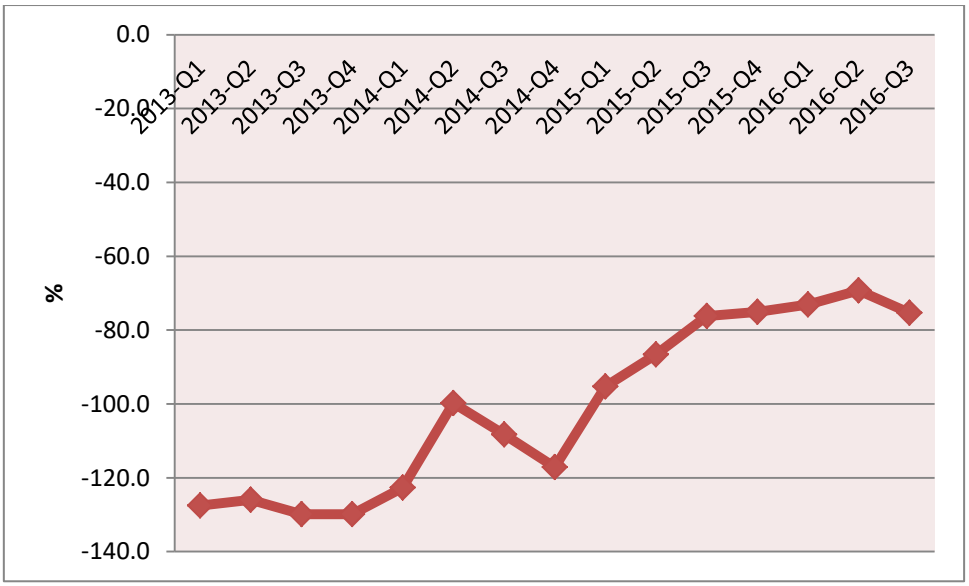

الشكل(17)

فجوة التمويل للجهاز المصرفي العراقي للمدة 2013 – 2016

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (12).

وبمقارنة نسب المؤشرات المحتسبة إلى النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة (30%) فإن الجهاز المصرفي يمتلك نسبة سيولة عالية تمنحه درعاً ضد الأزمات الناتجة عن السحوبات التي قد يتعرض لها، من ثم فإن درجة المخاطرة تكون أقل ما يمكن ويستطيع أن يتجنبها عن طريق الارصدة السائلة المتوافرة لديه وان كانت تؤثر على هدف الربحية للمصارف، فضلاً عن ذلك فان المصارف لها القدرة على التوسع في منح الائتمان المصرفي.

ثالثاً: مؤشرات جودة الموجودات

تعد مؤشرات جودة الموجودات من المؤشرات المهمة التي تحتاج إلى معرفة ودراسة اثناء التعرف على السلامة المالية للمصارف، لأن معظم مخاطر الاعسار المالي في المؤسسات تنجم غالباً عن طريق نوعية الموجودات، والآتي تحليل للنسب الخاصة بهذه المؤشرات:

1. نسبة القروض المتعثرة / اجمالي القروض

سجلت نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض لدى المصارف العراقية في العام 2016 ارتفاعاً مقارنة مع الاعوام 2013 و2014، ويدل هذا على تحمل الجهاز المصرفي العراقي عبء القروض المتعثرة مما شكل نقطة ضعف على وضع الجهاز المصرفي العراقي، إذ ان ارتفع نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض لدى المصارف العراقية كان واضحاً اثناء مدة الدراسة من 2013 إلى 2016، والجدول الآتي يوضح ارتفاع هذه النسبة:

الجدول (13)

نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض للجهاز المصرفي العراقي للمدة 2013 – 2016 (مليون دينار)

السنة	الفصل	القروض المتعثرة	اجمالي القروض	النسبة (%)
2013	الربع الأول	601,190	23,194,936	2.6
2013	الربع الثاني	1,095,768	23,929,305	4.6
2013	الربع الثالث	1,142,110	23,944,596	4.8
2013	الربع الرابع	1,994,459	24,700,569	8.1
2014	الربع الأول	2,332,938	24,670,075	9.5
2014	الربع الثاني	2,348,671	26,609,922	8.8
2014	الربع الثالث	2,332,156	27,660,597	8.4
2014	الربع الرابع	2,361,133	28,195,535	8.4
2015	الربع الأول	2,446,014	29,539,796	8.3
2015	الربع الثاني	2,467,946	30,162,522	8.2
2015	الربع الثالث	2,554,909	30,508,044	8.4
2015	الربع الرابع	3,079,653	30,297,202	10.2
2016	الربع الأول	3,192,171	29,856,317	10.7
2016	الربع الثاني	3,293,773	29,620,614	11.1
2016	الربع الثالث	3,381,741	29,721,395	11.4
2016	الربع الرابع	3,346,490	30,606,578	10.9

المصدر: من احتساب الباحثة بالاعتماد على

1. البنك المركزي العراقي، 2016، التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام 2016.
2. البنك المركزي العراقي، 2015، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2015.
3. البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، اعداد مختلفة.

والشكل الآتي يوضح الارتفاع الحاصل في نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض خلال مدة الدراسة (2013 – 2016) للجهاز المصرفي العراقي:

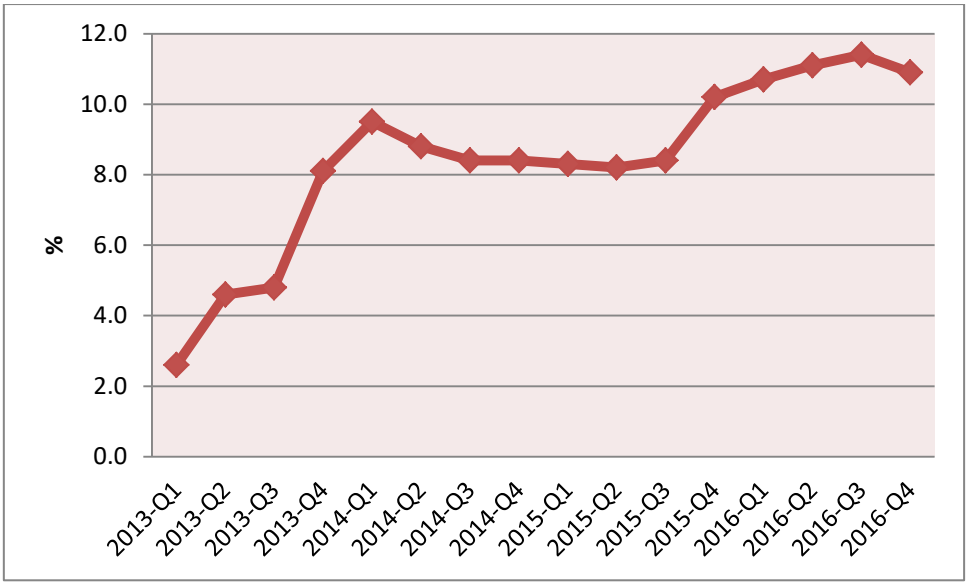

الشكل (18)

نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض للجهاز المصرفي العراقي للمدة 2013 – 2016

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (13).

2. القروض المتعثرة / اجمالي الموجودات

شهدت نسبة القروض المتعثرة (الديون المشكوك في تحصيلها) إلى اجمالي الموجودات لدى الجهاز المصرفي ككل ارتفاعاً عام 2016 ليصل إلى (1.5%) مقابل (1.0%) في العام 2013، وفي العامين 2013 و2014 كانت النسبة متساوية فهي لن تشهد أية زيادة إذ بلغت النسبة (1.0%) في العامين، في حين شهدت هذه النسبة ارتفاعاً في العامين 2015 و2016 حيث بلغت النسبة (1.4) و(1.5) على التوالي، والجدول (14) يوضح ذلك، ولكن الانخفاض في هذه النسبة يعد من الأمور الأساسية لان الانخفاض يعكس ضخامة موجودات الجهاز المصرفي، وفي الوقت نفسه يعكس موقفاً جيداً وسليماً للمصارف العاملة في العراق من ناحية حجم الموجودات.

الجدول (14)

نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي الموجودات للجهاز المصرفي العراقي للفترة 2013 – 2016 (مليون دينار)

السنة	الفصل	القروض المتعثرة	اجمالي الموجودات	النسبة (%)
2013	الربع الأول	601,190	196,200,747	0.3
2013	الربع الثاني	1,095,768	195,570,941	0.6
2013	الربع الثالث	1,142,110	203,680,349	0.6
2013	الربع الرابع	1,994,459	208,844,114	1.0
2014	الربع الأول	2,332,938	213,609,270	1.1
2014	الربع الثاني	2,348,671	212,235,320	1.1
2014	الربع الثالث	2,332,156	218,931,402	1.1
2014	الربع الرابع	2,361,133	226,588,893	1.0
2015	الربع الأول	2,446,014	221,307,167	1.1
2015	الربع الثاني	2,467,946	223,623,663	1.1
2015	الربع الثالث	2,554,909	223,386,813	1.1
2015	الربع الرابع	3,079,653	222,770,831	1.4
2016	الربع الأول	3,192,171	219,262,482	1.5
2016	الربع الثاني	3,293,773	217,877,861	1.5
2016	الربع الثالث	3,381,741	220,552,048	1.5
2016	الربع الرابع	3,346,490	221,159,701	1.5

المصدر: من احتساب الباحثة بالاعتماد على

1. البنك المركزي العراقي، 2016، التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام 2016.
2. البنك المركزي العراقي، 2015، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2015.
3. البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، اعداد مختلفة.

ويوضح الشكل الآتي الارتفاع الحاصل في نسبة القروض المتعثرة (الديون المشكوك في تحصيلها) إلى اجمالي الموجودات خلال مدة الدراسة (2013 – 2016) للجهاز المصرفي العراقي:

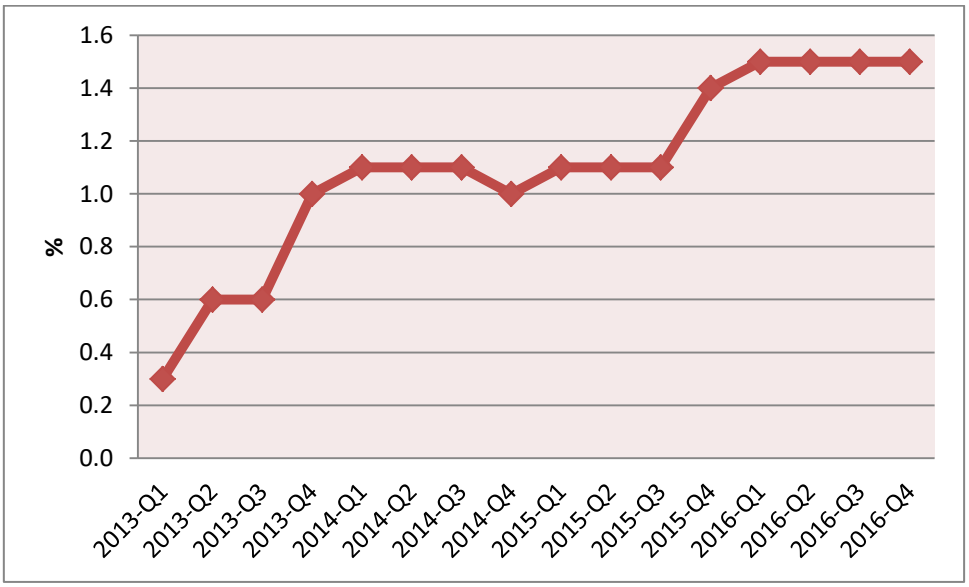

الشكل (19)

نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات للجهاز المصرفي العراقي للفترة 2013 – 2016

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (14).

3. القروض المتعثرة / إجمالي رأس المال

سجلت نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي رأس المال ارتفاعاً اثناء مدة الدراسة لدى الجهاز المصرفي ككل، ففي العام 2014 بلغت (14.4%) وهي نسبة مرتفعة مقارنة بـ (14.2%) في العام 2013، وارتفعت النسبة حتى وصلت إلى (17.2%) في العام 2015، ولكن النسبة في العام 2016 تناقصت إلى ان وصلت (17.0)، وهي اقل من العام 2015 ولكن في الوقت نفسه هي مرتفعة مقارنة بالعام 2014، فقد تراجعت نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي رأس المال يعطي إشارة واضحة عن وجود حالة من التعافي في المؤسسات المصرفية، ولكن تفاقم تلك النسبة في ميزانيات المصارف يعطى دلالة على وجود مخاطر مالية فيها بشكل لا يقبل الشك، الامر الذي يستدعي من الجهات الرقابية إيلاء هذا الامر قدراً عالياً من الأهمية لتفادي أية حالة تعثر محتملة قد تحصل مستقبلاً.

الجدول (15)

نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي رأس المال للجهاز المصرفي العراقي للمدة 2013 – 2016 (مليون دينار)

السنة	الفصل	القروض المتعثرة	اجمالي رأس المال	النسبة (%)
2013	الربع الأول	601,190	11,437,700	5.3
2013	الربع الثاني	1,095,768	12,179,397	9.0
2013	الربع الثالث	1,142,110	13,177,703	8.7
2013	الربع الرابع	1,994,459	14,034,643	14.2
2014	الربع الأول	2,332,938	14,372,193	16.2
2014	الربع الثاني	2,348,671	14,905,596	15.8
2014	الربع الثالث	2,332,156	15,958,881	14.6
2014	الربع الرابع	2,361,133	16,452,237	14.4
2015	الربع الأول	2,446,014	16,551,251	14.8
2015	الربع الثاني	2,467,946	17,000,411	14.5
2015	الربع الثالث	2,554,909	17,159,170	14.9
2015	الربع الرابع	3,079,653	17,916,654	17.2
2016	الربع الأول	3,192,171	17,182,746	18.6
2016	الربع الثاني	3,293,773	17,462,034	18.9
2016	الربع الثالث	3,381,741	18,174,473	18.6
2016	الربع الرابع	3,346,490	19,656,193	17.0

المصدر: من احتساب الباحثة بالاعتماد على

1. البنك المركزي العراقي، 2016، التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام 2016.
2. البنك المركزي العراقي، 2015، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2015.
3. البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، اعداد مختلفة.

والشكل الآتي يوضح الارتفاع الحاصل في نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي رأس المال خلال مدة الدراسة (2013 – 2016) للجهاز المصرفي العراقي:

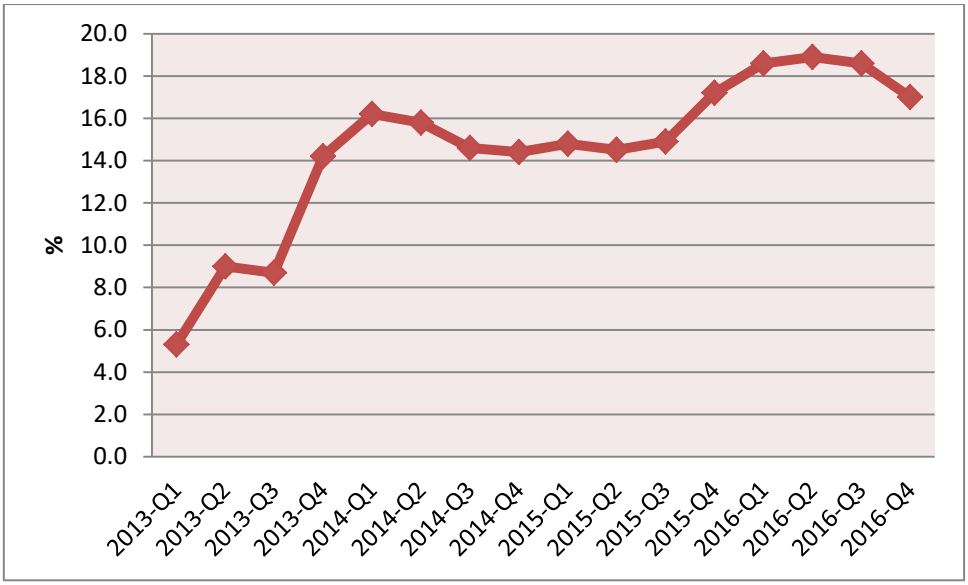

الشكل (20)

نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي رأس المال للجهاز المصرفي العراقي للمدة 2013 – 2016

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (15).

رابعاً: مؤشرات الربحية

سنقوم هنا بعرض عدد من النسب وهي نسبة العائد إلى اجمالي الموجودات ونسبة العائد على حق الملكية، وتعد هذه النسب من النسب المهمة لقياس السلامة المالية عن طريق مؤشرات الربحية، وهي تعطي وصفاً للتطور المالي للمصرف، وفي معظم مصارف دول العالم تستخدم هذه النسب كمقياس رئيس للربحية(Moussu&Romec,2013,3)، والآتي تحليل لهذه النسب بعد تطبيقها على الجهاز المصرفي العراقي:

1. العائد / اجمالي الموجودات

سجلت هذه النسبة العائد إلى اجمالي الموجودات انخفاضاً كبيراً خلال مدة الدراسة، ففي العام 2013 كانت نسبة العائد إلى اجمالي الموجودات (0.70%)، وفي العام 2014 انخفضت إلى (0.54%) واستمرت النسبة في الانخفاض حتى ان وصلت إلى (0.46%) في العام 2015، ثم عاودت الارتفاع في العام 2016 إلى (0.51%)، ولكنها نسبة قليلة اذا ما قورنت بالعام 2013، كما هو موضح بالجدول (16)، يعود سبب ذلك إلى انخفاض ربحية المصارف قياساً بحجم الموجودات المرتفع، فضلاً عن ان سيولة المصارف مرتفعة ايضاً.

الجدول (16)

نسبة العائد إلى اجمالي الموجودات للجهاز المصرفي العراقي للمدة 2013 – 2016 (%)

السنة / الفصل	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
2013	0.23	0.46	0.60	0.70
2014	0.18	0.33	0.33	0.54
2015	0.29	0.30	0.34	0.46
2016	0.09	0.17	0.25	0.51

المصدر: من احتساب الباحثة بالاعتماد على

1. البنك المركزي العراقي، 2016، التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام 2016.
2. البنك المركزي العراقي، 2015، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2015.

ويوضح الشكل الآتي الانخفاض الحاصل في نسبة العائد إلى اجمالي الموجودات خلال مدة الدراسة (2013 – 2016) للجهاز المصرفي العراقي:

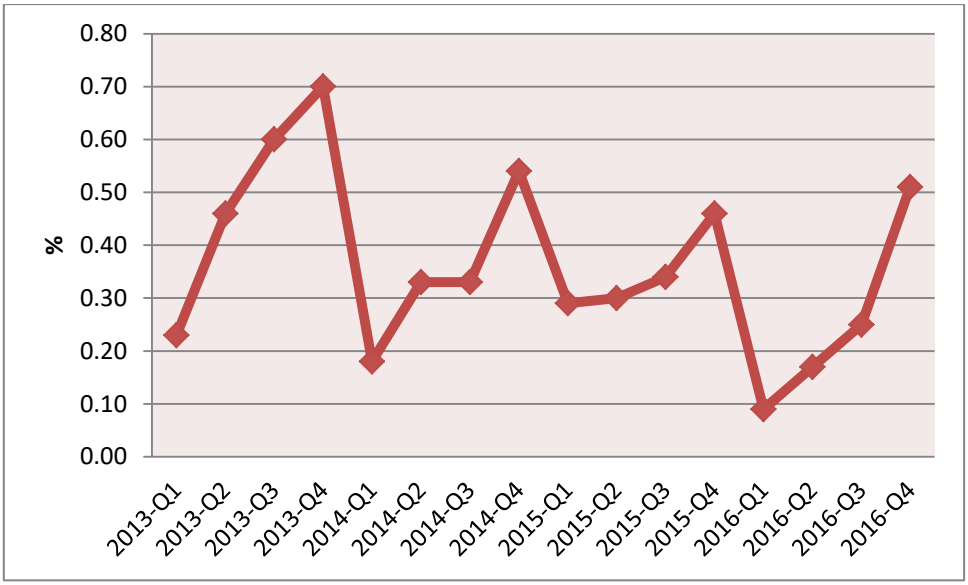

الشكل(21)

نسبة العائد اجمالي الموجودات للجهاز المصرفي العراقي للمدة 2013 – 2016

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (16).

2. العائد / حق الملكية

سجلت نسبة العائد إلى حق الملكية انخفاضاً كبيراً ايضاً خلال مدة الدراسة والوضع هذا مطابق للوضع الذي حصل في نسبة العائد إلى إجمالي الموجودات، فالانخفاض كان واضحاً

اثناء مدة الدراسة ولجميع الاعوام 2013 و2014 و2015 و2016، فالنسب كانت (21.00%) و(13.52%) و(10.20%) و(9.57%) على التوالي، الفرق بالنسبة بين عامين 2013 و2016 كان كبيراً (11.43)، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول (17)

نسبة العائد إلى حق الملكية للجهاز المصرفي العراقي للمدة 2013 – 2016 (%)

السنة / الفصل	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
2013	7.52	14.12	17.00	21.00
2014	4.73	8.16	9.60	13.52
2015	6.90	6.70	7.53	10.20
2016	1.83	3.51	4.99	9.57

المصدر: من احتساب الباحثة بالاعتماد على

1. البنك المركزي العراقي، 2016، التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام 2016.
2. البنك المركزي العراقي، 2015، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2015.

والشكل الآتي يوضح الانخفاض الحاصل في نسبة العائد إلى حق الملكية خلال مدة الدراسة (2013 – 2016) للجهاز المصرفي العراقي:

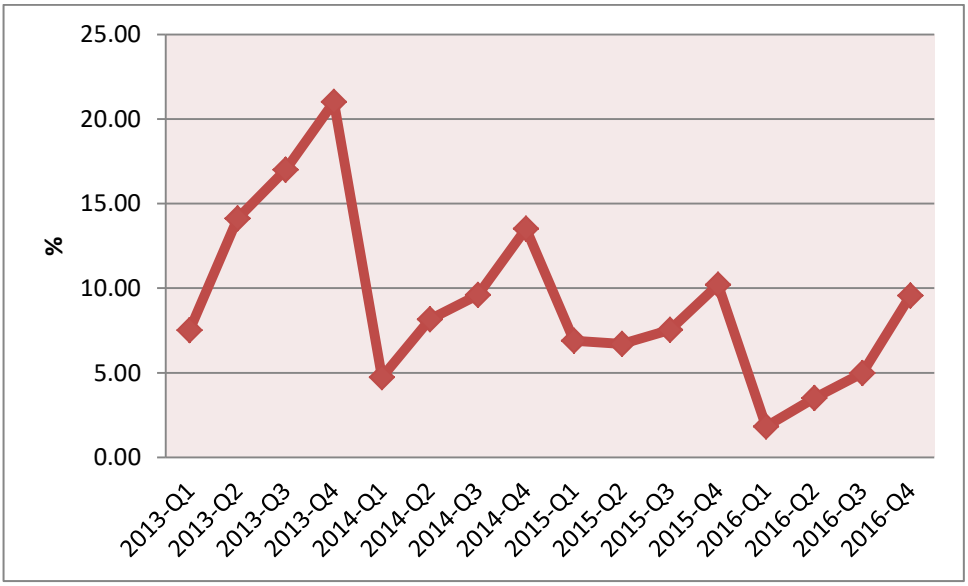

الشكل(22)

نسبة العائد إلى حق الملكية للجهاز المصرفي العراقي للمدة 2013–2016

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (17).

إن الانخفاض الذي شهدته النسبتين أعلاه الخاصة بمؤشرات الربحية يشير إلى تراجع ربحية الجهاز المصرفي العراقي نتيجة انحسار استثمارات المصارف وانكماش توظيفاتها المالية أثناء مدة الدراسة، وقد يرجع ذلك نتيجة الاوضاع السياسية والاحداث الامنية التي يشهدها العراق فضلاً عما أفرزته حالة تنامي عجز الموازنة العامة للدولة الناجم أساساً عن انخفاض اسعار النفط، الا ان السبب الرئيس في تراجع هذه النسب هو مبالغة الجهاز المصرفي العراقي في الاحتفاظ بالسيولة لتعزيز السلامة المالية، الامر الذي أدى إلى ان يفقد الجهاز المصرفي العراقي أرباحاً كبيرة ومن ثم تجعل امكانية توسعها محدودة وهو اثبات لفرضية الدراسة الثالثة (ان المبالغة في احتفاظ المصارف بالسيولة تفقدها أرباحاً كبيرة ومن ثم تجعل امكانية توسعها محدودة).

الاستنتاجات والتوصيات

خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات، يمكن إيجازها على النحو الآتي:

أولاً: الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى استنتاجات عديدة أهمها ما يأتي:

1. تعد مؤشرات السلامة المالية للمصارف من الأمور الضرورية، وذلك بسبب المخاطر الكثيرة التي تواجهها المصارف والجهاز المصرفي، ووجود هكذا مؤشرات تساعد المصارف في القدرة على التعرف فيما إذا كانت ستواجهها أزمة مالية من أجل السيطرة عليها واتخاذ التدابير المناسبة في الوقت المناسب لمعالجة هذه الازمة أو الحد أو التخفيف من أثرها.
2. يعد موضوع السلامة المالية جزءاً من استراتيجية اقتصادية تهدف إلى دفع الاقتصاد المحلي والدولي إلى معدلات أعلى من الادخار.
3. تعكس مؤشرات السلامة المالية نقاط القوه للنظام المالي والتي يمكن تطويرها لتكوين أدوات للرقابة في الكشف عن الأزمات المالية المحتملة.
4. هناك أثر للدور الرقابي على السلامة المالية الأمر الذي يساعد في ترسيخ السلامة المالية في العراق، فضلاً عن تحسين استجابتها لضوابط وتعليمات البنك المركزي العراقي.
5. تسعى المصارف المركزية إلى صيانة سلامة واستقرار نظمها المالية لان عدم الاستقرار المالي يولد كلفاً مالية كبيرة عند محاولة تخفيفه أو تعديله.
6. نسبة مؤشر كفاية رأس المال خلال مدة الدراسة ولجميع الأعوام كانت أضعاف النسبة التي حددها البنك المركزي العراقي والبالغة (15%)، والارتفاع هذا يعكس قدرة وكفاءة الجهاز المصرفي على مجابهة المخاطر والمشاكل غير المتوقعة التي قد يتعرض لها.
7. بالمقارنة بين نسب المؤشرات المحتسبة الخاصة بمؤشرات السيولة مع النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة (30%) فإن الجهاز المصرفي يمتلك نسبة سيولة عالية تمنحه درعاً ضد الأزمات الناتجة عن السحوبات التي قد يتعرض لها، فضلاً عن ان درجة المخاطرة تكون أقل ما يمكن ويمكن أن يتجنبها عن طريق الارصدة السائلة المتوافرة لديه وان كانت تؤثر على هدف الربحية للمصارف، فضلاً عن ذلك فان المصارف لها القدرة على التوسع في منح الائتمان المصرفي.
8. ان معظم مخاطر الاعسار المالي في المؤسسات تنجم غالباً عن طريق نوعية الموجودات أو مصاعب تحويلها إلى سيولة عند الحاجة اليها، فهذه المؤشرات كلما انخفضت تعكس

ضخامة موجودات الجهاز المصرفي، وفي الوقت نفسه تعكس موقفاً جيداً وسليماً للمصارف من ناحية حجم الموجودات، لذلك من الافضل التأكيد على الانخفاض في هذه النسب.

9. من تطبيق مؤشرات السلامة المالية على الجهاز المصرفي العراقي اتضح فعلاً ان الجهاز المصرفي العراقي كان معافي وقوي وله قدرة كبيرة على مواجهة الصدمات والأزمات المالية ولكن في المقابل أثر ذلك على ربحية المصارف.

ثانياً: التوصيات

بعد مناقشة النتائج وتفسير ما تم التوصل إليه في الدراسة وعرض عدد من الاستنتاجات يمكن التوصية بما يأتي:

1. تعزيز الدور الرقابي للبنك المركزي العراقي من خلال استخدام نظام (CAMELS) للرقابة على الجهاز المصرفي لتحسين التزام المصارف بتوجهات البنك المركزي العراقي من أجل تعزيز السلامة المالية.
2. إجراء عدد من الدراسات في مجال السلامة المالية فيما يتعلق بالجوانب الأُخرى التي تساعد في تحقيق السلامة المالية بالجهاز المصرفي، من مثل أثر عوامل الاقتصاد الكلي في سلامة ودعم استقرار الجهاز المصرفي.
3. حث المصارف على عدم المبالغة بنسبة مؤشر كفاية رأس المال للدرجة التي تفقد بها فرص كثيرة للاستثمار وتحقيق الربحية، أي من الضروري الحفاظ على هذه النسبة بالحدود التي يستطيع بها الجهاز المصرفي على مجابهة المخاطر والمشاكل غير المتوقعة التي قد يتعرض لها، ولكن بالشكل الذي لا يؤثر على ربحية المصارف.

ثبت المراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المراجع العربية

أ- الوثائق والنشرات الرسمية

1. البنك المركزي العراقي، 2006، **تقرير الاستقرار المالي في العراق لعام 2006**، البنك المركزي العراقي.
2. البنك المركزي العراقي، 2010، **تطور سياسته النقدية والرقابة المصرفية**، البنك المركزي العراقي.
3. البنك المركزي العراقي، 2014، **التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2014**، قسم الاستقرار النقدي والمالي، بغداد، العراق.
4. البنك المركزي العراقي، 2015، **التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2015**، قسم الاستقرار النقدي والمالي، بغداد، العراق.
5. البنك المركزي العراقي، 2016، **تقرير الاستقرار المالي لعام 2016**، قسم الاستقرار النقدي والمالي، بغداد، العراق.
6. البنك المركزي العراقي، 2017، **تقرير الاستقرار المالي لعام 2017**، قسم الاستقرار النقدي والمالي، بغداد، العراق.
7. البنك المركزي العراقي، 2018، **تقرير الاستقرار المالي لعام 2018**، قسم الاستقرار النقدي والمالي، بغداد، العراق.
8. البنك المركزي العراقي، 2019، **التقرير الاقتصادي السنوي 2019**، دائرة الاحصاء والابحاث، العراق.
9. البنك المركزي العراق، **النشرة السنوية**، اعداد مختلفة.
10. سلطة النقد الفلسطينية، 2015، **تقرير الاستقرار المالي 2015**، فلسطين.
11. صندوق النقد الدولي، 2009، **ملخص تقرير الاستقرار المالي العالمي**، صندوق النقد الدولي.
12. صندوق النقد العربي، 2017، **تقرير مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية**، صندوق النقد العربي.

ب- الرسائل العلمية

1. البدوي، عبد الرحمن حسن، 2009، **دور البنك المركزي في الرقابة على المصارف التجارية**، رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة ام درمان الإسلامية، السودان.
2. احمد، خوضر، 2014، **الرقابة على البنوك التجارية**، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعه العربي بن مهيدي، كليه الحقوق والعلوم السياسية.
3. تاج الدين، ميادة صلاح الدين، 2017، **قياس مستوى العدوى المالية بين المصارف واستراتيجيات مواجهتها (الازمة المالية 2008 انموذجاً)**، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
4. عبد القادر، زيتوني، 2009، **دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك**، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم نقود وبنوك، الجزائر.
5. علي، محمد عوض العبيد، 2018، **دور البنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي والسلامة المالية (دراسة حالة بنك السودان المركزي)**، اطروحة دكتوراه، غيرة منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
6. محمد، سارة يوسف، 2014، **دور البنك المركزي في الرقابة على التمويل المصرفي في السودان**، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

ج- الدوريات

1. الامام، صلاح الدين محمد امين، 2010، **استخدام نظام التصنيفCAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة**، مجله المنصور، العدد 13، الكلية التقنية، بغداد، العراق.
2. الامام، صلاح الدين محمد امين والشمري، صادق راشد، 2011، **تفعيل انظمه الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية نظام CRAFTE نموذجاً**، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 90.
3. البغدادي، صلاح صاحب شاكر والتميمي، محمد خميس حسن، 2014، **دور الرقابة الإشراقية للبنك المركزي في تعزيز الوعي الرقابي المصرفي بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي وعينة من المصارف العراقية الخاصة**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 9، العدد28، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية.

4. الخاقاني، نوري عبد الرسول وابو هونة، صلاح عامر، 2018، **استخدام نظام CAMEL في تحليل كفاية رأس المال والربحية والسيولة**، مجلة الغزي، المجلد 15، العدد 8.
5. السيقلي، محمد صالح، 2005، **المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنه بازل للرقابة المصرفية سنه 1997**، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم ادارة الأعمال، غزه.
6. الشكرجي، بشار ذنون محمد والشرابي، محمد يونس محمد، 2017، **التنبؤ بالاستقرار المالي للمصارف الاهلية العراقية باستخدام مؤشرات السلامة المالية للمدة 2008 – 2012**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، جامعة كركوك، العراق.
7. الصالحي، بأن صلاح، 2012، **دور البنك المركزي في مالية الدولة**، مجلة الحقوق، المجلد 4، العدد 17، كلية الحقوق، جامعة بغداد، العراق.
8. الطائي، محمد محمود وعلي، حسام عباس، 2018، **تقييم المصارف التجارية وفق نموذج (CAMELS) بأسلوب مقارن بحث تطبيقي على عينه المصارف الاهلية**، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 9، العدد1.
9. ابراهيم، تاج الدين واحمد، محمد عثمان، 2009، **البنك المركزي الإسلامي بين التبعية والاستقلالية بالإشارة إلى تجربة بنك السودان المركزي**، بنك السودان المركزي.
10. بوطورة، فضيلة وسمايلي، نوفل، 2016، **تقييم السياسات الاحترازية الكلية لبنك الجزائر للتحوط ضد الأزمات المصرفية**، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد 19، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيصر بسكرة، الجزائر.
11. بوهريرة، عباس ومصيطفى، عبد اللطيف، 2017، **تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر – حالة بنك (AGB - Cpa)**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 7.
12. تاج الدين، ميادة صلاح الدين، 2020، **تأثير تطبيق نموذج CAMEL في ربحية المصارف (دراسة تطبيقية على عدد من المصارف الخاصة العراقية للمدة 2010 – 2016)**، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 26، العدد 117، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
13. حسن، باسم عبد الهادي، 2019، **دور البنك المركزي العراقي في تطور الأداء الرقابي للجهاز المصرفي**، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 448.
14. حسين، حسين خالد، 2019، **مؤشرات السلامة المالية في العراق للمدة – Q22015 Q22019**، دائرة الاحصاء والابحاث، البنك المركزي العراقي، العراق.

15. رحيم، عباس فاضل، 2014، **أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء المصارف في العراق دراسة حالة على المصرف الوطني الإسلامي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 9، العراق.
16. سليمان، مخلف، 2016، **نظام التقييم المصرفي (CAMELS)**، مجله المحاسب العربي، العدد 11.
17. شاكر، صلاح صاحب وخميس، محمد، 2014، **دور الرقابة الإشراقية للبنك المركزي في تعزيز الوعي الرقابي المصرفي**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 7، العدد 28، جامعة بغداد، العراق.
18. صلاح، علي، 2019، **البنوك المركزية تصاعد الجدل حول استقلالية السياسة النقدية في العالم**، مجلة اوراق اكاديمية، العدد5.
19. طلفاح، احمد، 2005، **مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
20. عبد الواحد، رسل وهيب، حزة فائق، 2016، **دور البيانات المالية في تحقيق الرقابة الإشرافية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 11، العدد 34، جامعة بغداد، العراق.
21. عطا، علي محمد جواد محمد، 2019، **رقابه البنك المركزي على المؤسسات المالية الخاصة في التشريع الإسلامي**، مجله علوم التشريع، المجلد 46، العدد 1.
22. قريط، عصام، 2011، **أثر رقابة البنك المركزي في الودائع والائتمان في المصارف الإسلامية بالتطبيق على بنك سوريا الدولي الإسلامي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 3، سوريا.
23. محسن، مها مزهر، 2016، **اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب المعيارية خلال المدة 2009 – 2013**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 22، العدد 92، العراق.
24. معتوق، سهير محمد، 2000، **أهمية الدور الاشرافي للبنك المركزي في ظل التحرير المالي**، مجلة مصر المعاصرة، المجلد 91، العدد 458، مصر.
25. ملكية، صديقي والغاني، علي عبد، 2012، **اطار الاستقرار وسياسات السلامة الاحترازية**، مجلة علوم الاقتصادية والتسيير، العدد26.
26. مناع، ريما ومولود، لعرابة، 2014، **أثر جودة المعلومات المالية والاقتصادية على استقرار النظام المالي**، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 1، العدد 3، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2.

27. ناصر، سليمان، 2014، **المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
28. يوسف، رواء احمد، 2019، **علاقة المخاطر الائتمانية مع مؤشرات السلامة المالية للمصارف دراسة تطبيقية في المصرف الاردني الكويتي للمدة من 2010 – 2016**، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 45، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.
29. يونس، ايمان وسمية، طلحة، 2019، **دور البنوك المركزية المستقلة في تحقيق التنمية الاقتصادية**، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

د- المؤتمرات

1. بوزيان، محمد بن وآخرون، 2011، **البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع وافاق تطبيق مقررات بازل 3**، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي بعنوان النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي للمدة من 19 – 21 ديسمبر، الدوحة.
2. سعيد، احمد محمد فهمي ورهيف، بلسم حسين، 2017، **استقلالية البنك المركزي مع الاشارة إلى درجة استقلالية البنك المركزي العراقي استناداً إلى قانون رقم (56) لسنة 2004**، المؤتمر العلمي الأول للمعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية تحت عنوان دور العلوم المحاسبية والمالية في النهوض بواقع المؤسسات الاقتصادية.

هـ- الكتب

1. الدوري، زكريا والسامرائي، يسرا، 2013، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دار اليازوري العلمية، عمان، الاردن.
2. سفر، احمد، 2005، **المصارف الإسلامية: العمليات ادارة المخاطر والعلاقة مع المصارف المركزية التقليدية**، بيروت.
3. عبد الحميد، عبد الطلب، 2013، **الاصلاح المصرفي ومقررات بازل 3**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
4. عوض الله، زينب والفولي، اسامة محمد، 2003، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
5. محمد، محمد عزت، 2000، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.

6. مهران، زكريا، 2017، **البنك المركزي في العصور المختلفة**، الطبعة الأولى، المملكة المتحدة.
7. يوسف، يوسف حسن، 2014، **البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

A- Official Publications

1. Asian Development Bank, 2015, **FinAnciAl sounDness inDicAtors For FinAnciAl sector stability: A TAle of Three AsiAn CounTries**, Asian Development Bank.
2. Deutsche Bundes bank, 2006, **Financial soundness indicators**, Financial stability Review, Frankfort.
3. International Bank for Reconstruction and Development, 2005, **Financial Sector Assessment**, World Bank, International Monetary Fund.
4. International Monetary Fund, 2019, **Financial Soundness Indicators and the IMF**, International Monetary Fund.

B- Journals

1. Al-Afeef, Mohammad AbdelMohsen & Al-Ta'ani, Atallah Hassan, 2017, **The Effect of Risks on Banking Safety: Applied Study on Jordanian Traditional Banks (2005-2016)**, International Journal of Economics and Finance, No.102.
2. Daly, Kevin & Akhter, Selim, 2009, **Indicators Of Financial Soundness Can They Forewarn Us Of Impending Crisis?**, International Review of Business Research Papers, Vol.5, N0. 2.
3. FERROUHI, El Mehdi, 2014, **Moroccan Banks Analysis Using CAMEL Model**, International Journal of Economics and Financial Issues, ISSN: 2146-4138, Vol. 4, No.
4. Gupta, CA. Ruchi, 2014, **An Analysis of Indian Public Sector Banks Using Camel Approach**, IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM), Volume 16, www.iosrjournals.org.
5. Kemal, Kozaric & Zunic, Emina , 2014, **FINANCIAL SOUNDNESS INDICATORS IN BOSNIA AND HERZEGOVINA BANKING SECTOR**, UTMS Journal of Economics, Vol.5, N0. 2.
6. Masud, Abdul Kaium & Haq, Mahbubul, 2016, **Financial Soundness Measurement and Trend analysis of Commercial Banks in Bangladesh: an observation of selected banks, scientific paper**, published, European Journal of business and social science, University Vol. 4, No. 10.
7. Sahajwala, Ranjana &Bergh, Paul Van den, 2000, **Supervisory Risk Assessment and Early Warning Systems, Basel Committee on Banking Supervision**, Working Papers No. 4, Bank For International Settlements Basel, Switzerland.

C- Researches

1. Albulescuab, Claudiu Tiberiu, ,2015, **Banks' Profitability and Financial Soundness Indicators: A MacroLevel Investigation in Emerging Countries**, www.sciencedirect.com.
2. Babihuga, Rita, 2007, **Macroeconomic and Financial Soundness Indicators: An Empirical Investigation**, Working Paper, International Monetary Fund.
3. Bunn, P. & Victoria, Redwood, 2003, **Company Accounts Based Modelling of Business Failures and the Implications for Financial Stability**, Working Paper 210, Bank of England.
4. Dang, Uyen, 2011, **The CAMEL Rating System in Banking Supervision A Case Study**, Arcada University of Applied Sciences, Helsinki, Finland.
5. Das, Udaibir S. & Davies, Nigel & Podpiera, Richard, 2003, **Insurance and Issues in Financial Soundness**, IMF Working Paper, WP/03/138, International Monetary Fund.
6. Flannery, Mark J, 2007, **supervising Bank safety and Soundness:Some open Issues**, federal Reserve Bank of Atlanta.
7. Geršl, A. & Heřmánek, J., 2006, **Financial stability indicators: Advantages and disadvantages of their use in the assessment of financial system stability**, Financial Stability Report 2006, Czech National Bank (CNB).
8. Gilbert, R. Alton & Meyer, A. P. & Vaughan, M. D., 2000, **"The Role of a CAMEL Downgrade Model in Bank Surveillance"** , Federal Reserve Bank of St. Louis Working Paper Series, WP 2000-021A.
9. Gilbert, R. Alton & Khan, Sarosh R., 2008, **The Condition of Banks: What are Examiners Finding, Economic Synopses**, short essays

and reports on the economic issues of the day, Federal Reserve System, https://research.stlouisfed.org.

10. Jickling, Mark & Murphy, Edward V., 2010, **Who Regulates Whom? An Overview of U.S. Financial Supervision, Congressional Research Service**, CRS Report for Congress.
11. Jose, Armida San & Georgiou, Andreas, 2008, **Financial soundness indicators (FSIs): framework and implementation**, https://www.bis.org/ifc/publ/ifcb31v.pdf.
12. Kasselaki, Maria & Tagkalakis, Athanasios O., 2013, **Financial Soundess Indicators and Financial Crisis Episods, Economic Research Department**, Special Studies Division, Bank Of Gerrce.
13. Maimbo, Samuel Munzele, 2000, **The Prediction And Diagnosis Of Bank Failures IN Zambia**, Working Paper Series, Paper No 13, Research Programme, Finance And Development, Institute for Development Policy and Management, University of Manchester.
14. Mishkin, Frederic S. & Eakins, stanley G., 2000, **Financial Markets and institutions**, Addison Wesley Longman Inc.3rd.ed, United States of America.
15. Nature, Springer, 2018, **the Historical of Cental Banking, Handbook of the History of Money and Currency**, United kingdom.
16. Rose, peters, 2003, **Money and Capital Markets**, MCGraw hill Inc. &th. Ed, United States of America.
17. Santoso, wimboh, 2007, **Effective financial system stability framework**, seacen centre, Malaysia.

18. Santoso, wimboh & Batunanggar, sukarela, 2007, **Effective financial system stability Framework**, The SEACEN centre – Kuala Lumpur, Malaysia.
19. Sundararajan, V. & Enoch, Charles & José, Armida San & Hilbers, Paul & Krueger, Russell & Moretti, Marina & Slack, Graham, 2002, **Financial Soundness Indicators: Analytical Aspects and Country Practices**, International Monetary Fund, Washington DC.
20. Zapodeanu, Danela & Cociuba, Mihail Ioan, 2010, **Financial Soundess Indicators**, Annals of the University of Petroşani, Economics.

D- Conferences

1. Albulescu, Claudiu Tiberiu, 2014, **Banks' Profitability and Financial Soundness Indicators: A MacroLevel Investigation in Emerging Countries**, 2nd GLOBAL CONFERENCE on BUSINESS, ECONOMICS, MANAGEMENT and TOURISM, 30-31 October 2014, Prague, Czech Republic.
2. Bergh, Paul Van den & Edwards, Robert W., 2013, **Real estate indicators and financial stability**, Proceedings of a joint conference organised by the BIS and the IMF in Washington DC, 27–28 October 2003, Bank for International Settlements, Press & Communications, CH-4002 Basel, Switzerland.
3. Flannery, Mark J., 2006, **Supervising bank safety and soundness: Some open issues**, Conference on Safe and Sound Banking: Past, Present, and Future, Federal Reserve Bank of San Francisco August 17-18.

4. Gjedrem, svein, 2005, **The Macro prudential approach to financial stability**, conference entitled "Monetary Policy and Financial Stability", hosted by the Oesterreichische Nationalbank (Austrian National Bank), 12 May 2005, Vienna.
5. Moussu, Christophe & Romec, Arthur Petit, 2013, **ROE in Banks: Myth and Reality**, http://www.labex-refi.com/wp-content/uploads/2013/09/Working-paper-ROE-in-banks-par-Moussu-et-Petit-Romec-2.pdf.

E- Book

1. Berger, Allen N., & Kyle, Margaret K. & Scalise, Joseph M., 2002, **Did U.S. Bank Supervisors Get Tougher During the Credit Crunch? Did They Get Easier During the Banking Boom? Did It Matter to Bank Lending?**, National Bureau of Economic Research, University of Chicago Press (Chicago, IL).
2. Joseph, F. & Sinkey, JR., 2002, **Commercials Bank Financial Management In the Financial - Services Industry**, Pren ce Hall, Sixth Edition, www.amazon.com.
3. Rose, Peter S., 2002, **Commercial Bank Management**, 4 th Edition, McGraw-Hill/Irwin, international editions: Banking Irwin.
4. Rose, P. & Hudgins, S., 2010, **Bank Management and Financial Services**, 8e, McGraw- Hill/Irwin.

Abstract

The banking arena has witnessed an increase in the number of crises and the ease with which these crises are transmitted within the banking system in recent years, which has led to central banks to play their regulatory and supervisory role in order to preserve the integrity of the banking system from any crises and to address crises if they do occur.

The central bank establishes laws to regulate banking activities and exercises supervision and auditing work on commercial banks as it is the highest authority in the state and the purpose of conducting this control is to maintain the financial soundness of banks and protect the rights of depositors and shareholders, and to achieve banking safety, the central bank evaluates the financial performance of the bank in order to identify elements Strength and Weakness The Central Bank has adopted the evaluation system (CAMEL) to evaluate banks and maintain financial soundness.

Subsequently, financial safety became an important matter, as the role of central banks must be clear here by encouraging banks to maintain financial integrity, and the regulatory role in general and supervisory in particular came about. From this standpoint came the importance of this study, through which we will address the role of central banks In terms of banking supervision, as well as giving an idea of the supervision approved by central banks with reference to one of the supervisory systems, which is the CAMELS system, as well as dealing with financial soundness and its indicators.

In order to achieve the research's objectives and prove its hypotheses, the researcher measured financial safety indicators on the Iraqi banking system by applying the ratios for each of the financial

safety indicators on the Iraqi banking system as a whole, with the Pearson Correlation model examining the correlations between the private indicators. With financial soundness, and after analyzing the results, a set of conclusions and recommendations were reached on the subject of the study, and among the most important conclusions reached by the study, indicators of financial safety of banks are necessary matters, due to the many risks faced by banks and the banking system, and the existence of such indicators that help banks in capacity To identify whether it will face a financial crisis in order to control it and to take appropriate measures at the appropriate time to address this crisis or limit or mitigate its impact, and from the application of financial safety indicators to the Iraqi banking system, it has already become clear that the Iraqi banking system was healthy and strong and has a great capacity to Confronting financial shocks and crises, but on the other hand, this had an impact on the profitability of banks The correlation between financial safety indicators and profitability indicators is almost always weak, which indicates that the exaggeration in maintaining the adequacy of capital and liquidity in financial safety indicators is to show the banking system's strong and good position in front of the Central Bank of Iraq while reducing lending in order to prove that banks apply the system CAMELS enhances the financial soundness of banks, but in return it affects the profitability of banks, which makes banks face two options: the first is to apply safety indicators and adhere to the CAMELS evaluation system, and the second is to achieve profitability, and one of the most important recommendations recommended by the study is to strengthen the supervisory role of the bank. The Central Bank of Iraq through the use of the (CAMELS) system to control the banking system to improve the banks ’adherence to the directions of the Central Bank of Iraq in order to enhance financial soundness, and to conduct a number of studies in the

field of financial safety with regard to other aspects that help achieve financial safety in the banking system, for example the impact of Macroeconomic factors in the soundness and instability of the banking system.

Testing the Financial Safety Indicators of the Iraqi Banks

A thesis submitted by

Shahad Younis Dalas Kaim

To

The council of College of Administration and Economic / University of Mosul

In Partial Fulfillment of the Requirement for the Degree of Diploma in Banking and Finance Science

Supervised by

Lecturer

Dr. Mayada Salah-Addin Taj-Addin

1442AH **2020AD**

University of Mosul
College of Administration and Economics
Department of Banking and Finance

Testing the Financial Safety Indicators of the Iraqi Banks

Shahad Younis Dalas Kaem

Diploma thesis

Banking and Finance Science

Supervised by

Lecturer

Dr. Mayada Salah-Addin Taj-Addin

1442 AH **2020AD**